

العنوان :

فعالية نظام المعلومات الجبائي في الحد من التهرب الجبائي

– دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة خلال الفترة (2016 – 2017) –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ:

د. بلواضح الجيلالي

من إعداد الطالب :

بسطي محمد

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مهني بوريش	أستاذ مساعد أ	المسيلة	رئيسا
د. بلواضح الجيلالي	أستاذ محاضر أ	المسيلة	مشرفا و مقرا
د. ولهي بوعلام	أستاذ محاضر أ	المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل:

إلى روح من ربّتي وأنارت دري عمّتي الغالية رحمها الله برحمته الواسعة
إلى من أعانّني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أُمّي الحبيبة
إلى أبي الكريم حفظه الله و رعاه
إلى كل الإخوة و الأخوات
إلى أبناء العمة حفظهما الله
إلى كل الأصدقاء و الزملاء

محمد بسطي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم و المعرفة وأعانني ووفقني لإنجاز هذا العمل
أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، وأخص
بالذكر الأستاذ المشرف: الجيلالي بلواضح الذي لم يخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً
لي في إتمام هذا البحث.
ولا يفوتني أن أشكر الأستاذ : جمال لعلاوي المدير الفرعي للرقابة الجبائية بمديرية الضرائب بالمسيلة
على حسن تعاونه و مده يد المساعدة .

كما أتقدم إلى كل أعضاء لجنة المناقشة بخالص الإحترام و التقدير لقبولهم قراءة ومناقشة هذه المذكرة.

محمد بسطي

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الإهداء
	شكر و تقدير
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري للتهرب الجبائي	
07	تمهيد
08	المبحث الأول : التعريف بالتهرب الجبائي ، أشكاله وأسبابه
08	المطلب الأول : تعريف التهرب الجبائي
11	المطلب الثاني : أشكال التهرب الجبائي و المتدخلين فيه.....
13	المطلب الثالث: أسباب التهرب الجبائي
16	المبحث الثاني : طرق التهرب الجبائي ، آثاره و المناهج المستخدم في قياسه
16	المطلب الأول : طرق التهرب الجبائي
22	المطلب الثاني : آثار التهرب الجبائي
28	المطلب الثالث : المناهج المستخدمة في قياس حجم التهرب الجبائي
34	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي	
36	تمهيد
37	المبحث الأول : مفاهيم حول نظام المعلومات
37	المطلب الأول : تعريف المعلومات والفرق بينها وبين البيانات
39	المطلب الثاني : أهمية وتكاليف المعلومات وشروط جودتها
40	المطلب الثالث : تعريف نظام المعلومات ، مكوناته و وظائفه
44	المطلب الرابع : فعالية نظم المعلومات

46	المبحث الثاني : أساسيات حول نظام المعلومات الجبائي
46	المطلب الأول :تعريف المعلومة الجبائية ، طرق و وسائل البحث عنها
48	المطلب الثاني: أساليب تجميع المعلومة الجبائية و إستغلالها
50	المطلب الثالث : دور المعلومة الجبائية في تخفيض التهرب الجبائي
52	المطلب الرابع: مؤشرات فعالية نظام المعلومات الجبائي
54	خلاصة الفصل
الفصل الثالث:دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة خلال الفترة (2016-2017)	
56	تمهيد
57	المبحث الأول : تقديم للمديرية الولائية للضرائب و المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية بالمسيلة
57	المطلب الأول : تقديم للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة
63	المطلب الثاني : تقديم للمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية
64	المطلب الثالث : التعريف بمهام مكاتب المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية
65	المبحث الثاني: إستغلال المعلومات الجبائية و مدى فعالية نظام المعلومات الجبائي المطبق على مستوى المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية
65	المطلب الأول : إستغلال المعلومات الجبائية
75	المطلب الثاني: فعالية نظام المعلومات الجبائي المطبق على مستوى المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية
77	المطلب الثالث : تصور لنظام المعلومات الجبائي على المستوى الولائي
78	الإستنتاجات :
79	خلاصة الفصل
81	خاتمة
84	قائمة المصادر و المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة خلال سنة 2016	01
67	إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة خلال سنة 2017	02
69	متابعة الإمتيازات الجبائية على مستوى مفتشيات الضرائب خلال سنة 2016	03
70	متابعة الامتيازات الجبائية على مستوى مفتشيات الضرائب خلال سنة 2017.	04
72	إستغلال كشوف المطابقة على مستوى مفتشيات الضرائب خلال سنة 2016	05
74	إستغلال كشوف المطابقة على مستوى مفتشيات الضرائب خلال سنة 2017	06

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
01	أشكال عدم الإنتظام الضريبي	11
02	طريقة تحويل البيانات إلى معلومات	38
03	كيفية تحويل مدخلات النظام الى مخرجات	42
04	وظائف نظام المعلومات	43
05	العلاقة بين نظام المعلومات الوطني و الكفاءة	43
06	دور الإدارة في دعم العنصر البشري و العنصر الآلي في نظام المعلومات	45
07	طرق البحث عن المعلومة الجبائية	47
08	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب - المسيلة -	62
09	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية	63
10	نسبة إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة حسب كل مفتشية خلال سنة 2016	66
11	النسبة الاجمالية لإستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة خلال سنة 2016	66
12	نسبة إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة حسب كل مفتشية خلال سنة 2017	68
13	النسبة الاجمالية لإستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة خلال سنة 2016	68
14	نسبة المبلغ المسترجع بالنسبة للمبلغ الاجمالي في كل مفتشية خلال سنة 2016	71
15	نسبة المبلغ المسترجع بالنسبة للمبلغ الاجمالي في كل مفتشية خلال سنة 2017	71
16	نسبة استغلال كشوف المطابقة في كل مفتشية خلال سنة 2016	73
17	نسبة استغلال كشوف المطابقة في كل مفتشية خلال سنة 2017	74
18	نسبة الكشوفات المستغلة خلال 2016	75
19	نسبة الكشوفات المستغلة خلال 2017	75
20	تصور لنظام المعلومات على المستوى الولائي	77

مقدمت

مقدمة

تمر معظم دول العالم بصفة عامة ودول العالم الثالث بصفة خاصة بمشكلات مالية تؤرق إقتصادياتها وتكون حاجزا أمام فرص التنمية و الإقلاع الإقتصادي المنشود، ففي هذه المرحلة أصبح التعجيل في التنمية وبعث الإقتصاد ضرورة حتمية لا مفر منها، و هذا بدوره أوجب على الدول والحكومات البحث عن أهم السبل والوسائل لتوجيه الإقتصاد الوطني و إدارته، فأصبح من الضروري البحث عن طرق تمويلية تضمن تحقيق ما تصبو إليه هاته الدول .

تعتبر الضريبة أحد أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول في توجيه الإقتصاد الوطني، و كذا في تمويل ميزانياتها فهي وسيلة تكفل تغطية مستمرة و متنوعة لسد إحتياجات النفقات العمومية و تضمن سيرورة و دوام عجلة التنمية ، فالضرائب هي من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العمومية التي إعتمدت عليها الدول في تحريك عجلة التنمية .

الجزائر و بصفتها واحدة من الدول التي عرفت فيها النفقات العمومية تزايدا كبيرا و مستمرا خاصة في السنوات الأخيرة التي صاحبها تراجع كبير في مداخيل المحروقات، هذا ما يجعل الإعتماد على الجباية كمصدر أساسي لتمويل الخزينة العمومية أمرا حتميا لا مفر منه بعد المحروقات .

مع تنوع الضرائب و توسع نطاقها و طابعها الإجباري أصبح المكلف يشعر بثقل و عبء كبير على عاتقه وبالتالي سوف يعمل لا محالة على مقاومتها، و محاولة التخلص منها كليا أو جزئيا بشتى الطرق و الأساليب هذا ما يعرف بظاهرة التهرب الجبائي، و التي هي مرافقة لتواجد الضريبة ، فحجم التهرب الجبائي يعتبر مؤشرا لفعالية النظام الجبائي أو عدمها .

فالتهرب الجبائي يعتبر أحد مظاهر التخلف الإقتصادي والإجتماعي و الثقافي، و كلما زادت معدلاته زادت الإختلالات المالية للميزانية العمومية كما يعتبر عائقا أمام الحكومات في تطبيق سياساتها المالية، كل هذا يحتم على الدولة معالجة الظاهرة و ذلك من خلال تسخير كل الطاقات و الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة، ولعل نظام المعلومات الجبائي هو أحد الطرق الفعالة للتقليل من ظاهرة التهرب الجبائي، و الذي هو موضوع دراستنا هاته، و ذلك من خلال ما يقدمه من بيانات و معلومات و تسهيلات في مجال المراقبة للإدارة الجبائية .

أولاً: إشكالية البحث :

بناءً على ما سبق يمكن طرح و صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي :

ما مدى فعالية نظام المعلومات الجبائي في الحد من التهرب الجبائي ؟

و لقد إنجر من الإشكالية الرئيسية للبحث تصور أسئلة فرعية تتمثل في :

- ما هو الهدف من تفعيل نظام المعلومات الجبائي ؟
- هل يؤدي تطبيق نظام معلومات جبائي فعال إلى تقليل معدلات التهرب الجبائي ؟
- ما هي مؤشرات فعالية نظام المعلومات الجبائي ؟
- ما مدى مدى فعالية نظام المعلومات الجبائي المستخدم على مستوى الإدارة الجبائية ؟

ثانياً: فرضيات البحث :

من خلال طرح الإشكالية و الأسئلة الفرعية لها فإنه من الضروري تقديم بعض الفرضيات التي ستكون منطلقاً للدراسة و هي كما يلي :

- الهدف من وراء تبني نظام المعلومات الجبائي هو الحد من حجم التهرب الجبائي .
- يؤدي التطبيق الفعال لنظام المعلومات الجبائي إلى الحد من معدلات التهرب الجبائي .
- هناك عدة مؤشرات للحكم على فعالية نظام المعلومات الجبائي .
- تستخدم الإدارة الجبائية نظام معلومات جبائي فعال في مواجهة التهرب الجبائي .

ثالثاً: أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في التزايد الكبير لحجم التهرب الجبائي في بلادنا و تقادم الطرق و الوسائل التقليدية المستعملة على مستوى الإدارة الجبائية لمجابهة هذه الظاهرة و كذا إبتكار وسائل و طرق احتيالية جديدة من طرف المكلفين من أجل التملص من دفع الضريبة من هنا ظهرت الأهمية الكبيرة لتفعيل نظام معلومات جبائي يستجيب و يواكب التطورات الحاصلة في هذا المجال خاصة في عصر الأنظمة و الشبكات الرقمية و ما تتيحه هاته التكنولوجيات من فرص و تسهيلات في مجال المراقبة و توفير المعلومة الجبائية .

رابعاً: أهداف البحث : يهدف البحث إلى :

- تشخيص ظاهرة التهرب الجبائي، و إبراز انعكاساتها على الإقتصاد الوطني.
- تبيان أهمية إدخال التكنولوجيات الحديثة على رأسها نظام المعلومات الجبائي في محاربة هذه الظاهرة التي تقف حاجزاً دون تحقيق أهداف السياسة الضريبية للدولة، خاصة مع شح الموارد المالية في الآونة الأخيرة .
- إبراز أهم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة من أجل تحسين و تفعيل أنظمة المعلومات على مستوى الإدارة الجبائية.

خامسا: دوافع إختيار الموضوع : من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع ما يلي :

الأسباب الذاتية :

- الرغبة الشخصية في دراسة ظاهرة التهرب الجبائي .
- الرغبة الشخصية في معرف الآليات المتبعة لمحاربة الظاهرة .

الأسباب الموضوعية :

- الإهتمام المتزايد من طرف الحكومات و كذا رجال الاقتصاد بظاهرة التهرب الجبائي .
- محاولة معرفة أهمية نظام المعلومات الجبائي كأسلوب وقائي لظاهرة التهرب .
- محاولة معرفة مدى فعالية أنظمة المعلومات المستخدمة على مستوى الإدارة الجبائية .

سادسا: تحديد إطار البحث :

- الحدود المكانية: المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة - الجزائر
- الحدود الزمنية: فترة الدراسة امتدت من سنة 2016 إلى غاية 2017 .

سابعا: منهج البحث :

تم الإعتماد خلال الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم إستخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بظاهرة التهرب الجبائي و كذا في مجال أنظمة المعلومات و بعض المفاهيم الخاصة بنظام المعلومات الجبائي ، ثم تم الإعتماد على المنهج التحليلي في دراسة و تقييم فعالية نظام المعلومات الجبائي و ذلك عن طريق تحليل إحصائيات المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية في مجال البحث ومتابعة إستغلال المعلومة الجبائية .

ثامنا: الأدوات المستخدمة في الدراسة : تمثلت الأدوات المستخدمة في الدراسة فيما يلي :

- إعتداد المراجع و المصادر المختلفة المتعلقة بموضوع التهرب الجبائي و كذا المتعلقة بمجال أنظمة المعلومات و بالتحديد نظام المعلومات الجبائي (كتب - ملتقيات - مذكرات تخرج)
- إعتداد المعطيات و الإحصائيات (معلومات - بيانات... الخ) المقدمة من طرف الإدارة الجبائية
- استخدام أسلوب التحليل و التعليق على مختلف الجداول المقدمة .

تاسعا: الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى: الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، الدراسة عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، السنة الجامعية: 2003/2004 ، للباحث عيسى بولخوخ حيث تبلورت إشكالية البحث حول كيفية إرساء آليات فعالة للرقابة الجبائية من أجل محاربة التهرب و الغش الضريبي .

الدراسة الثانية: فعالية الرقابة الجبائية و أثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999 - 2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010/2011، للباحث بوشري عبد الغني حيث تمحورت إشكالية البحث حول مدى فعالية الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، وكذا آثارها في مكافحة التهرب الضريبي .

الدراسة الثالثة: ظاهرة التهرب الضريبي وإنعكاساتها على الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة حالة ولاية تيارت، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - السنة الجامعية: 2011/2012 قام بها الباحث: لابد لزرق، حيث تبلورت إشكالية البحث حول الأسباب المؤدية إلى التهرب الضريبي و إنعكاساته على الإقتصاد الرسمي في الجزائر .

الدراسة الرابعة: البحث عن المعلومة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الجبائي - دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب - بالمسيلة الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مراقبة التسيير خلال السنة الجامعية 2014 / 2015، للطلبة حيزية عفاف حيث تبلورت إشكالية البحث حول مدى مساهمة نظام المعلومات الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي .

- أما هاته الدراسة فتختلف في أنها تبرز مدى فعالية نظام المعلومات الجبائي في مكافحة ظاهرة التهرب الجبائي

عاشرا: هيكل البحث :

تم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول أساسية، و ذلك لضمان إيجاد أجوبة للإشكالية المطروحة وإختبار مدى صحة الفرضيات التي إنطلقت منها الدراسة .

- حيث تناول الفصل الأول ظاهرة التهرب الجبائي و ذلك بتشخيصها ومحاولة الإلمام بها من خلال التطرق إلى مفهوم الظاهرة و أسبابها و الصور التي تتخذها وكذا طرق التهرب و الآثار الناجمة عنها و في الأخير تم تقديم المناهج المستخدمة لقياسها .

- أما في الفصل الثاني : فتم تقديم مفاهيم حول أنظمة المعلومات ثم تم التطرق إلى نظام المعلومات الجبائي و فعاليته و نختم في آخر الفصل بمحاولة لربط فعالية نظام المعلومات الجبائي بما تم التطرق اليه في مجال فعالية نظم المعلومات .

- أما الفصل الثالث والأخير: فكان بمثابة دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة وبالضبط على مستوى المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية حيث حاولنا تقييم فعالية نظام المعلومات الجبائي المستخدم .

إحدى عشر: صعوبات البحث : تتمثل أهم الصعوبات التي واجهت البحث فيما يلي :

- قلة الدراسات و البحوث العلمية في مجال أنظمة المعلومات الجبائية .
- قلة المراجع الخاصة بأنظمة المعلومات الجبائية و حداثة الموضوع .
- صعوبات في مجال الحصول على المعلومات و البيانات الجبائية اللازمة للدراسة بحجة الحفاظ على السر المهني

الفصل الأول :

الإطار النظري للتهرب الجبائي

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التهرب الجبائي ظاهرة عالمية فهي لا تخص دول معينة فقط، بل هي ظاهرة ملازمة للنظام الجبائي، وتعد أحد المعوقات الأساسية للتنمية الاقتصادية و التطور الإقتصادي والتي يجب محاربتها بصفة مستمرة ودائمة، فالظاهرة تمس بصورة غير محددة البلدان المتطورة و المتخلفة والبلدان السائرة في طريق النمو، ومنذ السبعينات إزدادت الإهتمام بها بسبب النمو المتسارع للنشاط الإقتصادي الموازي، فإذا توصلت بعض البلدان المتقدمة في التحكم فيها والحد من إنتشارها فإن البلدان السائرة في طريق النمو مازالت الظاهرة تنخر إقتصادياتها وتضررها في الصميم وذلك بسبب الآثار التي تتركها على الخزينة العمومية .

لمعالجة هذه الظاهرة سنتناول في هذا الفصل مبحثين رئيسيين كالتالي :

المبحث الأول : التعريف بالتهرب الجبائي ، أشكاله وأسبابه

المبحث الثاني : طرق التهرب الجبائي ، آثاره والمناهج المستخدمة في قياسه

المبحث الأول : التعريف بالتهرب الجبائي ، أشكاله وأسبابه

تشكل الضريبة عبئا على المكلف لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر بشتى الطرق و الأساليب، من هنا نشأت و تبلورت ظاهرة التهرب الجبائي التي لازالت تنخر إقتصاديات الدول و تؤثرها، و هذا ما سنحاول تقديمه في هذا المبحث من خلال تقديم التعاريف المختلفة للظاهرة و كذا أهم أسبابها و صورها .

المطلب الأول : تعريف التهرب الجبائي

إنه من الصعب تحديد مفهوم التهرب الجبائي نظرا لإختلاف التشريعات، والأنظمة الجبائية من دولة لأخرى وإختلاف وجهات نظر الباحثين و علماء المالية والإقتصاد، و سنحاول تقديم أهم التعاريف التي قدمت في هذا المجال .

التعريف الأول : التهرب الجبائي هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة لمصالح الضرائب ، أو من خلال إستخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة ، وبعبارة أخرى إن المكلف يتخلص من دفع الضريبة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي.¹

التعريف الثاني : يقصد بالتهرب الجبائي إستخدام الطرق الاحتمالية الفنية و القانونية ، و الإدارية ، بقصد التخلص من دفع الضريبة فيحاول بعض المكلفين التهرب من الضريبة كلياً أو جزئياً و بشتى الطرق و الأساليب .²

التعريف الثالث : التهرب الجبائي هو التخلص المكلف جزئياً أو كلياً من دفع الضريبة وقد تكون قبل تحقق الضريبة، وذلك بإستخدام بعض الأساليب التي لا تحقق الضريبة، وذلك بالتخلي عن أدائها إلى الخزينة .³

من خلال التعاريف السابقة نستنتج العناصر الأساسية المكونة للتهرب الجبائي و هي :

- محاولة المكلف بالضريبة عدم الدفع الكلي أو الجزئي للضرائب .
 - العبء الضريبي لا ينقل إلى طرف آخر .
 - التهرب الجبائي يحرم الخزينة العمومية من الضرائب .
 - يتبع المكلف طرق مشروعة أو غير مشروعة للتملص من أداء الضريبة .
- وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين شكلين للتهرب الجبائي كما يلي :
- التهرب الجبائي المشروع وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي .
 - التهرب الجبائي غير المشروع وهو ما يعرف بالغش الضريبي .

¹ المهاني محمد خالد، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص 10 .

² أعاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2008 ، ص 147 .

³ جادو محمد نجيب، ظاهرة التسرب الضريبي وآثارها المالية والاقتصادية دراسة تطبيقية في مصر، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص 22 .

1) التهرب الجبائي المشروع (التجنب الضريبي) : l'évasion fiscale :

هو إستغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقق الضريبة عليه بصورة صحيحة وعدم الالتزام بدفعها، أي أن الشخص يتمكن من التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون أن يضع نفسه في مركز المخالف للقانون.¹ وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة حالات لذلك التهرب هي :²

أ- تهرب ضريبي ناتج عن تغير سلوك المكلف :

وذلك من خلال بعض السلوكيات التي يتخذها المكلف بغرض تجنب الضريبة والتي تتمثل فيما يلي :

- الامتناع عن إستهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة بقصد تفادي دفعها .
 - ترك النشاط الإنتاجي الذي يخضع إلى ضريبة مرتفعة ، والإنتقال إلى نشاط آخر خاضع لضريبة أقل .
- نلاحظ أن هذا التهرب يرتكز على إرادة المكلف الذي يجب أن يكون على علم بمختلف الضرائب المفروضة .

ب- تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي :

يستند هذا التهرب على كون أن الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف: مالية، إقتصادية، إجتماعية لذلك ينظم المشرع هذا التهرب المشروع لتحقيق أهداف معينة ، مثل إخضاع الأرباح المعاد إستثمارها بالنسبة للشركات إلى معدل خاص 12.5% عوض 25% قصد تشجيع الإستثمار الخ .

ج- تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي :

قد يتحقق التهرب الضريبي نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي ، وهو ناتج عن إهمال المشرع في هذه الحالة يقوم المكلف بإستغلال ثغرات التشريع الضريبي ومن أجل ذلك قد يستعين المكلف بأهل الخبرة والإختصاص لإكتشاف تلك الثغرات فمثلا يستطيع المكلف تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بالتوصل إلى إعطاء نشاطه صفة غير تجارية من وجهة النظر القانونية رغم إن طبيعة نشاطه تجارية من الناحية الإقتصادية .

- يتضح مما سبق أن التجنب الضريبي لا يعتبر تهربا حقيقيا ، وذلك نظرا لعدم التجسيد المادي للواقعة المنشئة للضريبة القانونية ، لذلك يسعى المكلف لإستغلال هذه الأساليب حتى يقلص العبء الضريبي ، لكن نشير أن التهرب الضريبي الناتج عن وجود ثغرات في التشريع الضريبي غير مرغوب فيه ، حيث لا يسعى المشرع من خلاله لتحقيق أي هدف عكس الحالات الأخرى ، لذلك يجب معالجة هذه الثغرة لتحسين فعالية النظام الضريبي ، صف إلى ذلك رغم إحترام هذا التهرب الإطار الشرعي (إلا أنه يظهر نقصا في التحضر وغياب الضمير الاجتماعي) .

¹ خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق - المجلد 12، العدد 02-2000، ص 161 .

² ناصر مراد، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 07 .

(2) التهرب الجبائي غير المشروع (الغش الضريبي) : la fraude fiscale :

على خلاف النوع الأول فإن المكلف يلجأ إلى إستعمال طرق و وسائل الإحتيال و الغش قصد التهرب من دفع الضريبة للخرينة العمومية .

فهو عبارة عن تهرب مقصود من طرف المكلف نتيجة مخالفته الصريحة عمدا لأحكام القانون الضريبي قصدا منه عدم دفع الضرائب المستحقة عليه، وذلك من خلال الإمتناع عن تقديم التصريح بمداخيله، أو تقديم تصريح ناقص أو كاذب، أو إعداد قيود أو تسجيلات مزيفة¹

وفي هذا المجال توجد عدة مظاهر للغش الضريبي تتمثل فيما يلي :²

— عدم تقديم المكلف القانوني تصريح ضريبي عن النشاط الخاضع للضريبة، معتمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، وفي هذه الحالة يكون التهرب كلي .

— إدخال السلع المستوردة من الخارج خفية أي عدم التصريح بها لدى الجمارك حتى لا يدفع عليها ضريبة جمركية .

— تقديم المكلف بالضريبة تصريح ضريبي لإدارة الضرائب مخالف للحقيقة حتى تفرض عليه ضريبة أقل مما يجب كأن يذكر في تصريحه دخلا أقل من دخله الحقيقي، أو يذكر قيمة السلعة المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية .

— المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة، مما يؤدي إلى تقليص الأرباح المفروضة عليها الضريبة وبالتالي تخفيض الضريبة المستحقة .

— إخفاء أو تهريب أموال المكلف بالضريبة حتى لا يدفع قيمة الضريبة بحيث يتعذر على إدارة الضرائب الحصول على مستحقاتها إتجاهه .

— هروب المكلف خارج البلاد، وبالتالي يصعب على إدارة الضرائب تحصيل الضريبة المترتبة عليه .

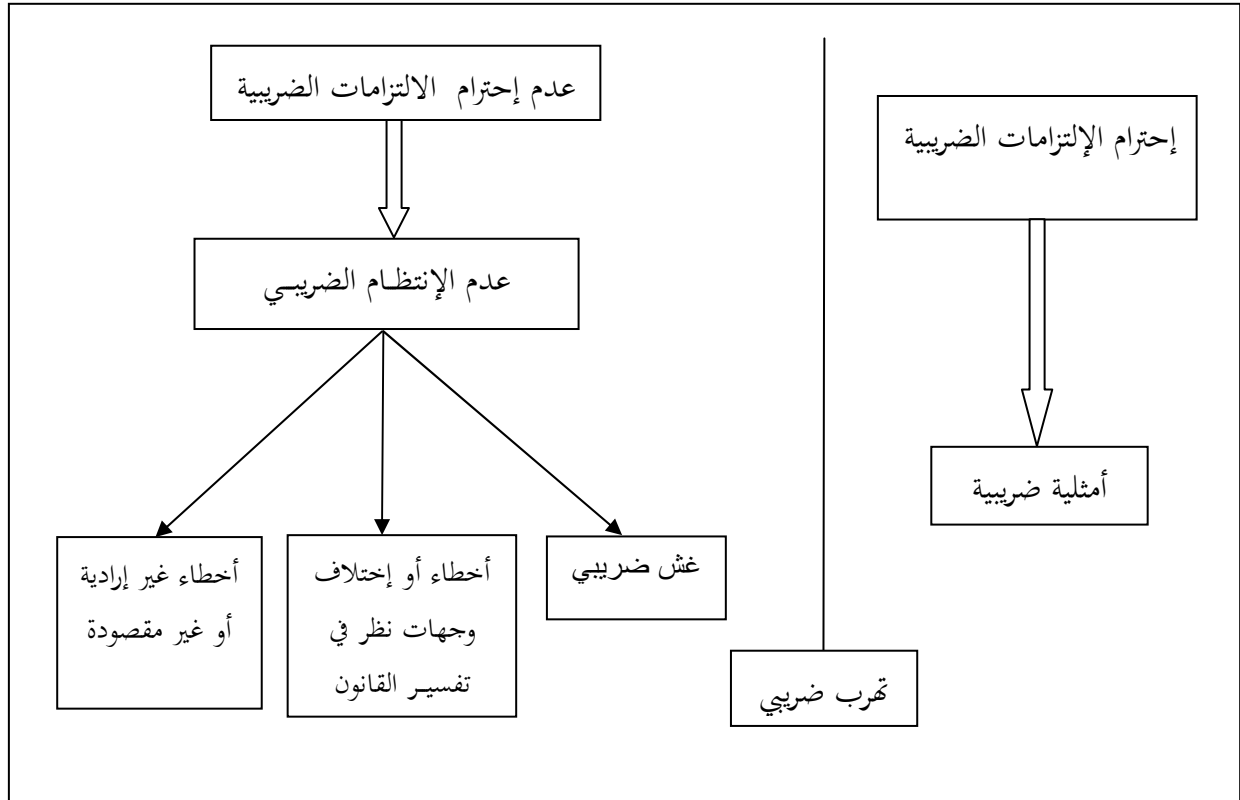
وحتى يعتبر أي سلوك كغش ضريبي يجب توفر عنصرين أساسيين هما: العنصر المادي المتمثل في تخفيض الإقتطاع الضريبي بطرق غير مشروعة، بالإضافة توفر النية السيئة لذلك السلوك، ورغم أن كلا الشكليين الذي يمكن أن يتخذهما التهرب يهدفان للوصول إلى نفس الغاية وهي عدم الإلتزام بأداء الضريبة، إلا أن الغش الضريبي يؤثر سلبا على فعالية النظام الضريبي، دون أي مقابل إيجابي، بينما التجنب الضريبي قد يكون مقصودا من طرف المشرع لتحقيق أهداف معينة إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ولذلك يجب مكافحة الغش الضريبي و العمل على تقليل و تدنية مستوياته .

و الشكل الموالي يبين أشكال عدم الإنتظام الضريبي :

¹ عبد الحكيم الشرقاوي، التهرب الضريبي و الإقتصاد الأسود، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية ، 2006، ص 111 .

² ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 08 .

الشكل رقم (01) : أشكال عدم الإنتظام الضريبي



المصدر: عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2011

المطلب الثاني : أشكال التهرب الجبائي و المتدخلين فيه

أولا : أشكال التهرب الجبائي :

على خلاف النوع الأول من التهرب فإن التهرب غير المشروع يعني مخالفة المكلف للأحكام القانونية بوسائل الغش والإحتيال للتخلص من دفع الضريبة، فوسائل التهرب غير المشروع هي مخالفات يعاقب عليها القانون، ويصعب تحديد الطرق التي يتبعها المكلف في سبيل ذلك، ومن ثمة فإن المكلف ينتهك أحكام التشريعات الجبائية . يتخذ التهرب الجبائي أشكالا وصورا متعددة ومختلفة، وهي صور تختلف من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة، وذلك نظرا لإختلاف طبيعة العناصر التي يفرض عليها هذا النوع من الضرائب :

- **التهرب في الضرائب المباشرة :** يستعمل هذا النوع بصفة عامة من طرف أصحاب المهن الحرة (الأطباء ، المحامين، المحاسبين،... الخ) والمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي أو الملزمين بتقديم التصريحات، إذ يصرحون بمبلغ الدخل أو الربح بقيمة أقل من القيمة الحقيقية .¹

¹ بلواضح الجليلي، محاضرات في مقياس الرقابة الجبائية، السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2015 / 2016، ص 47 .

الفصل الأول الاطار النظري للتهرب الجبائي

كما يقوم أصحاب الشركات عند تحديد وعاء الضريبة على الشركات بتزوير دفاتر الحسابات والميزانية وحسابات النتائج وتضخيم التكاليف، وهذا بقصد تخفيض الأساس الخاضع للضريبة على أرباح الشركات. ومن أهم صور التهرب من الضرائب المباشرة، تقدير الدخل المفروض عليه الضريبة بأقل من حقيقته والمبالغة في تقدير التكاليف واجبة الخصم من وعاء الضريبة، وإخفاء المظاهر والعلامات الخارجية فيما يتعلق بالضرائب التي تفرض على أساسها، وإخفاء الورثة لجزء من تركة المورث.¹

- التهرب في الضرائب غير المباشرة : على مستوى الضرائب غير المباشرة فيمكن أن يتخذ التهرب الضريبي الصور التالية :

- إخفاء السلع المستوردة أو المنتجة أو المباعة .
- الإعلان عن قيمة السلع بأقل من قيمتها الحقيقية، والتي تكون محلا لفرض الضرائب غير المباشرة .²

ثانيا : المتدخلين في التهرب الجبائي

يضم التهرب الضريبي أشخاص وتصرفات المهدف منها التملص والتخلص من دفع الضريبة، فالمكلف يعتبر العنصر الأساسي في عملية التهرب الضريبي وهو الشخص الذي تقع عليه الضريبة ومطالب بتصفيتها، إلا أن الوصول إلى هذه العملية يمر عبر عدة متدخلين :

- كل الأعوان المتعلقين بالأعمال (مستشارين جبائيين، خبراء أو أعوان المحاسبة) والذين يساهمون في مسك المحاسبة والذين يعدون، أو يساهمون في إعدادا حسابات ووثائق محاسبة خاطئة بهدف إخفاء أو تقليل الوعاء الضريبي .
- الأشخاص المكلفين بإعداد أنظمة الإعلام الآلي التطبيقية الخاصة بمسك المحاسبة، والمكلفين بإعداد التصريحات الضريبية، والذين يهدفون للتأثير على المحاسبة لتجنب الضريبة .
- المتورطون وهم أشخاص الذين يتدخلون بصفة غير مباشرة في عملية التهرب .
- الأشخاص الذين يقدمون وسائل التهرب، وتتمثل خاصة في عملية إصدار وثائق أو فواتير وهمية والخاصة بعمليات ضريبية خيالية المهدف منها هو التهرب الضريبي .
- الأشخاص الذين يساعدون وهم الأشخاص القريبون من المؤسسات، كالمحاسبين الأجراء الخاضعين لتوجيهات المسؤولين.³

¹ عبد الهادي نجار، مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 211 .

² بلواضح الجليلي، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و إستراتيجية المكافحة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2014/2015، ص 121 .

³ بلواضح الجليلي، محاضرات في مقياس الرقابة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

المطلب الثالث: أسباب التهرب الجبائي

يرجع إنتشار ظاهرة التهرب الجبائي إلى وجود بيئة توفرت فيها الشروط الملائمة لها، والتي ساعدت في نموها وإتساعها لذلك يعتبر وجود التهرب نتيجة توفر أسباب معينة والتي ترتبط بالمكلف، و طبيعة النظام الضريبي المطبق والظروف الإقتصادية السائدة، وكذا بالإدارة الجبائية و المعاملات الالكترونية .

أولاً: الأسباب المتعلقة بالمكلف: غالباً ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته والتي تندرج في إطار إعتبارات نفسية وأخلاقية ومالية، نذكر منها :

- **ضعف المستوى الخلقي:** ضعف المستوى الخلقي يحفز المكلفين على التهرب من أداء واجبهم الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسياً مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة .

- **ضعف الوعي الجبائي:** يقصد بالوعي الضريبي " شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تساعد الدولة على مواجهة ما يلقي عليها من أعباء " . 1

في هذا المجال تشكل وسائل الإعلام أداة هامة للتأثير على مستوى الوعي الضريبي، ويعتبر ضعف الوعي الضريبي في المجتمع من أبرز أسباب التهرب الضريبي وذلك يرجع في نظر العديد من المختصين إلى الاعتقادات الخاطئة التالية :

- إعتقاد أن الضريبة هي إقتطاع مالي دون مقابل .

- إعتقاد المتهرب من الضرائب هو سارق شريف يقوم بسرقة الدولة وهي شخص معنوي، فهو لا يضر بالآخرين .

- سوء تخصيص النفقات العمومية حيث يشعر المكلفون بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود عليهم بالمنفعة العامة .

- إعتقاد عدم شرعية الضريبة من الناحية الدينية عكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام .

- **الوضعية المالية السيئة للمكلف:** الحالة المالية السيئة للمكلف تجعله يميل نحو التهرب الضريبي لتعويض ما خسره.

ثانياً : الأسباب المرتبطة بطبيعة النظام الجبائي :

توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب الجبائي، ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي، ومدى إستقرار التشريع الضريبي نذكر منها :

- **تعقد النظام الجبائي :** وذلك من حيث تنوع وتعدد معدلات الرسوم والضرائب، مع تغير المكلف الخاضع إلى كل نوع من الضرائب في كل مرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجد المكلف نفسه أمام أعوان ضرائب تنقصهم الكفاءة و بوسائل بدائية .

- **عدم إستقرار التشريع الجبائي :** إن عدم الإستقرار هذا راجع بالدرجة الأولى إلى التغيرات العديدة التي تحدث على قوانين المالية الرئيسية، والقوانين المالية التكميلية، مما خلق نوعاً من التذبذب في إستمرارية المنظومة التشريعية الضريبية . 2

¹ محمد مرسى فهمي وسيد لطفي عبد الله، الضريبة الموحدة على الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، القاهرة، بدون دار النشر، 1990، ص 301 .

² بلواضح الجيلالي، محاضرات في مقياس الرقابة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

الفصل الأول الاطار النظري للتهرب الجبائي

- **ضعف الرقابة الجبائية:** تمثل الرقابة الفعالة الدعامة الأساسية لضمان عدم حياد الإدارة الضريبية عن طريق التقويم، فللرقابة أهمية كبرى في إلزام الإدارة في التنفيذ السليم للقوانين، وتختلف هذه الرقابة باختلاف طبيعة النظم الضريبية، فهي في الدول التي تأخذ بنظام الضرائب النوعية تختلف عن الدول التي تأخذ بنظام الضريبة الواحدة، و كذلك عندما يشعر المكلف بضعف الرقابة الضريبية، أو عدم وجودها فإنه يزيد ميله إلى التهرب .¹

ثالثا : الأسباب المرتبطة بالظروف الاقتصادية السائدة :

إن ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد وزيادة دخول المكلفين في أي إقتصاد يجعل إمكانية التهرب الضريبي قليلة جدا، الشيء الذي يسمح للمنتجين بنقل عبء الضريبة إلى المستهلكين بسهولة، غير أنه إذا تأملنا وضعية الإقتصاد الوطني المتسم بتطور الإقتصاد الموازي، الذي نتج عنه عدم ضبط سوق السلع والخدمات، إضافة إلى عدم حرية المنافسة وفوضى الإستيراد، لوجدنا أن هذه الخصوصية قد ساهمت في زيادة حجم التهرب الضريبي بشكل واضح .²

رابعا : الأسباب المرتبطة بالإدارة الجبائية :

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة، كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة الفنية، وذلك نتيجة ضعف الأجور في الوظيفة العمومية، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات الضريبية، بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الضريبية والتي ترتبط بالجانب الخلفي لموظفي الإدارة الضريبية، والتي تتمثل في الرشوة بحيث أنها تعتبر أخطر من ضعف الكفاءة وتندرج ضمن الفساد الاقتصادي، ولا زالت الإدارة الضريبية الجزائرية تعاني من قلة الأداء الضريبي وبعيدة كل البعد على المعايير الدولية، ومن أسباب ذلك ما يلي :³

- غياب المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية مثل روح التسويق، العلاقات العامة، التسيير بالأهداف..... الخ .
- غياب الجهود الفعلية للتعريف بالنظام الضريبي عبر وسائل الإتصال المختلفة بغية نشر الوعي الضريبي لتفادي عدم التحضر الجبائي للمكلفين .
- ضعف التكوين في المجال الضريبي، والإعتماد الكلي على مضامين النظام الضريبي الفرنسي دون سواه .
- سيادة الأساليب الكلاسيكية في معالجة الملفات الإدارية، إذ لازالت أغلب المصالح تعتمد على الطريقة اليدوية البطيئة.
- لم تستطع الإدارة الضريبية إعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع المؤسسات، إذ لازالت ترى في كل مؤسسة خاصة إن لم تكن عمومية محتالا ضريبيا محتملا، ومن هنا كانت العلاقة تصادمية و مبنية على الشك .

¹ عبد الدام صباح، أهمية الثقافة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2013/2014، ص 34 .

² ولهي بوعلام، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الإقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08 لسنة 2008، ص 153 .

³ عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 250 .

خامسا : الأسباب المرتبطة بالتجارة والمعاملات الالكترونية :

يتطور حجم التجارة الإلكترونية بصورة تفوق توقعات كل الشركات المتخصصة في مجال الدراسات والتحليل وإعداد التنبؤات، الأمر الذي أدى إلى حدوث تفاوت كبير بين الأرقام الصادرة من مؤسسات مختلفة عن نفس الفترة الزمنية ولنفس المنطقة الموضوعية تحت الدراسة .

الأدهى من ذلك أصبحت اليوم تصدر عدة مراجعات للتنبؤات بصورة دورية ويحدث تفاوت كبير من إصدار لآخر، ولقد أدى التضارب في الأرقام بين الشركات المتخصصة إلى عدم الإتفاق على رقم محدد للتجارة الإلكترونية، فحسب المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الإقتصادية الفرنسي بلغ حجم مبيعات الشركات الفرنسية عبر شبكة الإنترنت سنة 2012 مبلغ 53 مليار أورو، ومن أهم المشاكل التي أصبحت تقف عائقا أمام فرض الضرائب والرسوم على عمليات وصفقات التجارة الالكترونية ما يلي :¹

- عدم وجود تعريف دقيق وواضح ومتكامل للتجارة الإلكترونية .
- سهولة التهرب في عوائد التجارة الالكترونية لأنها غير منظورة .
- عدم القدرة على المتابعة الدقيقة لحجم المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت .
- تنوع مجالات الأنشطة التي تتم عبر شبكة المعلومات الدولية والتي تخضع لمفهوم التجارة الإلكترونية الشامل .
- كالتعاملات المالية والمضاربة على الأسهم وما إلى ذلك من أنشطة مالية .
- عدم وجود مستندات يمكن مراجعتها ضريبيا .
- الحرص على حرية التجارة الإلكترونية وعدم فرض عوائق عليها .
- القصور الحادث في مجال التعاون الدولي الضريبي .

¹ محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 54، 55.

المبحث الثاني: طرق التهرب الجبائي ، آثاره والمناهج المستخدمة في قياسه

تعدد طرق و أساليب التهرب الجبائي مع تعدد الأنظمة الجبائية و مدى تطورها، لكن المتفق عليه أن كلها تؤدي إلى فقدان الخزينة العمومية لموارد مالية معتبرة، و بالتالي حدوث آثار سلبية في عدة مجالات خاصة في غياب نظام ضريبي فعال يضمن التحصيل الأمثل للموارد الضريبية المقررة مما يعيق التنمية الإقتصادية الشاملة و يثبطها .

المطلب الأول: طرق التهرب الجبائي

ليس هناك في الحقيقة إمكانية لحصر كل أشكال التهرب الضريبي حصرا دقيقا وشاملا إذ أن الباب في هذا المجال من مجالات النشاط مفتوح أمام تفنن وإختراع المتهربين فتختلف فئات المكلفين في سعيهم للتخلص من أعباء الضريبة متخذين بذلك عدة طرق، حسب كل فئة فمنهم من يعتمد التلاعب المحاسبي، الذي يعمل فيه المكلف على تضخيم الأعباء من جهة وتخفيض الإيرادات من جهة أخرى، ومنها من يعمل على إستغلال الثغرات القانونية والعمليات المادية من جهة أخرى وذلك كله من أجل الوصول إلى غاية واحدة هي التملص من إلتزاماته الضريبية .

ومن الممكن القول بأن التهرب الضريبي يكون غالبا عند تحديد الأساس الضريبي -الوعاء الضريبي- وذلك لأن هذا الأخير يشكل أساس تحديد الضريبة المستحقة على المكلف لذا نتناول في هذا المطلب :

• التلاعب المحاسبي .

• الثغرات القانونية والعمليات المادية .

أولا: التلاعب المحاسبي :

بما أن معظم التشريعات الضريبية قائمة على أساس الإقرار، أي إلزام المكلف بتقديم تصريح على أرباحه لمختلف الأنشطة التي يمارسها، فإنه من البديهي أن معظم البيانات اللازمة لهذا التصريح يوفرها النظام المحاسبي، الذي يعد نظام قياس وإتصال يعمل على تبويب وتسجيل وتلخيص العمليات المالية التي تقوم بها الوحدة وإعطاء بيان دوري للجهات المعنية بنتائج نشاطها الفعلي، ومع إفتراض جزء من تضامن المواطن إتجاه الإدارة الجبائية، فإن المكلف يسعى دوما لإدخال تغيرات، ولو طفيفة على ملفه خاصة من الجانب المحاسبي، ويبقى أن ممارسة التهرب تمتد من التخفيض في مبلغ المبيعات أو الإستيراد بدون تصريح، إلى إهمال تسجيل الإيرادات مروراً بتضخيم أرقام التكاليف القابلة للخصم، يتم التلاعب المحاسبي إما بتضخيم التكاليف أو بتخفيض الإيرادات أو بهما معا، و بإعتبار المحاسبة قاعدة للرقابة من طرف الإدارة الجبائية التي تقوم بمقارنة ما جاء في التقرير والوثائق المحاسبية بغية التأكد من أن الكتابة المحاسبية وبين ما يقدمه من وثائق مظلمة بصورة أدق تعتبر الوثائق المحاسبية سلاح ذو حدين¹

¹ عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كاداة محاربة التهرب و الغش الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة - السنة الجامعية 2003/2004 ، ص 10 .

الفصل الأول الاطار النظري للتهرب الجبائي

ففي الوقت الذي يمكن إستعمالها كدليل للأنشطة التي التي يقوم بها المكلف، يمكن إستعمالها أيضا وسيلة للتهرب الجبائي و التملص من الإدارة الجبائية، فهي تعتبر من ناحية حجة تبرير لصالح المكلف إذا كانت منظمة، ومضبوطة وفي نفس الوقت هي دليل ضد المكلف إذا كان يشوبها الغموض والتناقض، لذلك أوجبت جل التشريعات على المكلف مسك محاسبة شاملة و مضبوطة وفق الأنظمة المحاسبية، و تعكس صورة واضحة على مجمل نشاطه .

1-تضخيم التكاليف:

إن من أبرز الطرق وأكثرها إستعمالا في الغش الضريبي هي تضخيم الأعباء والتكاليف وبالتالي تقليص الربح الحقيقي الذي يؤدي بدوره إلى إخفاء جزء كبير من الوعاء الضريبي، وهي الغاية التي يصبو إليها المكلف، لذلك فإنه من أبرز مظاهر الغش وأكثرها شيوعا تلك المتجسدة في التخفيض من قاعدة الإقتطاع من مبالغ الأرباح ومن رقم الأعمال أو الزيادة والتضخيم في تكاليف ونفقات الخصم، كما أن من صور التهرب الضريبي ما يحدث عند تحديد وعاء الضريبة على الأرباح في التجارة الصناعية من المبالغة في تقدير الاستهلاك، مما يؤدي إلى نقص الأرباح المفروضة عليها الضريبة، وبإعتبار أن معظم التشريعات تعتمد أساسا على نظام التصريح والإقرار الإداري للمكلفين في تحديد الوعاء الضريبي، كما أنها تجيز وترخص للمكلف بخصم بعض التكاليف المتعلقة بنشاط المؤسسة لتحديد ذلك الوعاء، إلا أنها ربطت هذا الخصم بجملة من الشروط المحددة وهي :¹

- أن تكون هذه الأعباء لها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة .
- أن تكون هذه الأعباء في صالح نشاط المؤسسة وأن تتعلق بالسير العادي لها .
- أن تكون هذه الأعباء مرفقة بمبررات ووثائق رسمية، وان تتصل بأعباء فعلية .
- أن تعمل على تخفيض الأصول الصافية للمؤسسة .

يعتمد المكلف في تضخيم التكاليف والأعباء، أساسا على : ملفات المستخدمين و وظائف وهمية، وتسجيل نفقات غير مبررة وكذا الحساب الخاطيء للإهلاكات، من خلال ما سبق يمكن إبراز وتحليل العناصر التالية :

- المستخدمين الوهميين .
- الأعباء غير المبررة .
- تطبيق تقنية الإهلاك .

(أ) المستخدمون الوهميين:

يلجأ المكلف في هذه الطريقة إلى تسجيل أجور ورواتب في الكشوف المحاسبية لمستخدمين لا وجود لهم في الأصل هذه الرواتب و الأجور تسمح بتضخيم الأعباء و بالتالي تقليص مبلغ الضريبة .²

¹ عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

² حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، دون ط، الجزائر، 2005، ص 46 .

(ب) الأعباء العامة غير المبررة:

وهي عبارة عن نفقات ومصاريف مبالغ فيها أو غير مبررة أي غير متعلقة بالنشاط كالمبالغة في تسجيل المكافآت، وقد حددت المادة 169 الفقرة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بعض التكاليف غير القابلة للخصم في تحديد الربح الجبائي كما يلي: ¹

- مختلف التكاليف والأعباء الخاصة بالمباني غير المخصصة مباشرة للإستغلال.
- المبالغة في تسجيل المكافآت.
- مصاريف الاستقبال بما فيها الإطعام، الفندقية والعروض عندما تتجاوز مبلغا محددًا من الربح الجبائي للسنة الماضية.
- ومن بين الطرق التي يعتمد المكلف عليها ما يلي: ²
- المبالغة والإفراط في تقديم المكافآت .
- قيام المؤسسة بترميمات على المباني الصناعية والتجارية، فيقوم مسيروا المؤسسة بالمبالغة في قيمتها .
- شراء مستلزمات خاصة ، كالأثاث لأغراض شخصية مسجلين إياها في حساب مشتريات المؤسسة .
- قيام مسؤولي المؤسسة بتسجيل حساباتهم وإستهلاكاتهم الشخصية على حساب أعباء المؤسسة .

(ج) تطبيق تقنية الإهلاك: ³

يعرف الإهلاك على أنه :القيمة المفقودة تدريجيا للموجودات الثابتة -الأموال الثابتة- التي تملكها المؤسسة والمتمثلة عموما في العقارات المباني والتجهيزات الخ .

ويعتبر الإهلاك أحد العناصر المكونة للربح الخاضع للضريبة كونه يدخل ضمن قائمة الأعباء المخفضة أو المخصومة من إيرادات المؤسسة أو بتعبير آخر يمكن إعتباره عبئ من أعباء الإستغلال ولكي تكون الإهلاكات قابلة للخصم لابد أن تتوفر فيها الشروط التالية :

- أن يصنف الأصل المهلك ضمن عناصر الأصول الثابتة للمؤسسة والتي تتقادم مع مرور الزمن.
- يجب أن لا تتجاوز الإهلاكات المتراكمة قيمة الأصل المهلك .
- يجب أن يكون الأصل المستثمر والخاضع للإهلاك مسجلا محاسبيا، ومن خلال تنوع الأصول المهلكة وفترة بقائها، فإن لكل أصل معدل إهلاك خاص به وذلك حسب المدة اللازمة له تفاديا لتضخيم الأعباء .
- كما يحسب متوسط الإهلاك بضمن خارج الرسم H.T.

ويعتمد المكلف دوما إلى مخالفة هذه الشروط حيث أنه يستعملها كثغرة للغش، و يحاول دوما التلاعب فيها، أما بتطبيق معدلات لا تتعلق بالأصل المهلك أو يحاول الرفع منها كما أنه يتلاعب حتى في قيمة الأصل المهلك من خلال حسابه

¹ بلواضح الجبائي، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و إستراتيجية المكافحة، مرجع سبق ذكره، ص 124 .

² عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

³ عيسى بولخوخ، المرجع نفسه، ص 11 .

الفصل الأول الاطار النظري للتهرب الجبائي

بجميع الرسوم والضرائب المفروضة عليه، كما أن المكلف يعتمد أيضا إلى زيادة إحتلاكات الأصول التي أصبحت خردة أو ليست موجودة أصلا، وذلك إسهاما منه في تضخيم التكاليف .

2- تخفيض الإيرادات:

تخفيض الإيرادات هو شكل كلاسيكي للتهرب الضريبي، حيث يتمثل في عدم إجراء التسجيل بصفة جزئية أو كلية للإيرادات المحققة، وتعتبر طريقة التقليل أو تجاهل لبعض الإيرادات في التقييد المحاسبي، من ضمن الطرق التي يلجأ إليها المكلف لتقليل قيمة الضريبة، حيث أنه بذلك يعطي قيمة لأرباحه أقل بكثير مما هي عليه فعلا، فيحرم بذلك مصالح الضرائب من أوعية ذات قيم معتبرة والجدير بالذكر هنا أن التشريعات الضريبية تحدد قيمة لرقم الأعمال كعتبة تلزم من تجاوزها بمسك جل الوثائق المحاسبية، هذه الأخيرة تعتبر الوسيلة الوحيدة لرصد مختلف الإيرادات التي يحققها المكلف، ومن هنا تبرر قدرات المكلف إنطلاقا من الإقرار الذي يسعى جاهدا لأن يكون مطابقا لسجلاته المحاسبية مستعملا كل التقنيات لتبليغ إيرادات بسيطة مهما عدلت تبقى بعيدة كل البعد عن القيمة الحقيقية للربح.¹

في هذا الإطار يقوم المكلف بعدة عمليات مثل :

- التخفيض المحاسبي لمبلغ المبيعات أين يلجأ بعض المكلفين إلى تسجيل عمليات مردودات وهمية للبضائع و تضخيم في التخفيضات التجارية الممنوحة على حساب المبيعات مع أنه في الحقيقة لم تمنح أي تخفيضات تجارية للزبائن ولم تكن أي عودة أو إسترداد للبضائع .²
 - بيع سلع نقدا دون فواتير و وصولات البيع ولا يترك أي أثر للعملية.
 - إخفاء جزء من رقم أعماله.
 - تسجيل قيمة المبيعات بأقل من قيمتها الحقيقية و ذلك بعد إتفاق ودي يبرمه مع الزبون.
- وقد يكون تحايل المكلف جليا و واضحا يلفت إنتباه المحقق، عندما يقوم بتخفيض المبيعات _ والتي تعبر عن قيمة الإيرادات _ دون أن يقابل ذلك بتخفيض في المشتريات، خاصة إذا كان التخفيض بدرجة كبيرة، حيث يبرز التناقض والتباين الموجود في الربح الإجمالي و كذا نسبة هذا الربح بين الحالة الحقيقية والحالة المعدلة المصرح بها ، الشيء الذي يلفت إنتباه المحقق، ومن أمثلة عمليات الغش في إطار تخفيض الإيرادات يمكن ذكر :
- عدم التسجيل المحاسبي لفوائض القيمة الناتجة عن التنازل لعنصر من عناصر الاستثمار .
 - عدم التصريح غالبا بالمداخيل أو الإيرادات الحقيقية لأعمال غير التجارية كالمهن الحرة :الأطباء المحامون، البيطرة... الخ الذين لا يصرحون بالقيمة الحقيقية لرقم أعمالهم .³

¹ عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² Jacques BRUSON, la fuite devant l'impôt et le contrôle fiscal, edition LITEC, Paris, 1988, P 133.

³ عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ثانيا : ثغرات القانون والعمليات المادية:

يعتمد هذا النوع من التهرب على ممارسة عمليات وهمية لخلق محاسبة لمشتريات دون فواتير أو لفواتير دون شراء أو بيع، و ذلك بإستعمال قيود محاسبية جد متكاملة لا تترك مجالا للشك أو الريبة من طرف الإدارة الجبائية، كما يمارس المكلف عدة نشاطات دون إعلام الإدارة الجبائية و هذا بإخفاء جزء من البضاعة، ليتم بيعها في السوق أو ما يعرف بالسوق الموازية (الإقتصاد غير الرسمي) .¹

ومن هنا يمكن تقسيم الأساليب التي يعتمد عليها المكلف لغرض الغش إلى نوعين :

- الغش عن طريق العمليات القانونية .

- الغش عن طريق العمليات المادية .

1- الغش عن طريق العمليات القانونية:²

أمام تلك الطرق التقليدية للتخلص من الإلتزام الضريبي والتي تحتاج دوما إلى تنظيم أو إستعانة بأشخاص مختصين، يأتي نوع آخر من التهرب الضريبي أكثر تنظيما وأرقى تقنية أين يعتمد المتهرب لممارسة عمليات وهمية لخلق محاسبة لمشتريات دون فواتير أو، فواتير دون شراء أو بيع، وبذلك تتحقق غاية المكلف المتمثلة في الإفلات من الإلتزام الجبائي، حيث أن المكلف يستعين بمجموعة من المستشارين القانونيين والمختصين في إبتكار طرق أكثر مردودية بأقل تكلفة و أكبر ربح، ومن بين هذه الطرق :

○ الغش عن طريق عمليات وهمية .

○ التلاعب في تصنيف الحالات القانونية .

أ- الغش عن طريق العمليات الوهمية :

يعتبر هذا النوع من أخطر مظاهر الغش حيث يقوم المكلف بتجزئة أملاكه من مخزون وأرباح تكون عادة خاضعة للضريبة، وهي ظاهرة غالبا ما تربط بحقوق الملكية، أين يعتمد الورثة بعدم إعلان جزء من الأملاك الخاضعة للضريبة أو الإقتطاع، ومن أبرز التقنيات التي يستعملها المتهربون ما يعرف عالميا بمؤسسات TAXIES وهي مستمدة من مصطلح TAXE أي الرسم لأنها تقوم أساسا على تأليف الرسم، وهي عبارة عن نظام قائم على كتابات متناسقة ومتكاملة فيما بينها من حيث التبريرات الضرورية، حيث يعتمد TAXIES إلى تقديم وثائق تجارية سليمة قانونيا بإسم مؤسسات وهمية مما يسمح للمعني بالاستفادة من :

- تعويضات رسم لم يدفع أبدا للخزينة .

- تخفيض عبيء الربح الخاضع للضريبة بما تحمله الفواتير الوهمية من مبالغ خيالية.

- تخفيض الرسم على القيمة المضافة الخاصة برقم الأعمال أي قيمة الرسم الوهمي المسجل في الفواتير المزورة .

¹ المراسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2000، ص 99 .

² عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الفصل الأول الاطار النظري للتهرب الجبائي

وبذلك تكون بعيدة عن خطر المراقبة مادامت تتمتع بالشرعية القانونية ماسكة لفواتير وبيانات بنكية تثبت دفعها للمبلغ المطلوب وذلك بغض النظر عن صفة و مصدر هذه الوثائق .

ب- التلاعب في تصنيف الحالات القانونية:

قد يكون التلاعب المتعمد في تصنيف الحالات القانونية عاملا من عوامل الغش الضريبي التي تحتاج بصفة خاصة إلى إختصاصي في علم التشريعات الضريبية، ومختلف الصيغ القانونية المتعلقة بها، حيث يتم تمرير حالة حقيقية خاضعة للإقتطاع قانونيا في الحالات العادية وراء أخرى معفاة أو أقل، هذه الظاهرة التي تظهر غالبا في جباية حقوق التسجيل أين تمرر مثلا حالة البيع على أساس أنها هبة، أو عملية التوزيع لأرباح التي تقوم بها الشركة على المساهمين في شكل رواتب وأجور لتخفيض بذلك تدنيها حينما يتعلق الأمر بالرواتب والأجور .

قد تعد هذه الطرق من أبرز ما وصل إليه المكلف، هذا الأخير يسعى دوما إلى إيجاد المنافذ التي تساعد على التخلص من الضريبة .

2- الغش عن طريق العمليات المادية :

يعتبر التحايل ماديا عندما يغير المكلف بطريقة غير قانونية واقعة مادية بحيث يتمثل التحايل في عدم التصريح القانوني بجزء من المواد و المنتجات و البضائع، أو الأرباح التي تدخل في إحتساب الإقتطاع الضريبي¹. ومن بين الأمور الأكثر إنتشارا وشيوعا في ميدان الغش عن طريق العمليات المادية تلك التي تستعملها المصانع المملوكة من طرف الخواص، ويتضح ذلك جليا في ميدان الصناعات النسيجية، أين يصرح أصحاب هذه المشاريع بمعدلات خسارة كبيرة بشأن المخلفات والنفايات الصناعية الأخرى، وعموما يمكن تقسيم هذا النوع من الغش إلى:²

• الإخفاء الجزئي .

• الإخفاء الكلي .

أ- الإخفاء الجزئي: يتجسد هذا الإخفاء في جزء من البضائع والسلع التي من المفروض أن تخضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك بطريقة غير شرعية، ومن بين هذه الصور التي يتجسد فيه الإخفاء الجزئي :

- عدم إحترام المكلف لمقاييس الإنتاج المحددة من طرف القانون .

- إخفاء المكلف لجزء من البضائع المستوردة بهدف التخلص من الرسوم الجمركية .

ب- الإخفاء الكلي: يتجسد هذا الشكل في قيام المكلف بممارسة أنشطة دون أن تكون الإدارة الجبائية على علم بهذه الممارسات، ويرجع إلى إمتناع الممول عن التصريح بها من جهة، ونقص الرقابة من جهة أخرى وذلك من خلال القيام بإنشاء وحدات ومصانع صغيرة في أماكن أهلة بالسكان، وحتى في المناطق الريفية بحيث يصعب الوصول إليها من طرف المصالح الضريبية والإنتاج المحصل عليه من إستغلال هذه الوحدات يتم بيعه في الخفاء أي بدون فواتير، الشيء الذي يؤدي إلى إنشاء اقتصاد غير شرعي بعيدا عن كل رقابة .

¹ حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 44 .

² عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 14 .

المطلب الثاني: آثار التهرب الجبائي

تعتبر الضرائب أحد الأدوات الهامة التي تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف مالية، إقتصادية، و إجتماعية لذلك وجب العمل على التحصيل الأمثل لهذه الضرائب من أجل تقليل الآثار السلبية لظاهرة التهرب الجبائي والتي يمكن تصنيفها إلى :

أولاً: الآثار المالية :

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العمومية للدولة بحيث يفوت على الدولة جزءاً هاماً من الموارد المالية، ويترب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها، وفي ظل عجز الميزانية تضطر الدولة إلى اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي واللجوء إلى الإقتراض، ومن ثمة فإن التهرب الضريبي يمكن إعتبره حائلاً دون تحقيق الأهداف القاعدية للضريبة، والمتمثلة في تغذية الخزينة بالإيرادات الكافية لتغطية النفقات ولتنفيذ ميزانية الدولة، التي تواجه أعباء مختلفة، وعليه تبقى الجباية بصفة عامة والضريبة بشكل خاص تشكل البعد الإستراتيجي للتكفل بالمصاريف العامة، وتكتسي الأهمية الكبرى وبالتالي فإن نقص الأموال في الخزينة العامة يؤدي إلى عجز الدولة جزئياً على تنفيذ المشاريع النافعة.¹

إن نقص الإيرادات والذي مرده التهرب الضريبي يؤدي إلى وقوع إختلال مالي، ومنه العجز في الميزانية العامة والتي يشترط فيها أن يتوازن الإيراد مع الإنفاق، فإعتماد كثير من الدول النامية بدرجة كبيرة على الضرائب التي تمثل مداخيل وموارد لتغطية نفقاتها المتزايدة، خاصة أمام تراجع المواد الأولية والأساسية المصدرة إلى الأسواق العالمية، وتدهور قيمة العملات العالمية مع انخفاض مردودية الجباية البترولية لبعض الدول بعد أن كانت تغطي جانباً من إيرادات الميزانية، ولذلك نجد فجوات تسجلها الميزانية تعود في أغلب الأحيان إلى نقص في المردود الضريبي الناتج عن الغش، ولسد تلك الفجوات، والإختلالات المالية تلجأ هذه الدول إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل تكون بالتأكيد ضغط على التنمية الإقتصادية لما تشكله من آثار سيئة² ، ومن بين هذه المصادر ما يلي :

- الإصدار النقدي .
- الدين العام .
- التأثير بالتجارة الخارجية .

¹ أحمد جامع، علم المالية، فن المالية العامة، دار النشر العربية، القاهرة ، 1975، ص 248 .

² عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفصل الأول الاطار النظري للتهرب الجبائي

01. الإصدار النقدي : هو ضخ كمية من النقود (الكتلة النقدية) دون مقابل من السلع في السوق الوطنية وهذا لتعويض العجز المسجل في الميزانية نتيجة نقص الموارد بسبب التهرب الضريبي وينتج عنه ما يلي :

- ظاهرة التضخم بإختلاف أنواعه وما يترتب عن هذه الظاهرة من تدهور في المستوى المعيشي للمواطنين بإنخفاض قدراتهم الشرائية بسبب إنتهاج سياسة التقشف بتقليص الإنفاق العام، وكذا تأجيل انجاز بعض المشاريع .
- إرتفاع الأسعار دون ما يقابله من زيادة في الإنتاج .
- إنخفاض الصادرات الذي يؤدي إلى قصور في الحصول على العملة الصعبة .
- إختلال التوازن الإقتصادي بين طبقات المجتمع وظهور السوق السوداء .¹

02. الدين العام : إن اللجوء إلى الدين العام بإختلاف مصدره (داخلي أو خارجي)، و مدته (طويلة وقصيرة)، وطريقة الإكتتاب (عام أو عن طريق البنك) يؤدي إلى أثار وخيمة تتمثل في :

- عبء إضافي على ميزان المدفوعات، وذلك في حالة السداد، وتحمل الأجيال المستقبلية أعباء هذه القروض العامة، إلا إذا إستخدمت في المشاريع الاستثمارية، فإن هذا العبء يكون ضعيفا عليها .
- يستلزم وجوب تدبير الدولة للموارد المالية لتسديد القروض، مما ينتج عنه ضغط على عناصر الإنفاق العام، مما يقلل من القدرة الشرائية للمستفيدين من هذا النوع من الإنفاق .²
- تقلص النشاط الإنتاجي نتيجة إستخدام للأموال أو قروضها للدولة بغية الحصول على فوائد وضمان سدادها، وحصول المقرضين على مزايا .
- فقدان الثقة في الدولة نتيجة لعدم القدرة على سداد ديونها وبالتالي عزوف الهيئات المالية والأفراد عن قرضها .
- التدخل في الشؤون الخاصة ، من طرف الدول الأجنبية نتيجة عدم القدرة على تسديد الديون الخارجية، وبالتالي الخضوع إلى التبعية الأجنبية أو فرض قيود إقتصادية على هذه الدولة .
- إذا استمدت الحكومة أموالها من القروض فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب في المجتمع بفعل القوة الشرائية الجديدة، تختلف نتائجها بإختلاف مستوى التشغيل السائدة، ففي حالة التشغيل الكامل فإن هذه الزيادة تنعكس في جهاز السعر (أي تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار) .³ أما في حالة الإستخدام غير التام للموارد تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة في الإنتاج عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة، ولكن هذه الزيادة تنعكس في جهاز السعر عندما يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن، وهو وضع الدول المختلفة، أي يوجد موارد عاطلة، إلا أن التمويل عن طريق القروض غالبا ما ينعكس عنه في جهاز الأسعار أكثر منه في جهاز الإنتاج، نظرا للحمود الذي يميز الجهاز الإنتاجي في الدول المختلفة، أما في حالة إعتماد الحكومة على الإقتطاعات الضريبية في تمويل الإنفاق العام، فإن أثار إنفاقها يكون محدودا على الإنتاج، لأنه لا يشكل زيادة

¹ بلواضح الحيلالي، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و إستراتيجية المكافحة، مرجع سبق ذكره، ص 130.

² حسين مصطفى حسين، المالية العامة، بن عكنون (الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 1992، ص 71.

³ عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 32 .

الفصل الأول الاطار النظري للتهرب الجبائي

في وسائل الدفع وإنما تحويل لجزء من القوة الشرائية الموجودة بين أيدي الأفراد إلى أيدي أفراد أخرى، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس، وتبقى فعاليته مقتصرة على جدوى الإنفاق".
إن تراكم الديون على الدول النامية أصبح في الوقت الحاضر يشكل أهم خطر يهدد إقتصادياتها وكل ذلك يساهم في تقليص الإنفاق العام بأنواعه الثلاثة :

- الإستثماري : الذي يؤدي إلى تكوين رأس المال العيني للدولة (صناعة، زراعة ، ... الخ)
- التحويلي : الذي يؤدي إلى التوجيه وتحويل عناصر الإنتاج نحو المجالات التي ترغب الدولة في تطويرها
- الجاري : الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل، تحسين ظروف العمل (التعليم، صحة، إسكان)¹

03. آثارها على التجارة الخارجية : نتيجة إرتباط الدولة بالمحيط الدولي فإنها تعمل على ترقية التجارة الخارجية من خلال فتح السوق الوطنية على الأسواق العالمية، وذلك من أجل تمويل وارداتها الضرورية من السلع الرأسمالية، وكذلك العمل على تصدير منتجاتها الوطنية لجلب العملة الصعبة وإذا كان هذا التصدير بكميات كبيرة إزدادت قدرة البلد على زيادة الاستيراد للسلع الرأسمالية الضرورية، ويعمل ذلك على إثراء الخزينة العمومية ولكن تبقى المشكلة في البلدان النامية حيث تعتمد على تصدير المواد الأولية بأسعار منخفضة وتستورد تجهيزات الإنتاج بأسعار مرتفعة، وبالتالي تضطر الدول إلى جلب رؤوس الأموال الخارجية لتنشيط وتعجيل عملية التنمية الإقتصادية ويبقى ذلك العجز أو اللجوء إلى الموارد المالية الأخرى له بالغ الأثر على المكلف بالضريبة فيما بعد، حيث يؤدي بالدول إلى زيادة سعر الضرائب، وكذلك فإن عرقلة تحصيل الضرائب يؤدي إلى تأثير الإنفاق العام من خلال العجز أو الموارد المالية الأخرى لأن ذلك يؤدي إلى حرمان الدولة من القيام بكثير من أوجه الإنفاق العام رغم لجوء الدولة إلى الإقتراض أو الدين العام تبقى الضرائب الأداة الأساسية للتكفل بالأعباء العامة وتكتسي أهمية كبيرة في تشكيل مداخل الميزانية.²

ثانيا : الآثار الاقتصادية :

إن كل حقيقة تقوم على تأثيرات متبادلة ، فالتخلف الإقتصادي بإمكانه أن يكون حاجزا دون فعالية تدخل الجبائية، كما إن الهيكل الجبائي يستطيع بدوره توطيد وتأسيس التأخر الاقتصادي للبلاد، يتبين من خلال ما سبق إن للجبائية تأثير كبير على الإقتصاد والمتغيرات الرئيسية للإقتصاد، ويتجلى بوضوح في التأثير على العناصر الاقتصادية المختلفة : الإنتاج ، التضخم، الإستهلاك... الخ، ومن هنا فإن التهرب من الضريبة يؤدي إلى التقليل من فرص التنمية، وكبح أهم محفزات الإقتصاد و من الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي هو أن هذه الظاهرة تحدث إعوجاجا بالنسبة للإقتصاد الوطني وتمثل فيما يلي :

¹ عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 32، 33.

² بلواضح الجليلي، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و إستراتيجية المكافحة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

01. إرتفاع معدلات الضرائب وأسعارها : تؤدي ظاهرة التهرب الضريبي إلى إنقاص الإيرادات الضريبية فتلجأ الدولة بذلك إلى رفع معدلات الضرائب لتغطية ذلك النقص في الإيرادات و بالتالي فإن التهرب الضريبي سوف يتسبب في تحويل الضغط الضريبي ووقوعه على المكلفين الذين يؤدون واجباتهم الضريبية، وبذلك تغيب العدالة الضريبية والعدالة الإجتماعية .¹

02. إعاقة المنافسة الاقتصادية: إن المؤسسة التي تتخلص من دفع الضريبة تحقق أرباحا وتكون وضعيتها المالية أحسن من المؤسسة التي تدفع الضرائب بصفة منتظمة، فالمؤسسات الأقل إنتاجية هي التي تقوم في أغلب الأحيان بعملية التهرب من دفع الضريبة فهي لا تحاول تحسين الإنتاجية أو تحقيق التقدم الاقتصادي لتحقيق أرباح أكبر، و إنما تقوم بعملية التهرب الضريبي للحصول على موارد للتمويل وبذلك تبيع منتجاتها بأسعار منخفضة مما يمنع المؤسسات الأخرى من منافستها .²

03. إعاقة التقدم الاقتصادي : إن الأثر المتمثل في إعاقة المنافسة والذي يترتب على التهرب الضريبي يؤدي بدوره إلى تأخير التطور الإقتصادي، و إعاقة التقدم الاقتصادي .

04. التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي: قد يلجأ الأعوان الإقتصاديون إلى أنشطة إقتصادية في القطاعات الأكثر حساسية للتهرب الضريبي ولا يأخذون بعين الاعتبار الأنشطة التي تساعد في التنمية الإقتصادية وتزيد القيمة المضافة والحل الوطني، أي أنهم يتوجهون إلى الأنشطة الإقتصادية التي تخلق ثروات إضافية، وبذلك فالتهرب الضريبي يصبح مسببا في الركود الاقتصادي، والتخلف .³

05. ظهور أزمة رؤوس الأموال : إن عملية التهرب الضريبي تتمثل في أغلب الأحيان في إخفاء المكلف رقم أعماله أو أرباحه الحقيقية وتتم هذه العملية إما عن طريق الاكتناز، أو على شكل أوراق نقدية، أو على شكل معادن كالذهب بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المكلفين يقومون بفتح حسابات بنكية خارج الوطن وتهرب رؤوس أموال الشيء الذي يؤدي إلى إنقاص إيرادات الدولة .⁴

¹ حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 50، 51.

² قرموش ليندة، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2013/2014، ص 45 .

³ سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية و التطبيق، دار المفيد، الجزائر، 2011، ص 21 .

⁴ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل، دون ط، عمان، 2005، ص 223 .

الفصل الأول الاطار النظري للتهرب الجبائي

06 . زعزعة الإستقرار الإقتصادي : يلعب التهرب الضريبي دورا ملاحظا في زعزعة الاستقرار الاقتصادي للمجتمع سواء في أوقات التضخم أو الانكماش .¹

ثالثا : الآثار الاجتماعية

لا تجد الدولة أمام الخسائر المتصاعدة إلا منفذا واحدا، وهو رفع معدلات الإقتطاع محافظة بذلك على الحد الأدنى من الأمان المالي، فيلاحظ بوضوح عند إعداد الميزانية السنوية أن العجز الذي تسجله الإدارة الجبائية في تحصيل مختلف المداخل ناتج عن التهرب، ولتغطية هذا العجز الحاصل تعتمد هذه الأخيرة (الإدارة الجبائية) إلى الرفع من مستوى معدلات بعض أصناف الضريبة، أو إستخدام ضرائب جديدة، والملاحظ أن الضرائب المطبقة في البلدان النامية تكون طبيعة مواردها متفاوتة النسب بين مختلف أصناف الضريبة، وتبقى تلك الإجراءات لا تمس إلا فئة معينة من المكلفين النزهاء، مما يجعل عدم المساواة بين الأفراد فيتحملها البعض ويتخلص منها الذين أفلحوا في التهرب منها .² وعليه تتجلى آثار الظاهرة من الناحية الاجتماعية في العناصر التالية :

- على المكلف نفسه .

- على طبقات المجتمع .

1) آثاره على المكلف :

يحد التهرب الضريبي من سلطة الدولة، بل يحطمها، وذلك بتعود المواطن على العيش في مخالفة دائمة، ساعيا إلى تعميق التفاوت أمام الدولة وتحويل عبئها على عاتق المكلفين النزهاء، وتعميق الهوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، مساهما في خلق جو من الخداع بين أفراد المجتمع الواحد وإستفحال مظاهر الإنحطاط المدني فيما بينهم وجعله بذلك الأسلوب (الغش) عادة متفشية في المجتمع .³

كذلك إنتشار التهرب والخداع بين مختلف طبقات المجتمع يؤدي إلى تدهور الحس المدني بصفة عامة والحس الضريبي بصفة خاصة، فلا يمكن تفضيل النفع العام عن الخاص إذا كان المكلف يقبل مبدئيا إمكانية إنقاص أو تخفيض جزء من المساهمة المالية التي يجب أن يؤديها للمجتمع، فالتهرب الضريبي هو عامل من عوامل تلاشي واندثار الحس المدني، وهكذا فالتهرب الضريبي يهدم سلطة الدولة وتعود المواطن على العيش بالمخالفة، ففي الواقع أن التهرب يتجلى في التخلي عن المواطنة الجبائية .⁴

¹ المهاني محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 285 .

² عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 186.

⁴ G.Rivoli, vive l'impôt, édition seul, Paris 1970, p 64.

02. آثاره على أفراد وطبقات المجتمع :

إن إعتقاد الدول النامية على الضرائب غير المباشرة بالدرجة الأولى، هذا النوع من الضرائب يفرض على السلع الاستهلاكية (أفراده) الذين يساهمون بقسط وافر في دعم خزينة الدولة، الشيء الذي ينمي لديهم الإحساس بالقهر والإستغلال من طرف النظام الجبائي، حيث يتزايد هذا الشعور لدى هذه الفئات بسكوت الدولة على مختلف التجاوزات التي تقتربها أيادي أصحاب النفوذ بتهربهم الدائم، وهو ما يجعل الجو المضطرب في العلاقات بين الأفراد المجتمع وظهور الفوارق الاجتماعية، بالإضافة إلى إنتشار الرشوة التي يتقاسم فيها المكلف عبئ المخالفة مع موظفي الإدارة، إعتقاداً بأنها مهما إرتفعت قيمتها فهي أقل وأخف من الضريبة، وبهذا يرسخ مبدأ التهرب كمنفذ قانوني وبديهي، خاصة وسط مكلفين يحترفون نفس المسالك، وفي محيط لا يدفع فيه الضريبة إلا من طرف الفقراء وأصحاب المداخل المحدودة .

يؤدي التهرب والغش الضريبي إلى عرقلة الاستثمارات وبطئ التنمية مما يؤثر بصفة غير مباشرة على أفراد المجتمع بسبب نقص الموارد الجبائية هذا من جهة، ومن جهة أخرى زيادة حجم البطالة والتأثير على الوضعية الاجتماعية للفرد¹. كون إن الدولة لا تستفيد من تلك الأموال والتي يمكن إستعمالها في إطار التوازنات الاجتماعية وذلك بتحديد النمو السريع للثروة من جهة لدى طبقات الأغنياء، بينما يتم تدعيم الطبقات الفقيرة والمحرومة بواسطة الإنفاق العام والذي يخص التدعيمات المختلفة (منهم البطالة، التمدرس المجاني، العلاج المجاني الخ) و في هذا الإطار يحدث التهرب والغش الضريبي آثاراً جلية منها :

- أنه يؤدي إلى ضالة وقلة الموارد الداخلية للدولة مما يجعلها تلجأ إلى المصادر الخارجية للتمويل، وما يترتب عليها من آثار سلبية، ضف إلى ذلك عجز الدولة على تنفيذ المشاريع النافعة وبالتالي حرمان المواطنين من الاستفادة منها .
- أنه يؤدي إلى عدم تحقيق عدالة في توزيع الأعباء حيث أنه بضالة حصيلة الضرائب تتأثر الخزينة العمومية فيتختم على الدولة فرض ضرائب وزيادة سعر الضرائب مما يشجع على زيادة التهرب وبالتالي زيادة العبء الضريبي على الذين يؤدون إلتزاماتهم الضريبية على أكمل وجه .
- إن أهم الآثار الاجتماعية التي يحدثها التهرب الضريبي على الهيكل الاجتماعي، هو إحداث الهوة السريعة بين طبقات المجتمع والتي تبرزها بروز ثروات غير مبررة يصعب على جهاز الرقابة مراقبتها، و بذلك تنمو الهوة بين مختلف الطبقات الاجتماعية وتوسع أكثر .
- إن التهرب الضريبي، قد يكون سببا في إحداث نوع من فقدان الثقة أثناء المعاملات المالية والتجارية مثل : إبرام الصفقات والعقود، وما إلى ذلك من الممارسات القانونية التي تقضيها مصالح الأفراد².

¹ عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

² عيسى بولخوخ، المرجع نفسه، ص 39 .

المطلب الثالث : المناهج المستخدمة في قياس حجم التهرب الجبائي

يعتبر التهرب الجبائي ظاهرة خطيرة، إذ يحدث عدة إنعكاسات سلبية على الإقتصاد الوطني، و لتشخيص هذه الظاهرة يجب قياس حجمها وتحديد نطاقها، بحيث أن الإنشغالات الرئيسية للتهرب الجبائي لا تكمن في وجوده بل تحديد نطاقه، و محاولة قياس حجمه، وإنه من الصعب قياس حجم التهرب الجبائي، ذلك نظرا لتعدد طرق و أساليب التهرب وكذا لأن المعاملات تأخذ الطابع السري، هذا الوضع قد يؤدي إلى تضارب الأرقام حول حجم التهرب مما يصعب التشخيص الدقيق لهذه الظاهرة، ولتقليل ذلك التفاوت يجب استخدام أدوات دقيقة للقياس مثل المعادلات الرياضية وعموما يوجد طريقتين لقياس حجم التهرب الضريبي هما : - تقدير الإقتصاد الموازي .

- تقدير عدم الإلتزام الضريبي .

أولا : تقدير الاقتصاد الموازي :

يضم الإقتصاد السري مجمل النشاطات و المداخل غير المصرح بها للإدارة الجبائية من طرف المكلف و غير المدرجة ضمن الحسابات الوطنية، و يعتمد هذا المنهج على تحديد حجم الإقتصاد السري، و من خلاله يتم حساب التهرب الجبائي كون المداخل والنشاطات الخفية لا يتم إخضاعها للضريبة وبالتالي فهي لا تدخل في الحسابات الوطنية و يستند تقدير الإقتصاد السري على معطيات الناتج الوطني الخام، بالإضافة إلى العمليات النقدية وسوق العمل وعوامل الإنتاج. **أ- المنهج النقدي :** يقوم هذا المنهج على إفتراض أن معاملات الإقتصاد السري تتم بواسطة النقود السائلة مباشرة من دون فواتير أو شيكات أو كشوفات خشية إكتشافها، و لذلك فإن كل زيادة في الطلب على النقود تعتبر زيادة لنشاط الإقتصاد السري .¹

يوجد ثلاثة أشكال للمنهج النقدي هي :

- متغير المعدل الثابت .
- متغير المعادلة النقدية .
- متغير فئات العملة .

- متغير المعدل الثابت : يركز هذا المنهج على فرضية وجود معدل نقدي ثابت في ظل عدم وجود الإقتصاد السري، و يتطلب هذا المنهج تحديد السنة المرجعية التي على أساسها نقارن المعدل النقدي الثابت بمختلف الأسعار النقدية للمراحل المدروسة، و عندما يكون المعدل النقدي لسنة معينة مدروسة أكبر من السنة المرجعية نعتبر الكتلة النقدية الزائدة نتيجة نشاطات الاقتصاد السري ونحدد حجم التهرب الضريبي بضرب حجم الإقتصاد السري في المعدل الضريبي المتوسط المفروض .²

ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

¹ بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية و أثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010/ 2011، ص 65 .

² ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

$$A.E.ST = (M2-M1).PNB/ M2 \quad \text{حيث أن :}$$

A.E.ST: يمثل حجم الاقتصاد السري .

M1 : يمثل الكتلة النقدية للسنة المرجعية.

M2 : يمثل الكتلة النقدية للسنة المدروسة .

PNB/M2 : تمثل سرعة دوران النقود خلال السنة المدروسة.

ثم نحدد حجم التهرب الضريبي بتطبيق المعادلة التالية :

$$V.F.F = (M2-M1).PNB.Tm/M2 \quad \text{حيث أن : } Tm : \text{ يمثل المعدل الضريبي المتوسط المفروض.}$$

ولقد وجهت لهذا المنهج عدة إنتقادات كونه يستند على فرضيات هشّة، ففي الواقع ليس دوما المعدل النقدي ثابت، كما أن النتائج المحصلة تكون تابعة للمرحلة المرجعية المحددة، ضف إلى ذلك فان سرعة دوران النقود في الإقتصاد المشروع قد تختلف عن تلك المتعلقة بالإقتصاد السري .

- متغير المعادلة النقدية : يستند هذا المتغير على فكرة وجود علاقة مباشرة بين الجباية و الإقتصاد السري، بحيث أنه يعتبر وجود الإقتصاد السري كنتيجة مباشرة للضرائب المرتفعة، و من أجل قياس حجم التهرب الضريبي نستخدم معادلة طلب العملة التي تراعي المتغير الضريبي في هذا المجال أولا نحسب سرعة دوران العملة القانونية التي نفرض أنها نفسها في الإقتصاد السري، ثم نحدد الإقتصاد السري، و في الأخير نحدد حجم التهرب الضريبي، وذلك وفق المعادلات التالية :¹

$$A.E.S.T = (M3-M2).PNB/M0 \quad \text{حيث أن :}$$

(M3-M2) : يمثل العملة غير الشرعية.

M0 : يمثل العملة الشرعية.

$$V.F.F = (M3-M2).PNB.Tm/M0 \quad \text{وبالتالي فان الغش الضريبي يحسب بالمعادلة التالية :}$$

وتكمن نقائص هذا المقياس في أنه يفترض سرعة دوران العملة غير الشرعية هي نفسها في العملة الشرعية وهذا ليس صحيحا دوما، ضف إلى ذلك فان هذا المقياس ضيق بحيث أنه يراعي التهرب الناتج عن توظيف العملة و الإقتصاد الموازي فقط، و يهمل الطرق الأخرى للتهرب مثل إستغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي.

- متغير فئات العملة : حسب هذا المقياس يرتبط الإقتصاد السري بإستخدام أوراق نقدية من فئة معينة، لذلك فإن التغير في عدد هذه الأوراق يعبر عن حجم الإقتصاد السري، لكن يفقد هذا المقياس أهميته عند التضخم المرتفع بحيث يمكن إستخدام الأوراق الكبيرة دون أن يحصل زيادة في الإقتصاد السري، ضف إلى ذلك تستخدم الأوراق النقدية الأمريكية في المعاملات، وفي تخزين القيم في البلدان الأجنبية، لذلك فان زيادة عددها في التداول يؤدي إلى زيادة في الحيازات الأجنبية دون التأثير في حجم الاقتصاد السري .²

¹ ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 21، 22.

² حيزية عفاف، البحث عن المعلومة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الجبائي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، محمد بوضياف - المسيلة، 2014/2015، ص 19 .

الفصل الأول الاطار النظري للتهرب الجبائي

ب- منهج عوامل الإنتاج (المدخل المادي) : يعتمد هذا المنهج على إختيار عامل من عوامل الإنتاج، و يفترض وجود علاقة ثابتة بين هذا العامل والنتاج الوطني، فمثلا الزيادة في إستهلاكات الكهرباء تستلزم زيادة في الإنتاج و نستطيع تقدير حجم الإقتصاد السري، رسمي إنطلاقا من تقديرات الإنتاج الوطني الرسمي :

$$A.F.F = PNBn-PNBo$$

حيث :

PNBn : حجم الإنتاج الوطني غير الرسمي (المقدّر إنطلاقا من عامل من عوامل الإنتاج)

PNBo : حجم الإنتاج الوطني الرسمي .

هناك عدة إنتقادات وجهت إلى هذا المنهج من بينها: وجود علاقة ثابتة بين عوامل الإنتاج و الناتج الوطني إذ لا نستطيع تحديد الناتج الوطني إنطلاقا من عنصر واحد من عوامل الإنتاج حيث تغييره لا يؤدي دائما إلى تغيير حجم الإقتصاد السري، و قد تكون زيادة الإنتاج ناتجة من تغيرات أخرى لعوامل الإنتاج الأخرى ، كون هذا المنهج ليس عاما بل خاصا ببعض الحالات .¹

ج- منهج سوق العمل : وفق هذا المنهج يتم تقدير العمالة غير المصرحة عن طريق الإستقصاء، ثم يتم حساب متوسط إنتاجية العمل، وعلى أساس ذلك يقدر حجم الإقتصاد السري، ويمكن الإنتقاد الموجه لهذا المنهج في أنه يعتمد على العمل فقط في تقدير الناتج الوطني مع إهمال العوامل الأخرى مثل رأس المال .²

د- منهج التفاوت : إن هذا المنهج من الناحية النظرية قاعدة إتباعه تبدو سهلة لأنه يعتمد في تقديره للتهرب الضريبي على ما يلي : حساب الدخل الوطني إعتمادا على مصادر السلطات الضريبية من جهة، و من جهة أخرى يتم حساب الدخل الوطني من غير السلطات الضريبية بشرط أن لا تكون لها أي علاقة بها : مثل وزارة الصناعة و التجارة ، و يتم حساب الفرق بين الدخلين والفرق الموجود يعزى الى التهرب الضريبي، ولكن هناك إشكالية عملية تواجه هذا المنهج وهي أنه في كثير من الأحيان عملية حساب الدخل الوطني تحسب من إحصائيات وحسابات السلطات الضريبية كما أننا إذا حسبنا الدخل الوطني بعيدا عن السلطات الضريبية فإن الرقم أو المبلغ الذي نجده يكون ضمنا يحتوي على جانب من الدخل المعفى من الضريبة إما لطبيعة النشاط أو لصفة المكلف كونه معفى من الكل أو الجزء، مثل قدماء المجاهدين فهم معفيون من الرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة سنتين، أو مثل التعاونيات الشبائية معفية من أداء الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) لمدة ثلاثة سنوات .³

¹ حيزية عفاف، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 23

³ يحياوي نصيرة، دراسة حول التهرب و الغش الضريبي حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998/1997، ص 65 .

ثانيا : تقدير عدم الالتزام الضريبي :

يلاحظ مما سبق أن جميع المناهج المستخدمة في تقدير التهرب الجبائي تعمل من خلال تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي (السري) و نظرا للحدود و المشاكل التي تعاني منها تلك المناهج أصبح من الضروري الإعتماد على مناهج أخرى أكثر تقديرا لحجم التهرب الجبائي، و ذلك من خلال إستعمال عدة مناهج مختلفة :

أ- **منهج الضريبة القانونية المحتملة** : يستند هذا المنهج على صحة الناتج الوطني الرسمي، الذي يعتبر كأساس لحساب ضريبة الدخل المفترض تحصيلها، و بمقارنة هذه الأخيرة مع حجم الضريبة المحصلة فعلا نتحصل على حجم التهرب، و يكمن توضيح ذلك بالمعادلة التالية :¹

$$I.N.P = PFL - PFR$$

حيث أن :

I.N.P : تمثل الضريبة المتهرب منها.

PFL : تمثل الضريبة القانونية المحتملة.

PFR : تمثل الضريبة المحققة.

وتمثل الإنتقادات التي وجهت إلى هذا المنهج في العناصر التالية :

- إن هذا المنهج يهمل الإقتصاد السري، وبالتالي لا يقيس الدخل المتهرب من الضريبة الذي أغفل التقدير الرسمي لإجمالي الناتج الوطني.
- يعتمد في قياس حجم التهرب الضريبي على مبدأ الالتزام الضريبي أكثر من التهرب الضريبي.
- يعتمد التقدير في هذا المنهج على افتراض أن توزيع الدخل يستند إلى استقصاءات الأسرة، ودرجة الثقة فيها.
- يتطلب هذا المنهج التزام ووعي ضريبي عالي جدا ووجود إدارة ضريبية لها درجة من الكفاءة و القدرة على التحصيل، وهذا ليس دوما متوفرا.

ب- **منهج نسبة الضريبة الثابتة** :

يرتكز مضمون هذا المنهج على أن حجم التهرب الضريبي يساوي الفرق بين الضريبة المقدرة و الضريبة الفعلية لسنة معينة كما توضح المعادلة التالية :²

$$V.F.F = POES - Por$$

حيث أن :

POES : يمثل مجمع الإقتطاعات الضريبية المقدرة .

Por : يمثل مجمع الإقتطاعات الضريبية الفعلية .

¹ محمد شريف، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 64 .

² لايد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة حالة ولاية تيارت، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 80،81 .

الفصل الأول الاطار النظري للتهرب الجبائي

ولإيجاد الضريبة التقديرية نحدد سنة تمثيلية بحيث يكون فيها التهرب الضريبي عند الحد الأدنى، ثم نطبق نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخاص بالسنة التمثيلية على إجمالي الناتج الداخلي للسنة المدروسة. ولقد وجهت إلى هذا المنهج عدة انتقادات نجملها فيما يلي :

- يسمح هذا المنهج بتقدير حجم التهرب الضريبي الإضافي و ليس التهرب الضريبي الكلي، لذلك يفيد في إبراز مدى تدهور أداء الإدارة الضريبية.

- إن فرضية النسبة الثابتة بين الضريبة و إجمالي الناتج المحلي تكون صحيحة في حالة افتراض أن مرونة الضريبة تكون مساوية للواحد أي أن التغير الحاصل لإجمالي الناتج المحلي يكون مساويا للتغير النسبي في الضريبة، أما في حالة العكس فان تقدير التهرب الضريبي يكون خاطئ.

- تتوقف صحة قياس التهرب الضريبي على مدى صحة إختيار السنة التمثيلية، فإذا قدمت هذه السنة أرقاما مرتفعة لإجمالي الناتج الداخلي، فإنه سيؤدي إلى تضخيم حجم التهرب الضريبي.

ج- منهج الإعفاءات الضريبية : من خلال هذا المنهج يتم قياس حجم التهرب الضريبي بالإعتماد على المعلومات الموجودة في التصريح الضريبي الذي يقدمه المكلف وفي هذه الحالة ينخفض ميل المكلف للتهرب إذ يستفيد من إعفاء ضريبي لذلك يصرح عن دخله الحقيقي، وعليه يتم قياس حجم التهرب من خلال فحص التصريحات الضريبية المستلمة أثناء فترة الإعفاء.

ويكتسي هذا المنهج أهميته بالنسبة للإعفاء الجزئي وليس الكلي، بحيث في حالة إعفاء شامل لجميع الضرائب فإن المكلف يتجنب من أي التزام ضريبي بعكس الإعفاء الجزئي الذي يكون خاضع لضرائب معينة، صف إلى ذلك يجب نشر الوعي الضريبي بحيث رغم الاستفادة من إعفاء جزئي، قد يتمادى المكلف في التهرب من الضرائب الأخرى، وعليه قد يكون الإقرار الضريبي غير صحيح والذي يؤثر حتما على مدى صحة تقدير حجم التهرب الضريبي .¹

د- منهج المراجعات الخاصة :

يعود هذا المنهج إلى الإدارة الضريبية الأمريكية التي وضعت برنامجا لقياس الالتزام الضريبي عن طريق فحوصات ومراجعات دقيقة للإقرارات الضريبية، والتي يقوم بها مختصون لعينة تتألف من 50.000 مكلف، والتي تؤخذ عشوائيا من الإقرارات الضريبية المقدمة، والتي تصنف حسب مجموعات الدخل المصرح، ويسمح هذا المنهج بقياس حجم الضريبة التي يتحملها المكلفون، ثم تحديد نسبة مستوى الالتزام التطوعي أي نسبة الضريبة المقدرة ذاتيا إلى مجموع الإشتقاق الضريبي .

وتكمن نقائص هذا المنهج في إعتماده على الممولين المسجلين لدى إدارة الضرائب و إهمال غير المسجلين مما يؤدي إلى انخفاض تقدير برنامج قياس الالتزام الضريبي للدخل المعلن ، كما نواجه إشكال حول الأساس الذي يتم عليه إختيار عناصر العينة بحيث اختيار ممول آخر قد يؤثر على قياس التهرب الضريبي .²

¹ عبد الحكيم الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² د.ناصر مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 ، 28 .

وبناء على ما سبق نستنتج أنه لا يوجد منهج كامل و مجدي في جميع الحالات حيث أن لكل منهج خصوصياته و بيئة تصلح لتطبيقه لذلك يجب إختيار المنهج المناسب لتلك البيئة، كما نشير أن المنهج المتبع في الجزائر لقياس التهرب الضريبي، لا يعتمد أي منهج من المناهج السابقة بل يعتمد على الطرق التقنية المعمول بها خلال عملية الرقابة الجبائية على مستوى مصلحة البحث و المراقبة أو مختلف المفتشيات والقباضات الضريبية، بالإستناد على ما هو محدد في القانون الضريبي، ونظرا لإهمال المناهج السابقة و ضعف إمكانيات الإدارة الضريبية فإن قياس حجم التهرب الجبائي في الجزائر لا يعكس الحجم الحقيقي له، كما أن الأرقام المقدمة تكون مختلفة و متضاربة من خبير إلى آخر، ومن هيئة لأخرى. ونشير أن عدم قياس حجم التهرب بدقة يشكل إحدى المشاكل التي تعرقل تشخيص تلك الظاهرة و بالتالي صعوبة مكافحتها، أو على الأقل تقليل مستوياتها، لذا وجب العمل على إدخال المناهج المستخدمة عالميا لضبط الأرقام والمعيطات الخاصة بظاهرة التهرب الجبائي و تقليل الانحرافات في هذا الشأن .

خلاصة الفصل :

على ضوء ما تم تقديمه في هذا الفصل من دراسة حول ظاهرة التهرب الجبائي و لمعظم أسباب وطرق التهرب يتبين أن مكافحة هذه الظاهرة ليس بالأمر الهين، نظرا للأشكال التي يتخذها و التقنيات المتبعة من طرف المكلفين، و إستعمال الطرق الإحتيالية المختلفة و المتنوعة من أجل التملص من دفع الضريبة، و لمجابهة هذه الظاهرة يجب معرفة الدوافع و المسببات التي تدفع المكلف إلى اللجوء إليها .

فالوضعية الاقتصادية المزرية والصعبة و عدم مرونة و إستقرار القوانين كل هذا يتسبب في اللجوء إلى التهرب الجبائي، و كذلك الضغط الجبائي المرتفع و العقلية المتخلفة التي تنظر إلى الضريبة بمنظار مشوه و سلبي يفتح الأبواب على مصارعها أمام المكلف للتحايل و التخلص من الضريبة كما لا ننسى الثقافة الجبائية التي تعتبر ركيزة أساسية يجب تدعيمها و العمل على غرسها بين أفراد المجتمع من أجل خلق مجتمع متحضر جبائيا و بالتالي تقليل حجم التهرب الجبائي إلى أدنى المستويات .

الفصل الثاني :
نظام المعلومات الجبائي كآلية
لمكافحة التهرب الجبائي

تمهيد

يلعب نظام المعلومات دورا هاما و حساسا بالنسبة لكل الأعوان الإقتصاديين بصفته منتجا للمعلومات فهو يعتبر عنصر حيوي، إذ على أساس المعلومات التي ينتجها يتم إتخاذ القرارات الفورية و الإستراتيجية، و لعل نظام المعلومات الجبائي يعتبر آلية من آليات تدعيم الخزينة العمومية، و ذلك من خلال تسهيل الحصول على المعلومات الجبائية للإدارة الجبائية و الإستفادة منها و بالتالي تقليص حجم التهرب الجبائي .

هذا ما سنحاول إبرازه في الفصل الثاني من هذا البحث، و ذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، نعرض في الأول بعض المفاهيم العامة حول نظام المعلومات ومختلف التعاريف التي تميز بها نظام المعلومات، أما في المبحث الثاني فسنكشف الضوء على نظام المعلومات الجبائي و كيفية العمل به، و إستغلاله لدعم إتخاذ القرارات اللازمة في المجال الضريبي .

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

المبحث الأول : مفاهيم حول نظام المعلومات

أصبحت المعلومات اليوم و إمتلاكها يلعب دورا كبيرا في شتى مجالات الحياة، فمن خلالها يتم إتخاذ القرارات الصائبة و المصيرية و كذا تصحيح الإنحرافات التي قد تحدث ، لذا زاد الإهتمام بها و أصبحت مقررات نظم المعلومات تدرس في أكبر المعاهد و الجامعات العالمية، و تأخذ حيزا كبيرا للباحثين و المفكرين .

المطلب الأول : تعريف المعلومات والفرق بينها وبين البيانات

أولا : تعريف المعلومات

- تعريف د . عماد الصباغ : "هي بيانات معالجة لها معنى و قيمة و تستخدم في صناعة القرارات"¹
 - يعرف لوكاس " Lucas " نقلا عن " كامل السيد غراب " المعلومات على أنها "تعبير عن حقيقة، أو ملاحظة أو إدراك أو أي شيء محسوس، أو غير محسوس يستخدم في تدنيه عدم التأكد بالنسبة لحالة أو حدث معين و يضيف إلى معرفة الفرد أو الجماعة " .²
 - هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلها، و التي لها قيمة مدركة في الإستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي تم إتخاذها .³
- من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص النقاط التالية :
1. مصدر المعلومات الخام هو من البيانات التي تم تجميعها من مصادر سواء كانت أولية، أو ثانوية يتم بعد ذلك معالجتها للخروج بما يسمى بالمعلومات الرسمية .
 2. المعلومات كمية قابلة للقياس من طرف المستخدم لأنها ذات مدلول يساعد في عملية إتخاذ القرارات بدقة ولذلك يمكن قياس النتيجة المترتبة من أثر إستخدام المعلومة، وكذا القرارات المتخذة على أساسها .
 3. هدف المعلومات هو زيادة الدائرة المعرفية لمتخذ القرارات أو المستخدم بصفة عامة وهذا ما يؤدي إلى تعدد البدائل أي بمعنى آخر تنوع الحلول لمتخذ القرار أو المسؤول.
 4. أهمية المعلومات بالنسبة للإدارة أصبحت بنفس درجة أهمية الموارد الأخرى من رأس المال والعمل... الخ، خاصة في العصر الحالي (عصر ثورة المعلومات والتكنولوجيا) .
 5. المعلومات قد تتحول إلى بيانات في مرحلة لاحقة .
 6. البيانات في شكلها الخام ليست ذات دلالة علمية يمكن من خلالها إتخاذ القرارات، و العمليات على عكس المعلومات .

¹ عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها و مكوناتها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدوحة، 2000، ص12.

² كامل السيد غراب، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 40 .

³ نوري منير، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2015، ص 63.

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

ثانيا: الفرق بين المعلومات والبيانات

يمكن التمييز بين المعلومات و البيانات من خلال معيارين أساسيين هما : ¹

* معيار الشخص المتلقي (المستفيد) .

* معيار الارتباط .

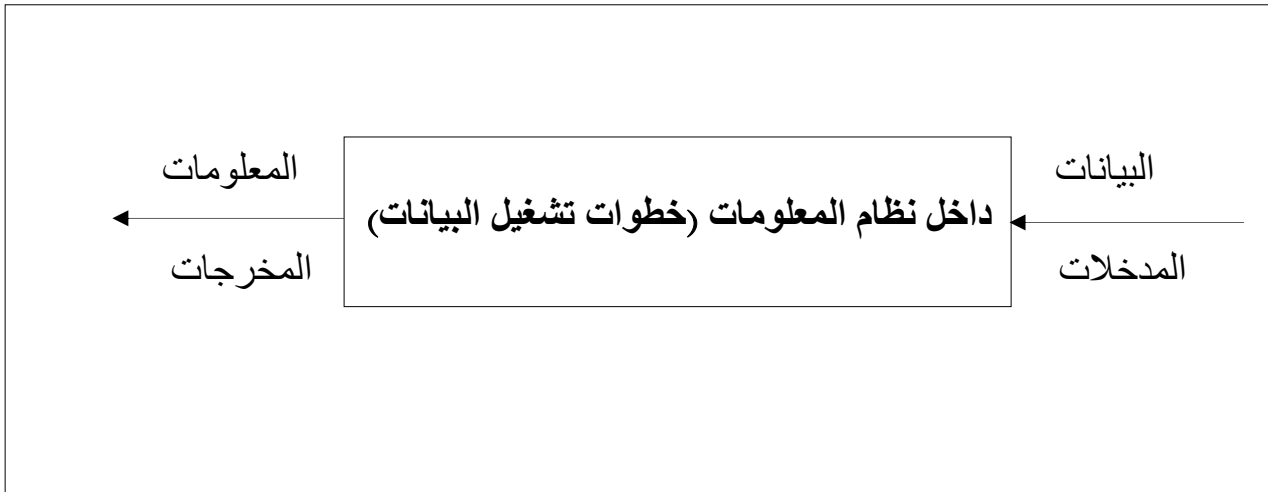
1. معيار الشخص المتلقي (المستفيد):

إذا لم تؤدي البيانات إلى أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات، و يمكن اعتبارها بيانات بالنسبة لشخص معين و يمكن أن تعتبر معلومات بالنسبة لشخص آخر، و العكس صحيح .

2. معيار الارتباط :

حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم إتخاذ القرار بشأنه، فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ فهي إما أن تؤدي إلى إتخاذ قرار سليم، أو أن تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله لذلك ما يعتبر بيانات في أوقات معينة قد يتحول الى معلومات في أوقات أخرى .
و الشكل الموالي يوضح طريقة تحويل البيانات إلى معلومات :

الشكل رقم (02) : طريقة تحويل البيانات إلى معلومات



المصدر: كمال رزيق، فضيلي عبد الحليم، نظام المعلومات الجبائي الجزائري، الموقع www.drdsi.cerist.dz تم زيارة الموقع بتاريخ: 01/02/2018، ص 03.

¹ عبد الرزاق محمد القاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1998، ص 18.

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

المطلب الثاني : أهمية وتكاليف المعلومات وشروط جودتها

أولا : أهمية المعلومات :

في الوقت الحاضر برز دور المعلومات وأصبحت ضرورية حتمية للقيام بالعمليات والأنشطة المختلفة داخل جميع الإدارات و الهيآت، ولو أننا شبهنا المنشأة بالجسم البشري فإنها كأهمية الدم الذي يتدفق في الشرايين ولا يمكن أن يحيا الجسم بدونه، و تتجلى أهمية المعلومات في كونها تحقق لمستخدميها منافع مختلفة، فأي معلومة يمكن أن تقيم و تظهر أهميتها من المنفعة المستمدة منها و يمكن حصر أهمية المعلومات في العناصر الآتية :¹

– **أهمية إجتماعية :** فهي وسيلة إتصال قد تخلق الوفاق أو الصراع داخل المؤسسة .
– **أهمية إقتصادية :** أصبح ينظر إلى المعلومة كسلعة تخضع للتقييم النقدي، مما أنتج منظمات تباع المعلومات حيث تزيد قيمتها كلما زادت أهميتها .

– **أهمية في إدارة الأعمال :** تعتبر دعما في إتخاذ القرار، فهي تمثل القيمة الأساسية في إتخاذ القرار، و لقد حددت بدقة العلاقة المباشرة بين نوعية المعلومة المستعملة من طرف متخذ القرار و فعالية القرار، والبحوث الميدانية أثبتت أن إكتساب معلومة صادقة يزيد من دقة القرار .

ثانيا : تكاليف المعلومات :²

التكاليف المتعلقة بإنتاج المعلومات غالبا ما تتعلق بواحد، أو أكثر من أغراض المعلومات فالتصنيف المحاسبي يصنف التكاليف التي لها علاقة بحجم الإنتاج إلى متغيرة، و شبه متغيرة و ثابتة .
وهناك تصنيف تكاليف المعلومات وفقا للوقت والتي سنذكرها في الآتي :

* **تكاليف التطوير :** هذه التكاليف تتضمن تحديد و تحليل متطلبات التنظيم للمعلومات، وتصميم و تنمية الإجراءات الروتينية و الخاصة بالحاسب الآلي للوفاء بمتطلبات التنظيم .

* **تكاليف الإنشاء :** هذه التكلفة تتضمن التدريب المبدئي للوظائف الكتابية أو مشغلي الآلات، أو الإستثمار في بعض المعدات المبدئية مثل معدات تكييف الهواء، معدلات الرطوبة،... والجهود الخاصة بتحويل وسيلة أو شكل مستند ليتغير مع طرق تشغيل البيانات الجديدة .

* **تكاليف التشغيل :** هذه التكاليف المتغيرة و شبه المتغيرة و الثابتة تتضمن تكاليف جميع الآلات المستعملة، مرتبات العاملين الملازمة لتشغيل الآلات، و التدريب المستمر للعاملين الجدد، تكاليف الصيانة و الإمداد .

¹ فاتح ساحل، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2003/2002 ص 16 .

² سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

ثالثا : شروط جودة المعلومات :

هناك عدة شروط لتكون المعلومة جيدة تساعد في فهم و تقييم و إتخاذ القرارات الصائبة نذكر منها :

- * سهولة وسرعة الحصول عليها .
- * الشمول و هذا يعني إلى أن تكون المعلومات كاملة و شاملة، إلا أن هذا الشرط غير ملموس يصعب قياسه.
- * الصحة والدقة أي بمعنى أن تكون خالية من الخطأ، خطأ في نقلها أو خطأ في حسابها .
- * الملائمة أي بمعنى مدى ملائمة المعلومات لطلب المستخدم و الموضوع محل البحث .
- * الوقت المناسب و هذا الشرط يشير إلى تخفيض وقت التشغيل إلى أقصى ما يمكن لكي يكون ملائم وقت الحاجة إليه .

- * الوضوح و يجب أن تكون المعلومات واضحة أي خالية من الغموض .
- * المرونة و تعني المرونة قابلية المعلومات على التكيف للاستخدام بأكثر من مستخدم .¹
- * الحداثة أي أن تكون المعلومات جديدة لم يمر عليها وقت طويل، و الوقت هنا على حسب حساسية المعلومة .
- * يمكن الاعتماد عليها .²

المطلب الثالث: تعريف نظام المعلومات ، مكوناته و وظائفه

النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة و مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وإنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم، و هذا النظام يحتوي على ثلاث أجزاء رئيسية أو فعاليات و هي :

- المدخلات : وتتعلق بتحصيل وتجميع العناصر التي تدخل إلى النظام لكي تعالج مثلا المواد الخام، الطاقة، والبيانات والجهود البشرية والتي يجب أن تتوفر وتنظم لأغراض المعالجة .
- المعالجة : وهي عملية تحويلية يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات ومن أمثلتها العمليات التصنيعية وعملية التنفس عند الإنسان .
- المخرجات : وتتعلق بنقل العناصر التي أنتجت خلال عمليات التحويل إلى الجهات التي تحتاجها مثلا : المنتجات النهائية والخدمات البشرية والمعلومات الإدارية التي يجب أن تنقل إلى مستخدميها .

أولا : تعريف نظام المعلومات

عرف منال محمود الكردي نظام المعلومات كالتالي :

❖ نظام المعلومات هو "مجموعة من الأفراد و المعدات والبرامج وشبكات الإتصال وموارد البيانات التي تقوم بتجميع وتشغيل وتوزيع المعلومات لمساندة إتخاذ القرار والتعاون والرقابة داخل المنظمة . " ³

¹ سونيا محمد البكري، مرجع سابق، ص 147.

² كامل السيد غراب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ منال محمود الكردي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 10.

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

- ❖ نظام المعلومات هو " نظام متكامل يتكون من أفراد ومعدات و آلات تضمن تبادل داخل المنظمة، ويربط المنظمة ببيئتها الخارجية، كما يزود صانعي القرار بالمعلومات الضرورية اللازمة لذلك، إضافة إلى التنبؤ بمستقبل المؤسسة وهذا بالاستغلال الجيد والاستعمال الأمثل للمعلومات المتوفرة لديها " ¹
- ❖ كما عرفه د.بشار يزيد الوليد "عبارة عن مجموعة من العناصر (وسائل، برمجيات، أو أفراد) تسمح بحيازة، معالجة، تخزين و إرسال المعلومات " ²
- ومن هذه التعاريف يمكن أن نستخلص ما يلي :

- عناصر نظام المعلومات تحتاج إلى مجموعة من الموارد، سواء كانت المعلومات في حد ذاتها أو المادية أو البرمجية والبشرية منها وهذا لكي تسمح بحفظ أو تخزين المعلومات وإسترجاعها في أي وقت .
- نظام المعلومات عبارة عن كيان يتأثر ويؤثر في البيئة المحيطة به لأنه جزء مادي وإفتراضي في نفس الوقت في المجتمع المادي موارده المادية والبشرية والبرمجية، وإفتراضي في إنتقال المعلومات وشبكات الاتصالات .
- مدخلات هذا النظام هي عبارة عن بيانات أو معلومات، هذه الأخيرة قد تكون مخرجات نظام آخر وهذا ما يسمى بالتغذية العكسية، وهذه البيانات يمكن أن تكون عبارة (أرقام، رموز، صور...) .
- إخراجات هذا النظام تأتي بعد عملية المعالجة للبيانات وآخر مرحلة يقوم بها النظام، والمعلومات في هذه المرحلة تسمى (المعلومات الرسمية) وهي جاهزة للإعتماد عليها في مختلف العمليات الإدارية وغيرها .

ثانيا : مكونات نظام المعلومات :

يتكون نظام المعلومات من : المدخلات - المعالجة - المخرجات - التخزين - التغذية العكسية : ³

1. المدخلات : هي العناصر التي تدخل في عملية المعالجة نتحصل عليها عن طريق عملية التجميع، وعملية التجميع : هي تسجيل ، تصنيف ، و ترميز الظواهر أو الأشياء كما هي موجودة على حالها لفترات معينة .
2. التخزين : هي عملية حفظ البيانات أو المعلومات لإستعمالها في وقت لاحق .
3. المعالجة : هي الجانب الفني من النظام وهي التحويلات التي تطرأ على المدخلات للوصول إلى المخرجات .
4. المخرجات : و هي نتائج عملية المعالجة .
5. التغذية العكسية : تهدف إلى ضبط عمليات النظام لتكون المخرجات موافقة للأهداف .

¹ فراحية العيد، شريف مراد، مداخله حول: أهمية نظم المعلومات في تشخيص ومعالجة مشكلة البطالة، ملتقى دولي بعنوان "استراتيجية الحكومة في القضاء على

البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، ص02.

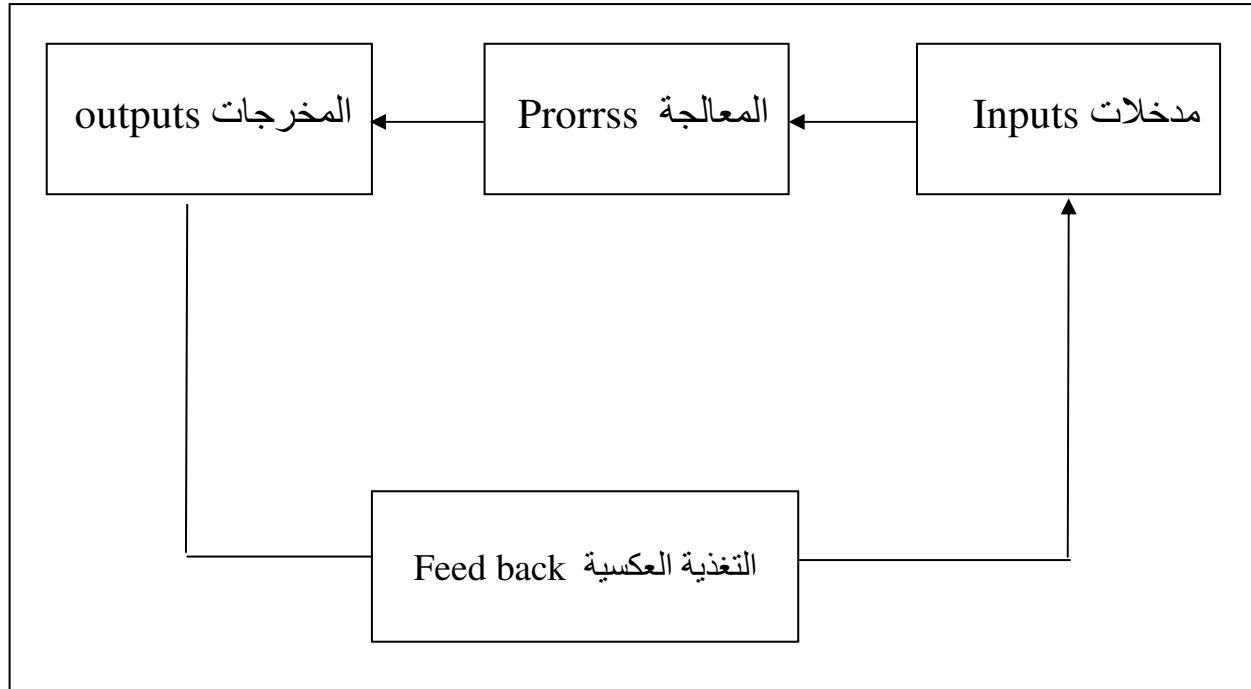
² بشار يزيد الوليد، نظام المعلومات الإدارية، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الاردن، 2009، ص 115 .

³ فاتح ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 17-18 .

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

و الشكل الموالي يوضح طريقة تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات :

الشكل رقم (03) : كيفية تحويل مدخلات النظام الى مخرجات



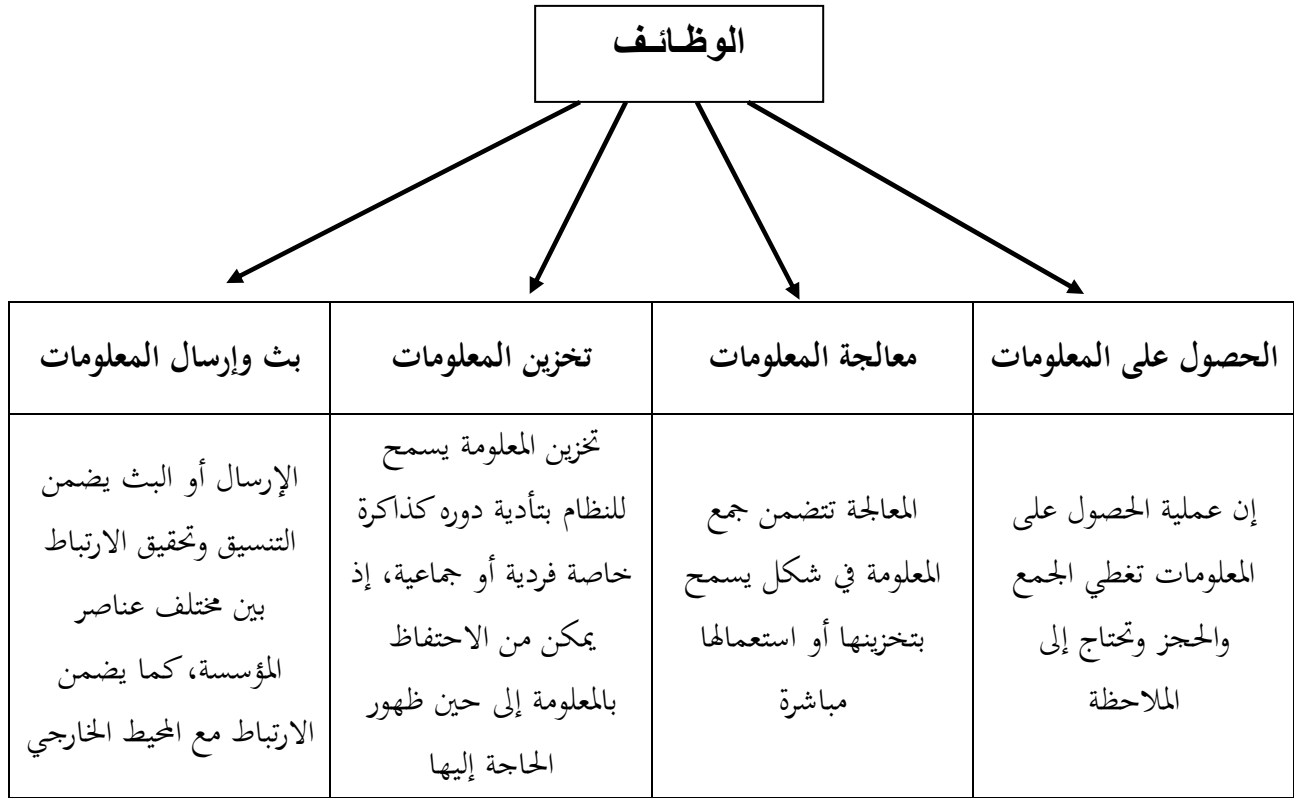
المصدر: فاتح ساحل، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002 ص 16 .

ثالثا : وظائف نظام المعلومات :

إن المعلومات المتدفقة داخل أقسام المؤسسة أو في محيطها الخارجي تعتبر مادة خام ينبغي إستغلالها، إذ بواسطة هذه المعلومات يتمكن المسير من التحكم في عملية التسيير وإتخاذ القرارات الملائمة، ومن هنا كانت الحاجة إلى نظم المعلومات التي تقوم بمجموعة من الوظائف، وفي هذا يقول راكس رويارت " المعلومة حتى تكون مستعملة يجب أن تكون مجمعة، محجوزة، محمولة ثم موزعة " ولهذا تم تحديد وظائف نظام المعلومات في أربعة مهام أساسية مثلما يوضح الشكل التالي:¹

¹ فراحتية العيد، أ. شريف مراد، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الشكل رقم (04): وظائف نظام المعلومات.

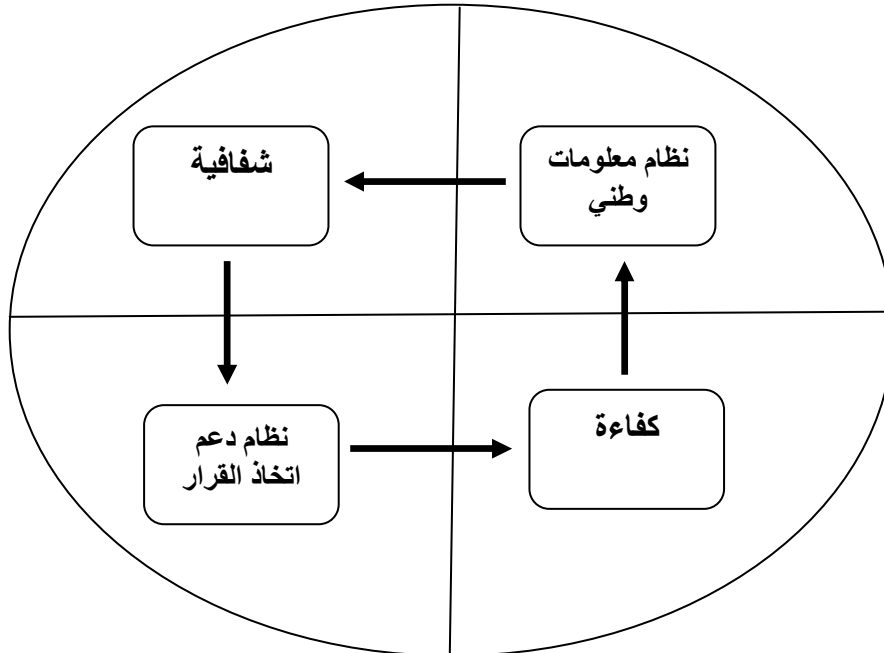


المصدر: فراحيتية العيد، شريف مراد، مداخلة حول: أهمية نظم المعلومات في تشخيص و معالجة مشكلة البطالة،

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، ص 05 .

كما يمكن إبراز العلاقة بين نظام المعلومات الوطني و الكفاءة وفق الشكل التالي :

الشكل(05): العلاقة بين نظام المعلومات الوطني و الكفاءة



المصدر: د.رحيم حسين أستاذ محاضر: نظام المعلومات الوطني كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار، جامعة الأغواط، ص.4

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

المطلب الرابع: فعالية نظم المعلومات

تعني فعالية نظم المعلومات قدرة هذه النظم على تحسين جودة القرارات التي تخدمها من خلال ما تقدمه من معلومات و خدمات مختلفة، و عموما فعالية نظام المعلومات ما هي إلا محصلة التفاعل بين العديد من المتغيرات التنظيمية و البيئية للمنظمة التي يوجد فيها هذا النظام و هناك بعض الأبعاد للحكم على فعالية نظام المعلومات تتمثل في :¹

- التوقيت المناسب في تقديم المعلومات:

إن قدرة نظام المعلومات على توفير القدر الكاف من المعلومات و في الوقت المناسب لإستخدامها سوف يكون له الأثر الفعال فيما يتخذ من قرارات، و ما يرسم من خطط و بالتالي فإنه يمكن تحديد فعالية و كفاءة نظم المعلومات على ضوء تقديم المعلومات وقت طلبها حيث أن ذلك له انعكاسات على قدرة المسؤولين على الإستجابة للأحداث .

- مدى الشمولية و الإجمال في المعلومات المقدمة :

يقصد بالشمول في هذا المجال أنه تكون المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات القائم معلومات شاملة تغطي جميع مجالات العمل سواء كانت مالية ،أفراد سلوكيات ... هذا و قد زادت أهمية المعلومات الشاملة في السنوات الأخيرة كأساس تعتمد عليه الإدارة في إتخاذ القرارات اللازمة سواء المتعلقة بوضع الخطط اللازمة أو مراقبة و إتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود إختلاف بين الخطط الموضوعة و التنفيذ الفعلي .

- مدى صحة و دقة المعلومات المقدمة :

و تعني خلوها من الأخطاء بحيث يكون لهذه المعلومات درجة عالية من المنفعة لإستخدامها ولاشك أن درجة نجاح القرارات التي تتخذ تتوقف على دقة المعلومات التي اتخذت هذه القرارات على ضوءها .

- كفاءة العنصر البشري كالمستخدم للنظام :

يعتبر العنصر البشري العنصر الحاكم في تحقيق إستغلال أمثل للتكنولوجيا نظم المعلومات، و تحقيق الهدف من وراء إقتنائها و إن فعالية نظام المعلومات تتأثر بشكل مباشر بمدى كفاءة و قدرة العنصر البشري المستخدم لها ، كما أن عدم تقديم الحلول لمشاكل هاذ العنصر قد يؤدي إلى خلق العديد من المعوقات التي تؤثر على مستوى فعالية هذه النظم .

- كفاءة العنصر الآلي المستخدم في النظام :

السؤال المطروح في الوقت الحالي ليس عن إستخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات أم لا و لكنه سؤال عن مدى إستخدام الحاسبات الآلية في إنتاج المعلومات و كيفية إستغلالها و يتحدد مستوى فعالية نظم المعلومات إلى حد كبير على كفاءة الأجهزة و البرامج و التطبيقات المستخدمة في تلك النظم .

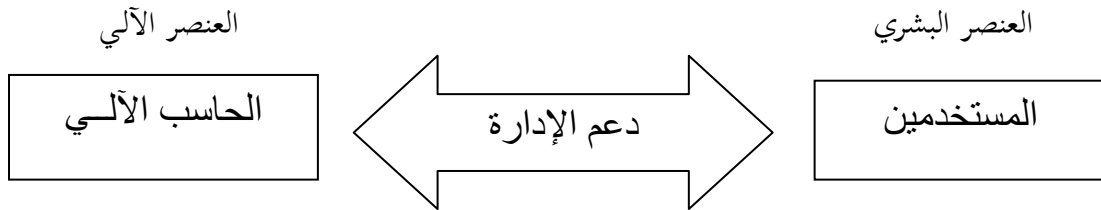
و في سبيل تحقيق مستوى على من الفعالة لنظم المعلومات تعمل الإدارة على :

¹ نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 113 .

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

✓ تطوير و إستخدام الحاسب الآلي لكل العمليات الإدارية و تخطيط و تنظيم و رقابة و إتخاذ القرارات على مستوى كافة الأنشطة .

✓ تطوير السياسات التي تعظم من عملية إستخدام البرامج الجاهزة و التطبيقات المتنوعة للحاسب الآلي .
و الشكل الموالي يوضح دور الإدارة في دعم العنصر البشري و العنصر الآلي في نظم المعلومات :
الشكل رقم (06): دور الإدارة في دعم العنصر البشري و العنصر الآلي في نظام المعلومات .



المصدر: نوري منير، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1، الجزائر، 2015، ص113.

- ملائمة البيئة التنظيمية السائدة :

و نعني بالبيئة التنظيمية ذلك المناخ التنظيمي السائد ومدى مناسبه لقيام نظم معلومات إدارية متطورة و فعالة ويشمل ذلك: الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية، ضغوط العمل، أنماط الإتصالات، التداخل التنظيمي، و غيرها من العوامل التي يمكن أن تلعب دورا دافعا و إيجابيا نحو بناء نظم معلومات ذات فعالية أو العكس .

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

المبحث الثاني: أساسيات حول نظام المعلومات الجبائي

تولي معظم الأنظمة الجبائية أهمية كبرى لنظام المعلومات الجبائي و تعمل دائما على تطويره و تحديثه لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل، و محاولة إستغلال هذا التطور خاصة في مجال البرمجيات، و تطبيقات الاعلام الآلي من أجل تسهيل عمل الإدارة الجبائية في مجال المراقبة و التنسيق، و كذا في مجال محاربة ظاهرة التهرب الجبائي .

المطلب الأول: تعريف المعلومة الجبائية ، طرق وسائل البحث عنها

أولا: تعريف المعلومة الجبائية :

المعلومة الجبائية هي عبارة عن مجموعة من المعلومات التي بإستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو بطرق غير مباشرة، و نظرا للأهمية التي تكتسبها المعلومات الجبائية في إكتشاف الغش الجبائي، مما تتطلب أن تولي لها الأهمية و إنشاء مراكز مختلفة و مختصة للبحث عنها سواء على المستوى المركزي الولائي أو المحلي، لكن التساؤل الذي يطرح ما هي طرق و أساليب و الهيآت القائمة على البحث و تجميع المعلومة الجبائية ؟¹

ثانيا : طرق البحث عن المعلومة الجبائية :

يأخذ البحث عن المعلومة الجبائية عدة أشكال :

1. البحث المادي : يتم عن طريق مصالح مختصة في الإدارة الجبائية، حيث تقوم هذه المصالح بعمليات إحصائية دورية

للبضائع و النشاطات ومن أبرز العمليات الإحصائية الجبائية الدورية نجد ما يلي :

+ الإحصاء الجبائي الحضري : و تتمثل العملية فيما يلي :

- الإحصاء الدوري للعقارات المبنية و غير المبنية .

- إحصاء النشاطات الصناعية .

- إحصاء الأعمال اليدوية .

- إحصاء النشاطات التجارية و غير التجارية .

+ إحصاء قطاع الزراعة و ما يرتبط بها : و تتمثل فيما يلي :

- إحصاء للرسم العقاري على جميع الممتلكات الغير مبنية لمجمل الأراضي الفلاحية .

- إحصاء للضريبة على الدخل الإجمالي .²

2. البحث العددي : يتم هذا البحث من خلال رقم التعريف الجبائي الإحصائي الوطني المعطى لكل شخص طبيعي أو

معنوي فتعريف الشخص الطبيعي يكون إنطلاقا من مكان و تاريخ الميلاد و رقم و تاريخ التسجيل في الحالة المدنية، أما

تعريف الشخص المعنوي يكون إنطلاقا من رقم الترتيب الوطني، و السجل التجاري، و نوع النشاط الممارس.....

¹ كمال رزيق، فضيلي عبد الحليم: نظام المعلومات الجبائي الجزائري، الموقع www.drdsi.cerist.dz تم زيارته بتاريخ: 2018/02/01، ص 05.

² كمال رزيق، المرجع نفسه، ص 06، 07.

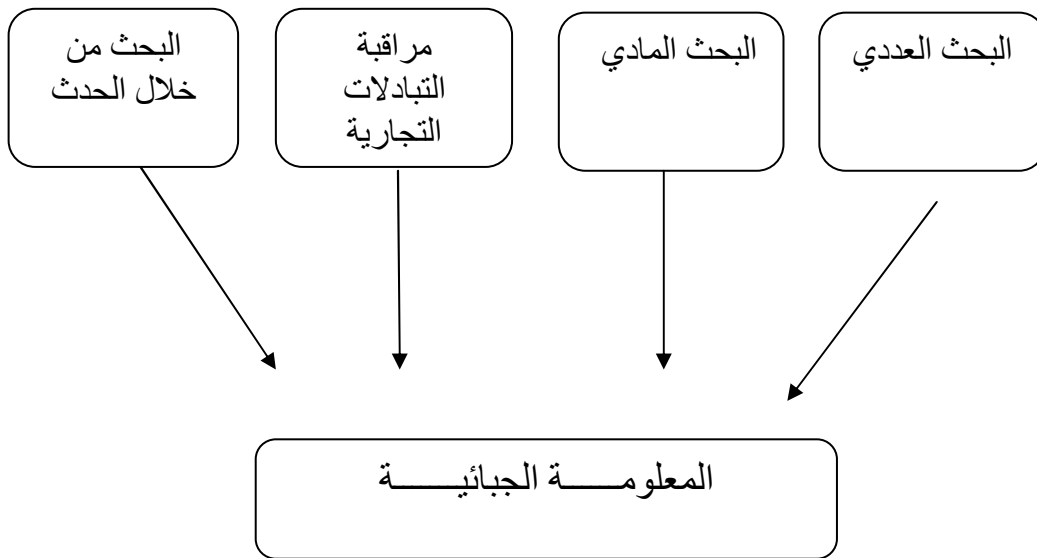
الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

3. مراقبة التبادلات التجارية: إن التعاملات التجارية (بيع و شراء) والتي تتم بين التجار تكون مرفوقة بوثائق و فواتير، بحيث هذه الأخيرة تعتبر دليل إثبات لحدود عملية البيع والشراء ، فالمرقب يقوم بإجراءات رقابية معمقة و دقيقة لهذه الفواتير عن طريق التدخل السنوي .

4. البحث من خلال الحدث :فهي عبارة عن معلومات تكون في بعض الأحيان ذات أهمية بالغة و يتم الحصول عليها عادة من :

- رسائل مجهولة الصاحب، تعلم الإدارة عن وجود غش أو تهرب.
- إستغلال إعلانات الصحافة و التلفزيون و الإذاعة .
- إمتلاك عقارات بغير إحترام القوانين المعمول بها.¹

الشكل رقم (07) : طرق البحث عن المعلومة الجبائية



المصدر: كمال رزيق، فضيلي عبد الحليم: نظام المعلومات الجبائي الجزائري، الموقع www.drdsi.cerist.dz تم زيارة الموقع بتاريخ: 2018/02/01، ص06.

ثالثا : وسائل البحث عن المعلومة الجبائية :

- تحاول الإدارة الجبائية أثناء أداء مهامها في البحث عن المعلومة الجبائية إستعمال عدة وسائل نحددها فيما يلي:
- *حق الرقابة : تمارس إدارة الضرائب حق الرقابة على المكلف، و ذلك بالتحقيق إما في عين المكان، أو على مستوى تصاريح المكلف، مما يسمح لها بجمع جميع المعلومات الجبائية التي تساعد في أداء مهامها.
 - *حق الإطلاع : تتمتع الإدارة بحق الإطلاع مما يسمح لها بجمع المعلومات الخاصة بالمكلفين من عدة جهات و إدارات و مستويات من شأنها أن تفيد إدارة الضرائب في أداء مهامها.²

¹ كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص 07 .

² كمال رزيق، المرجع نفسه، ص 07 .

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

المطلب الثاني: أساليب تجميع المعلومة الجبائية و إستغلالها

أولا : أساليب تجميع المعلومة الجبائية :

يتم جمع المعلومة الجبائية من مصادر مختلفة، و تستعمل في هذه العملية مجموعة من الوسائل أهمها :

1. تجميع عن طريق التلقي الآلي للمعلومة :

يتم ذلك بواسطة المعلومات التي يتم إرسالها دوريا إلى مصالح إدارة الضرائب سواء شهريا أو سنويا، و هي تتعلق

بالوثائق التالية :

-الكشوف التفصيلية للعملاء و خاصة بائعي الجملة.

-وصل التسليم الخاص بالمستوردين التي تصل من مصالح الجمارك.

-كشف المبالغ الموضوعة لدى الموثقين من طرف الزبائن جراء عمليات البيع التجارية.

-الخ.....

2. التجميع عن طريق طلب المعلومة :

تقوم إدارة الضرائب بطلب هذه المعلومة من مصادرها مثل: الجمارك، البلديات، الولايات، المؤسسات المالية

و المصرفية، الجمعيات الرياضية، صناديق الضمان الاجتماعي خزينة الدولة، الأمن الوطني، مؤسسات الجيش...¹

3. تجميع المعلومة عن طريق التدخل في عين المكان:

يتم تجميع المعلومة عن طريق تدخل أعوان إدارة الضرائب في عين المكان ويتم هذا التدخل في أي مكان أو مؤسسة

أو شخص يمكن إيجاد عنده المعلومة الجبائية، مثل كشف تخليص لدى مصالح الخزينة، مصالح الجمارك، المؤسسات

الخاصة أو العامة و الإدارات...

ثانيا : إستغلال المعلومة الجبائية :

يتم إستغلال المعلومة الجبائية من طرف مصالح الضرائب في تحديد الوعاء و في التحصيل و أيضا في مراقبة تصريحات

المكلفين و هذه المعلومات تستغل على المستوى الوطني و على المستوى الدولي .

1-إستغلال المعلومة على المستوى الوطني :

تستغل المعلومة على المستوى الوطني، في معالجة الملفات الجبائية، وتحديد التصريح الجزائي و دورها في محاربة الغش و التهرب

-* إستعمال المعلومة لمعالجة الملفات الجبائية:

تستعمل المعلومة الملتقطة أثناء عملية الجمع في معالجة الملفات الضريبية الخاصة بالمكلفين، سواء كانت هذه الملفات

تخص النشاطات أو تخص دخول الأشخاص الطبيعيين، وذلك يتم في إطار المراقبة للمعلومات ، فبالنسبة للأشخاص

الطبيعيين فإن المعلومات التي تستعمل للمعالجة هي:

¹ كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

- كشوفات رخص البناء للأشخاص الطبيعيين.
- الإستعمال السكني أو المهني.
- كشف الملكية العقارية و المحل التجاري.
- كشف مالكي أحصنة السباق و الطائرات السياحية.
- كشف للأشخاص المسافرين بكثرة إلى الخارج.
- تستغل هذه الكشوفات خاصة لتأسيس الملكية، و التدخل الفعال لمراقبة المادة الخاضعة للضريبة على الأملاك، أما بالنسبة للنشاطات فإن أهم الملفات هي: ¹
- قوائم الزبائن لمراقبة النشاطات الإنتاجية و التجارية.
- وصل الإستلام لمراقبة الواردات.
- كشوفات تتعلق بكمية المجوهرات الموضوعة للختم بدمغة الضمان المواجهة لمراقبة الصائغين.
- كشوفات لمخاضر المحالقات المحررة من طرف مصالح الأسعار و التي تستعمل لمراقبة النشاطات التجارية و الصناعية.
- كشوف المبالغ الموضوعة عند الموثقين لمراقبة بائعي العقارات و المحلات التجارية.
- إستغلال كشوف القرض المتعلقة بالحسابات البنكية أو الادخار لمراقبة مؤسسات الأشغال العمومية و المهن الحرة.
- *- إستعمال المعلومة في النظام الجزائي:**
- تستعمل مفتشية الضرائب المعلومة الجبائية في تحديد الضرائب نظام الضريبة الجزافية الوحيدة سواء تعلق الأمر بالمادة الخاضعة أو الضرائب لمدة سنتين مقبلتين.
- *- الإستعمال الفوري للمعلومة الجبائية:**
- عادة تلجأ إدارة الضرائب إلى إستغلال المعلومة الجبائية بصفة فورية وسريعة كتفادي حدوث أي تهرب أو غش جبائي وهذا الأمر يتعلق بـ :
- المكلفين غير المحصين .
- المكلفين المحصين و الذين إستعملوا كشوف تخص رقم أعمال أكبر من الرقم المصرح به .
- التسوية الفورية للفترات الضريبية الفارطة .
- المكلفون الممارسون لنشاطات معروفة والتي يمكن أن تكثر فيها عملية الغش أو ملف أستعمل من قبل عملية الغش .
- 2 - إستعمال المعلومة على المستوى الدولي :**
- تطور إستغلال المعلومة الجبائية من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي ويظهر هذا جليا في تبادل المعلومات والمساعدة على تحصيل الضرائب في الخارج: ²

¹ كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص08.

² كمال رزيق، المرجع نفسه، ص09، 10.

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

-* تبادل المعلومة الجبائية:

تبادل السلطات المختصة للدولتين المتعاقدين للمعلومات الضرورية لتطبيق أحكام الاتفاقية والمتعلقة بالضرائب المشار إليها في الاتفاقية، فالمعلومة المتبادلة والمتحصل عليها من طرف الدولة الأخرى المتعاقدة تحفظ بالسرية بنفس الطريقة التي تحفظ بها المعلومات المحصل عليها تطبيقا للتشريع الداخلي لهذه الدولة، ولا يجوز إبلاغها إلا للأشخاص أو السلطات المعنية بفرض، أو تحصيل الضرائب المشار إليها في الاتفاقية أو المكلفة بالإجراءات أو المتابعات المتعلقة بهذه الضرائب أو بالقرارات الخاصة بالطعون المتعلقة بهذه الضرائب، لا يستعمل هؤلاء الأشخاص أو السلطات هذه المعلومة إلا لهذه الأغراض.

-* المساعدة لتحصيل الضرائب:

الهدف الأسمى لنظام المعلومات الجبائي يتركز على الزيادة في تحصيل الضرائب ومتجنباً في ذلك الازدواج الضريبي، فتتفق الدولتان المتعاقدتان على تقديم المساعدة و الدعم لبعضهما البعض طبقاً للقواعد الخاصة بتشريعهما وتنظيمهما وذلك بغية تحصيل ديونهما الجبائية من المكلفين .¹

المطلب الثالث : دور المعلومة الجبائية في تخفيض التهرب الجبائي

تلعب المعلومة الجبائية دوراً مهماً في تحديد الوعاء الجبائي سواء تعلق الأمر بتأثيرها مباشرة، أو غير مباشرة في هذا الوعاء

1 - التأثير المباشر للمعلومة الجبائية على الوعاء الضريبي :

يختلف تأثير المعلومة الجبائية في الوعاء الضريبي حسب نوع المعلومة :²

-* تأثير النوع الأول من المعلومة الجبائية :المعلومة الأولى المؤثرة في الوعاء الجبائي تتكون من:

- كشوفات متعلقة بمشتريات البضائع الموجهة إلى إعادة بيعها على حالها، المواد الأولية، عناصر الإنتاج الموجهة للتحويل، المنتجات الموجهة للتغليف، أما المشتريات العينية فتتم عموماً في شروط الجملة وتكون محل التبليغ لدى المصالح الجبائية من خلال حالات الزائن .
- في إطار المراقبة المعمقة للملفات والتحقيقات المحاسبية، فالمصالح الجبائية باستطاعتها المطالبة بالتبليغ فيما يخص كشوفات المشتريات الخاصة بالزبون على وجه الخصوص وهذا لعدة سنوات .
- إيصالات تسليم البضائع، المنتوجات، المواد الأولية، التجهيزات المستوردة، هنا كذلك يكون تبليغ المصالح الجبائية آلياً لكن الإدارة الجبائية قد تطلب من مصالح الجمارك إبلاغها بمعلومات خاصة تتعلق بفئة ما من الموردين .

¹ كمال رزقي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² كمال رزقي، المرجع نفسه، ص 12.

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

-* تأثير النوع الثاني من المعلومة الجبائية: النوع الثاني المؤثر في الوعاء الجبائي يتكون من :

- الملفات المتعلقة بالتحصيل أي البيع قبل الدفع هذا النوع من المعلومات الجبائية تتعلق خاصة بمؤسسات الأشغال العمومية، الأعمال الحرة ... لأن كشوفات المشتريات بصفة عامة تخضع إلى مراقبة فعالة لرقم الأعمال المحقق من قبل هذه الأنواع من الخدمات تجمع الكشوفات، إما لدى الزبائن وإما لدى المحاسبين العموميين إذا تعلق الأمر بالإرادات أو الهيئات العمومية وإما لدى المؤسسات البنكية أو المالية أموال خاصة تسييرها الخزينة والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط

-* تأثير النوع الثالث من المعلومة الجبائية: أما الفئة الثالثة من المعلومة الجبائية المؤثرة في الوعاء الجبائي، تتكون من مجموعة من العناصر التي تخول لها المصلحة إلى مبالغ شراء أو مبالغ محصلة وتعلق بـ:

- عدد الصفات الطبية المعوضة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي (المهن الطبية) .
- عدد العمليات التي قام بها أعوان الضبط والمحامون محافظي البيع .
- عدد ووزن الحيوانات المذبوحة من قبل قصايي التجزئة في المذابح الرسمية البلدية .
- وزن وطبيعة الأشياء الثمينة المقدمة إلى ختم الضمان من طرف صانعي الذهب والجواهر .
- محاضر المخالفات لقانون الأسعار المسجلة من قبل مصالح المنافسة والأسعار .

2 - التأثير غير المباشر للمعلومة الجبائية على الوعاء الضريبي :

إن الأثر غير المباشر للمعلومة الجبائية يكون متعلق بالدخل وذلك من خلال مصدر الدخل والمعلومات العامة والمعلومات المتعلقة بالعلاقات بين المؤسسات :¹

-* المعلومات المتعلقة بالدخل: يتعلق الأمر بالمعلومات التي ليس لها أثر مباشر على تشكيل الأعمال والتي تسمح للمصالح الجبائية بتقسيم أفضل للمداخيل المهنية المحققة، و إعادة تشكيل المداخيل غير الكافية أو غير المصرح بها إنطلاقاً من نفقات شخصية، و يتعلق الأمر بالنفقات التالية :

- المتعلقة بنمط المعيشة (النفقات العائلية، التسلية، الأسفار إلى الخارج....) .
- الناتجة عن أغراض خارجية للأغنياء، أي مصاريف صيانة العمارات والأثاث(عمارات السكن، سيارات سياحية، يخوت بحرية فالكشوف ..) المتعلقة بهذه النفقات الشخصية لها أهمية كبيرة لإعادة تشكيل مداخل الأشخاص الطبيعية .

-* المعلومة العامة: هناك معلومات عامة متراكمة خلال السنة بفضل تعدد المداخيل(الجرد، المعايينة، محاضر المخالفات..)

و غيرها من الكشوفات المختلفة للموارد و التي تسمح للمصالح الجبائية بحصر أفضل الظروف لممارسة النشاطات

-* المعلومات المتعلقة بالعلاقات بين المؤسسات: المعلومة التي تربط الشركات فيما بينها، و التي تسمح للمصالح الجبائية بتطبيق الأحكام الخاصة بالمادة العينية الموجهة للوقاية من مبادرات الغش و التهرب الجبائي، و بالتالي إستعمال

¹ كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص12.

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

هذه المعلومات سوف يلغي عملية تخفيض المبيعات لشركة الأم أو فروعها، ونفس الشيء يقال على الرسم على القيمة المضافة المدفوعة بين شركة الأم وفروعها.

المطلب الرابع : مؤشرات فعالية نظام المعلومات الجبائي

نعني بفعالية نظام المعلومات الجبائي قدرته على تحسين جودة التحصيل الضريبي، و التقليل من معدلات التهرب الجبائي وذلك من خلال ما يقدمه هذا النظام من معلومات وخدمات مختلفة للإدارة الجبائية، و كذا تسهيل عمل موظفي و أعوان إدارة الضرائب في مجال المراقبة و التنسيق، و معالجة الملفات الجبائية .

وعموما فعالية نظام المعلومات الجبائي ما هي إلا محصلة التفاعل بين العديد من المتغيرات التنظيمية، و البيئية للإدارة الضريبية التي يوجد فيها هذا النظام و هناك بعض المعايير للحكم على فعالية نظام المعلومات الجبائي نوجزها فيما يلي:¹

- التوقيت المناسب في تقديم المعلومات الجبائية :

إن قدرة نظام المعلومات الجبائي على توفير القدر الكاف من المعلومات الجبائية و في الوقت المناسب لإستخدامها سوف يكون له الأثر الفعال في مجال محاربة التهرب الجبائي، و كذا ما يرسم من خطط و إستراتيجيات مستقبلية إحترازية لمجابهة هذه الظاهرة و بالتالي فانه يمكن تحديد فعالية، و كفاءة نظام المعلومات الجبائي على ضوء تقدم المعلومات الجبائية وقت طلبها حيث أن ذلك له انعكاسات على قدرة موظفي، و أعوان الادارة الجبائية و المسؤولين في الإستجابة والتصدي لظاهرة التهرب الجبائي و كذا التسهيل من مهامهم في مجال المراقبة، و المتابعة سواء داخل المكاتب أو خارجها.

- مدى الشمولية و الإجمال في المعلومات المقدمة :

يقصد بالشمول في هذا المجال أن تكون المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات الجبائي القائم معلومات شاملة تغطي جميع مجالات عمل المكلفين سواء كانت مالية ، سلوكيات ، هذا و قد زادت أهمية المعلومات الشاملة في السنوات الأخيرة كأساس تعتمد عليه الإدارة الجبائية في إتخاذ القرارات اللازمة سواء المتعلقة بوضع الخطط أو مراقبة و إتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود إختلاف بين الخطط الموضوعية و التنفيذ الفعلي .

- مدى صحة و دقة المعلومات الجبائية المقدمة:

و تعني خلوها من الأخطاء بحيث يكون لهذه المعلومات الجبائية درجة عالية من المنفعة لإستخدامها ولاشك أن درجة نجاح المراقبة و المتابعة للملفات المكلفين تتوقف على دقة و صحة المعلومات الجبائية المقدمة من طرف هذا النظام .

- كفاءة العنصر البشري المستخدم للنظام :

يعتبر العنصر البشري العنصر الحاكم في تحقيق إستغلال أمثل للتكنولوجيا نظم المعلومات و تحقيق الهدف من وراء إقتنائها و إن فعالية نظام المعلومات الجبائي تتأثر بشكل مباشر بمدى كفاءة، و قدرة العنصر البشري المستخدم لها و كذا بالتكوينات و دورات الرسكلة التي تعمل على تحسين آدائهم، و مواكبتهم للتطورات الحاصلة في مجال نظم المعلومات

¹ نوري منير، بتصرف، مرجع سبق ذكره، ص 113 .

الفصل الثاني..... نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي

خاصة في عصر الزخم التكنولوجي الكبير ، كما أن عدم تقديم الحلول لمشاكل هاذ العنصر قد يؤدي الى خلق العديد من المعوقات التي تؤثر على مستوى فعالية نظام المعلومات الجبائي .

- كفاءة العنصر الآلي المستخدم في نظام المعلومات الجبائي :

السؤال المطروح في الوقت الحالي ليس عن إستخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات الجبائي أم لا و لكنه سؤال عن مدى إستخدام الحاسبات الآلية في إنتاج المعلومات الجبائية، و كيفية إستغلالها و يتحدد مستوى فعالية نظام المعلومات الجبائي إلى حد كبير على كفاءة الأجهزة و البرامج و التطبيقات المستخدمة هذا النظام .

و في سبيل تحقيق مستوى على من الفعالة لنظام المعلومات الجبائي يجب أن تعمل الإدارة الضريبية على :

* تطوير و إستخدام أجهزة الإعلام الآلي على مستوى كافة الأنشطة (رقابة - تنظيم - متابعة - تخطيط)

* تطوير السياسات على المستوى المركزي التي تعظم من عملية إستخدام البرامج الجاهزة و التطبيقات المتنوعة للإعلام الآلي و تزويدها بالأموال اللازمة لذلك .

- ملائمة البيئة الجبائية السائدة :

و نعني بالبيئة الجبائية ذلك المناخ الجبائي السائد و مدى مناسبته لقيام نظم معلومات متطورة و فعالة و يشمل ذلك : الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية، الثقافة الجبائية السائدة ، ضغوط العمل التي يعاني منها أعوان و موظفي الإدارة الجبائية ، أنماط الاتصالات بين أفراد الإدارة الجبائية، التداخل التنظيمي بين الأفراد و غيرها من العوامل التي يمكن أن تلعب دورا دافعا و إيجابيا نحو بناء نظام معلومات ذا فعالية أو العكس .

خلاصة الفصل :

إن نظام المعلومات الجبائي أمر ضروري و مهم بالنسبة لجمع و تحليل و إستغلال المعلومات الجبائية، خاصة مع التطور التكنولوجي وما يتيح من فرص في هذا المجال، فهو يعتمد بصورة أساسية على نظام المعلومات الذي يساعد على التقرب من المكلف و تحصيل الضرائب كما يعمل على التقليل من التهرب الضريبي بشتى أنواعه إذن فنظام المعلومات يعتبر القلب النابض لنظام المعلومات الجبائي.

إنه و لكي ينجح هذا النظام في تأدية دوره بشكل فعال فلا بد من إدخال البرمجيات و التطبيقات الحديثة و العمل على ربط جميع المصالح الجبائية فيما بينها بشبكة للإعلام الآلي، وكذا الإستعانة بخبراء و كفاءات في هذا المجال لتسهيل عملية البحث عن المعلومة الجبائية و إستغلالها في مكافحة التهرب الجبائي .

الفصل الثالث :
دراسة حالة المديرية الولائية
للضرائب بالمسيلة خلال الفترة
(2016-2017)

تمهيد :

إن أساليب الحصول على المعلومات الجبائية مهما كانت تتميز بالصرامة و الردع تبقى في أمس الحاجة إلى إيجاد مبادئ و أطر أساسية التي عن طريقها يكون نظام المعلومات الجبائي فعال في الميدان ، و ذلك من خلال إستعمال أنظمة معلومات سلسلة، و ذات كفاءة، و مصداقية في مجال تزويد المصالح الضريبية بمختلف البيانات و المعلومات اللازمة بغية إستعمالها في تحصيل الضرائب، و التقليل من حدة التهرب الجبائي الذي تعاني منه المصالح الجبائية و بالتالي تعزيز مداخيل إضافية للخزينة العمومية .

المبحث الأول : تقديم للمديرية الولائية للضرائب و المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية بالمسيلة

تعتبر المديرية الولائية للضرائب من المديريات التنفيذية على مستوى الولاية و التي لها أهمية كبيرة، فهي المسؤولة على فرض مختلف الضرائب والرسوم وكذا تحصيلها، كما تلتزم بتلبية كل طلبات الإطلاع الصادرة عن المديرية الجهوية بسطيف

المطلب الأول : تقديم للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

لمحة تاريخية: بموجب المرسوم الرئاسي رقم 60/91 المؤرخ في 27 فيفري 1991 تم إنشاء المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة المحددة لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وإختصاصاتها بعد إستقلالها عن مديرية التنسيق المالي، هذه الأخيرة كانت تضم خمس (05) مديريات وهي:

- المديرية الفرعية للضرائب، التحصيل والوعاء .
 - المديرية الفرعية لأملاك الدولة .
 - المديرية الفرعية لمسح الأراضي .
 - المديرية الفرعية لمسح الخزينة .
 - المديرية الفرعية للرقابة الجبائية .
- حيث بدأت بثلاث مديريات وهي :
- المديرية الفرعية للوسائل .
 - المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل .
 - المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية .

وبموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 2009/02/21 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها أصبحت المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة تضم خمسة مديريات فرعية، تتولى كل واحدة منها مهام تكون ضمن إختصاصها، هذه المهام توزع على المكاتب التابعة لها و التي تسهر على تأديتها بشكل فعال، و هي كالتالي :¹

- (1) المديرية الفرعية للعمليات الجبائية .
- (2) المديرية الفرعية للتحصيل .
- (3) المديرية الفرعية للمنازعات .
- (4) المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية .
- (5) المديرية الفرعية للوسائل .

¹ الجريدة الرسمية ، مارس 2009 ، العدد 20، ص 17 .

أولاً: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتكلف بما يلي :¹

- تنشيط المصالح و إعداد الإحصائيات، و تجميعها كما تتكفل بأشغال الإصدار .
 - التكفل بطلبات إعتماد حصص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعة هذه الطلبات ومراقبتها
 - متابعة نظم الإعفاء و الإمتيازات الجبائية الخاصة .
- و تتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة مكاتب :

1. مكتب الجداول: و هو مكلف بما يلي :

- التكفل بالجدول العامة و إصدارها .
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة و سندات التحصيل .

2. مكتب الإحصائيات: و هو مكلف بما يلي :

- إستلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية .
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء و التحصيل .
- مركزة الوضعيات الاحصائية الدورية و ضمان حالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب .

3. مكتب التنظيم و العلاقات العامة: و هو مكلف بما يلي :

- إستلام و دراسة طلبات الإعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و دراسة هذه الطلبات مع تسليم هذه الإعتمادات .
- متابعة النظم الجبائية الخاصة و الإمتيازية .
- نشر المعلومة الجبائية و إستقبال الجمهور و إعلامه و توجيهه .

4. مكتب التنشيط و المساعدة: و هو مكلف بما يلي :

- التكفل بالإتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، وكذا بتنشيط المصالح المحلية و مساعدتها
- قصد تحسين مناهج العمل و إنسجامها .
- متابعة و معالجة تقارير التحقيق في التسيير .

¹ الجريدة الرسمية ، مارس 2009، العدد 20، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

ثانيا: المديرية الفرعية للتحصيل: وتكلف بما يلي :¹

- التكفل بالجداول و سندات الإيرادات و مراقبتها و متابعتها و كذا بوضعية تحصيل الضرائب، و كل ناتج آخر أو إتاوة .
 - متابعة العمليات و القيود المحاسبية و المراقبة الدورية لمصالح التحصيل، و تنشيط قباضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير و تصفية الحسابات و كذا التحصيل الجبري للضريبة .
 - التقييم الدوري لوضعية التحصيل و تحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع إقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي .
 - مراقبة القباضات و مساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات و تطهيرها .
- و تتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاثة مكاتب :

1. مكتب مراقبة التحصيل: و هو مكلف بما يلي :

- دفع نشاطات التحصيل .
- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة و عند إدراج فائض المدفوعات .
- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية و تبليغها للجماعات المحلية و كذا الهيئات المعنية .

2. مكتب متابعة عمليات القيد و أشغاله: و هو مكلف بما يلي :

- متابعة أعمال التأشير و التوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول و سندات الإيرادات المتكفل بها .

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق، و حركة الحسابات المالية و القيم غير النشطة .
- التكفل الفعلي بالأوامر و التوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة و تنفيذها.
- إعداد و تأشير العمليات و القيود عند تسليم المهام بين المحاسبين .

3. مكتب التصفية: و هو مكلف بما يلي :

- مراقبة التكفل بالجداول العامة و بسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات و مستخرجات الأحكام و القرارات القضائية في مجال الغرامات و العقوبات المالية أو الموارد غير الجباية .
- إستلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضوا الضرائب و المصادقة عليها .
- مركزة حسابات تسيير الخزينة و المستندات الملحقة .
- التكفل بجداول القبول في الإرجاع للمبالغ المتعذر تحصيلها و جدول تصفية منتجات الخزينة و سجل الترحيل و مراقبة كل ذلك .

¹ الجريدة الرسمية ، مارس 2009، العدد 20 ، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

ثالثا: المديرية الفرعية للمنازعات: وتكلف بما يلي :¹

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الاداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، و تبليغ القرارات المتخذة و الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات الممنوحة .
- معالجة طلبات إسترجاع الدفع على القيمة المضافة .
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف و الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية .

تتكون هذه المديرية من أربع مكاتب هي:

1. مكتب الاحتجاجات: و هو مكلف بما يلي :

- إستلام و دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق، أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة، أو إلى المطالبة بالأشياء المحجوزة .
- إستلام و دراسة الطلبات المتعلقة بإسترجاع إقتطاعات الرسم على القيمة المضافة .

2. مكتب لجان الطعن: و هو مكلف بما يلي :

- دراسة الإحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة، و تقديمها للجان المصالحة و الطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة .
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قباضوا الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل، أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل و عرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة .

3. مكتب المنازعات القضائية: و هو مكلف بما يلي :

- إعداد و تكوين ملفات إيداع الشكاوي لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة .
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الادارات الجبائية عند الإحتجاج على فرض الضريبة .

4. مكتب التبليغ و الأمر بالصرف: و هو مكلف بما يلي :

- تبليغ المكلفين بالضريبة و المصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن .
- الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك .

¹ الجريدة الرسمية ، مارس 2009، العدد 20، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

رابعاً: المديرية الفرعية للوسائل: وتكلف بما يلي:¹

- تسير المستخدمين و الميزانية و الوسائل المنقولة و غير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب .
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية و تنسيقها و كذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية و التطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل .

تتكون هذه المديرية من أربع مكاتب هي :

1. مكتب المستخدمين و التكوين: و هو مكلف بما يلي :

- السهر على إحترام التشريع و التنظيم الساريين في مجال تسير الموارد البشرية و التكوين .
- إنجاز أعمال ضبط التعداد و ترشيد مناصب العمل التي يشرع فيها بالإتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية .

2. مكتب عمليات الميزانية: و هو مكلف بما يلي :

- القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ عمليات الميزانية .
- تحرير أمر بصرف ملفات إسترداد الرسم على القيمة المضافة و ذلك في حدود الاختصاص المخول له .
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن إستعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود إحصاء المديرية الولائية للضرائب و مراكز الضرائب .
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية .

3. مكتب الوسائل و تسير المطبوعات و الأرشفة: و هو مكلف بما يلي :

- تسير الوسائل المنقولة و غير المنقولة و كذا مخزن المطبوعات و أرشفة كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب
- تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان امن المستخدمين و الهياكل و العتاد و التجهيزات مع اعداد تقارير دورية عن ذلك

4. مكتب الإعلام الآلي: و هو مكلف بما يلي :

- التنسيق في مجال الاعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي و الجهوي .
- المحافظة على حالة إشتغال المنشأة التحتية التكنولوجية و مواردها .

¹ الجريدة الرسمية ، مارس 2009، العدد 20، مرجع سبق ذكره، ص19.

خامسا: المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية:

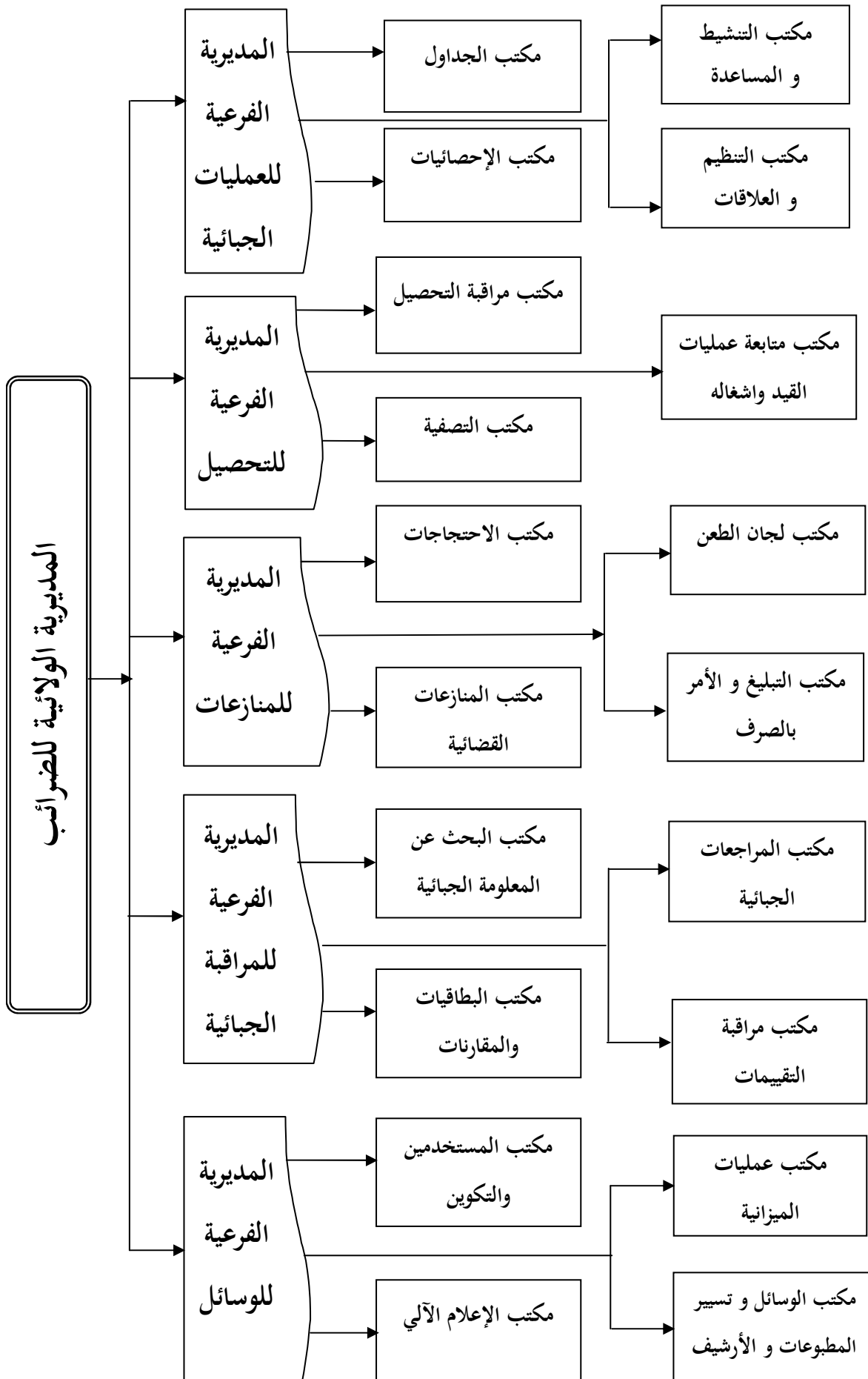
تكلف لا سيما بإعداد برامج البحث، و مراجعة، و مراقبة التقييمات و متابعة إنجازها ، سنتطرق إليها و تفصيل مهامها في المطلب الثاني و الثالث .

كما تعتبر العلاقة بين المديرية الجهوية للضرائب بسطيف والمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة علاقة متكاملة، حيث تلتزم هذه الأخيرة بإبلاغ المديرية الجهوية بكل الجداول الإحصائية المعدة دوريا والمنصوص عليها في التنظيم المعمول به، وتقديم كل البيانات والتقارير التي تخص سير المصالح أو تطبيق التشريع والتنظيم الجبائيين، كما تلتزم بتلبية كل طلبات الإطلاع الصادرة عن المديرية الجهوية بسطيف، وأن تضع في متناولها بصفة عامة كل المعلومات التي تمكنها من ممارسة صلاحياتها.

و يمكن تقديم الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب و ذلك وفقا لما جاء في الجريدة الرسمية مارس

2009 العدد 20 كما يلي:

الشكل (08) : الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب — المسيلة —



المصدر: من إعداد الطالب بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 2009/02/21 ، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها .

المطلب الثاني : تقديم للمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

1-نبذة تاريخية :

قبل 1998 كانت هناك مديرية العمليات الجبائية و في سنة 1998 جاءت الجريدة الرسمية 1998/51 التي نصت على إنشاء مديرية البحث والمراجعات DRV، ثم إلى غاية سنة 2009 جاءت إلى الجريدة الرسمية رقم: 20 التي نصت على تنظيم جديد للمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية و من خلال 4 مكاتب :¹

- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية .

- مكتب البطاقات و المقارنات .

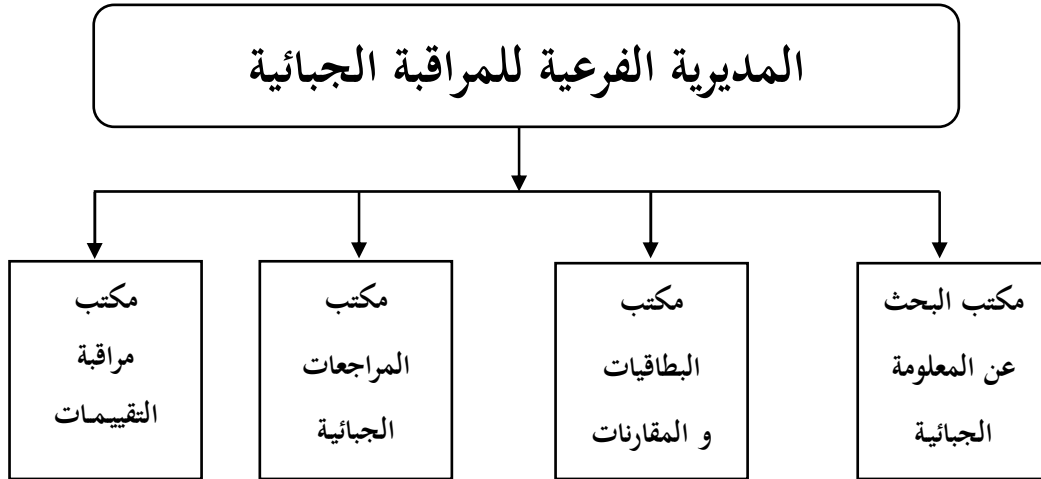
- مكتب المراجعات الجبائية .

- مكتب مراقبة التقييمات.

و تكلف لا سيما بإعداد برامج البحث و مراجعة و مراقبة التقييمات و متابعة إنجازها.

و يمكن تقديم الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية و ذلك وفقا لما جاءت به الجريدة الرسمية مارس 2009 العدد 20 كما يلي:

الشكل(09):الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 2009/02/21 ، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها .

¹ المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة .

المطلب الثالث : التعريف بمهام مكاتب المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

تعتبر المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية الأداة الرئيسية للإدارة الجبائية في مجال البحث عن المعلومة الجبائية و متابعتها و كذا إستغلالها، و في ما يلي تقديم لمكاتبها و التعريف بمهام كل مكتب :

01- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: و هو مكتب يعمل في شكل فرق، و يكلف لاسيما بما يلي:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة، ومراقبتها وكذا تحصيلها .
- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية
- 02- مكتب البطاقات والمقارنات: و يكلف لاسيما، بما يلي :
 - تكوين وتسيير مختلف البطاقات المسوكة.
 - التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة .
 - مراقبة إستغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب .

03- مكتب المراجعات الجبائية: و الذي يعمل في شكل فرق، و يكلف لاسيما بضمان ما يلي :

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة و المراجعة .
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة .
- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية .
- 04- مكتب مراقبة التقييمات : الذي يعمل في شكل فرق، و يكلف لاسيما، بما يلي :
 - إستلام و إستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا .
 - المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التنطيق) .
 - متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية .¹

¹ الجريدة الرسمية ، مارس 2009، العدد 20، ص 19.

المبحث الثاني : إستغلال المعلومات الجبائية و مدى فعالية نظام المعلومات الجبائي المطبق على مستوى المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

المطلب الأول: إستغلال المعلومات الجبائية

تم عملية البحث و إستغلال المعلومة الجبائية على مستوى مكتب البحث عن المعلومة الجبائية الذي يعتبر المحرك الرئيسي في المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

أولا: إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة :

الجدولان المفصلان أدناه، يوضحان عدد المحاضر الرسمية التي تحصل عليها مكتب البحث عن المعلومة الجبائية و التي حررت من طرف مصالح التجارة خلال الفترة 2016 - 2017 و إستغلالها كان على النحو التالي :

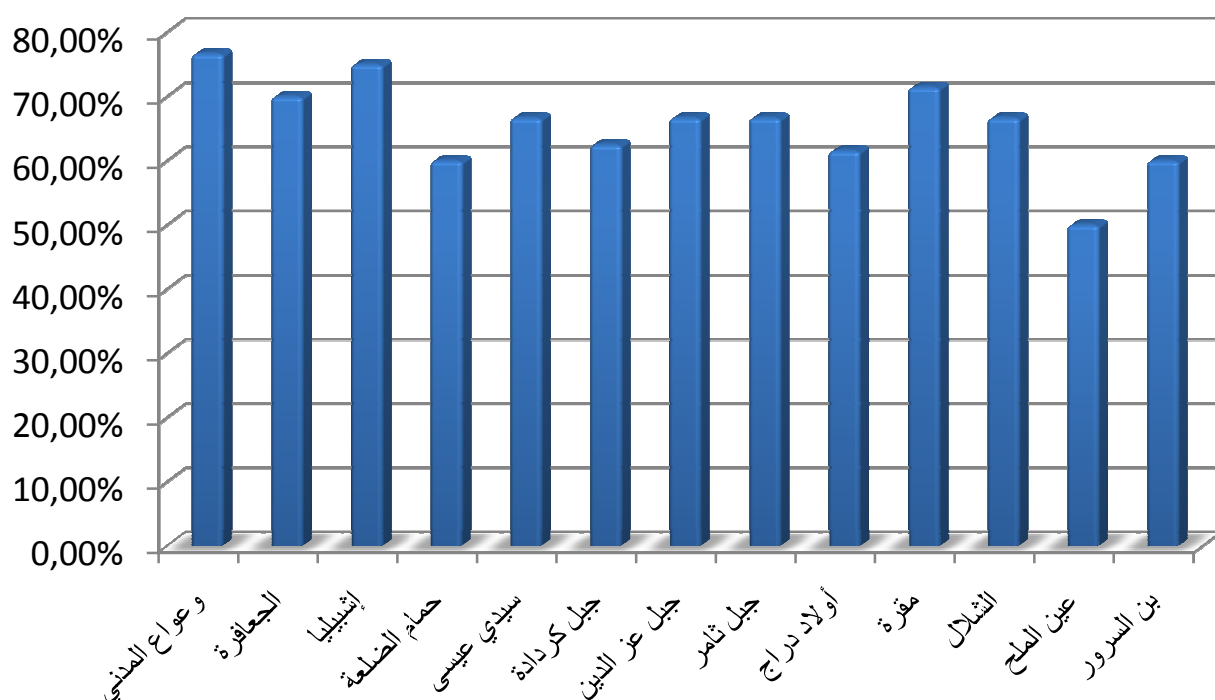
الجدول رقم (01): إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة خلال سنة 2016

	المفتشيات	المحاضر المستلمة	المستغلة	غير المستغلة	نسبة الإستغلال (%)	المبالغ المحصلة (دج)
1	وعواع المدني	30	23	7	76,67	2877629
2	الجعافرة	20	14	6	70,00	39355
3	إشيليا	40	30	10	75,00	1867521
4	حمام الضلعة	10	6	4	60,00	1063334
5	سيدي عيسى	15	10	5	66,67	1164933
6	جبل كردادة	8	5	3	62,50	126295
7	جبل عز الدين	12	8	4	66,67	9725
8	جبل ثامر	6	4	2	66,67	549784
9	أولاد دراج	13	8	5	61,54	1526325
10	مقرة	14	10	4	71,43	3150625
11	الशलّال	6	4	2	66,67	856450
12	عين الملح	10	5	5	50,00	685450
13	بن السرور	5	3	2	60,00	90335
	المجموع	189	130	59	68,78	14007761,00

المصدر: المديرية الولائية للضرائب - المسيلة - خلال سنة 2016

التعليق : ما يلاحظ من الجدول رقم (01) هو أنه خلال سنة 2016 كانت كل من مفتشية إشيليا، و مفتشية وعواع المدني، و الجعافرة تحتوي على أكبر عدد من المحاضر المستلمة و يرجع ذلك إلى كثافة الأنشطة التجارية في هذه المناطق، كما يلاحظ أن عدد من المحاضر لم يتم إستغلالها و هذا نظرا لنقص الأعوان المكلفين بمتابعة المحاضر على مستوى مكتب البحث عن المعلومة الجبائية، و كذا عدم كفاءة العنصر الآلي المستخدم و في ما يلي تمثيل بياني لنسبة إستغلال المحاضر حسب كل مفتشية:

الشكل رقم (10): نسبة إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة حسب كل مفتشية خلال سنة 2016

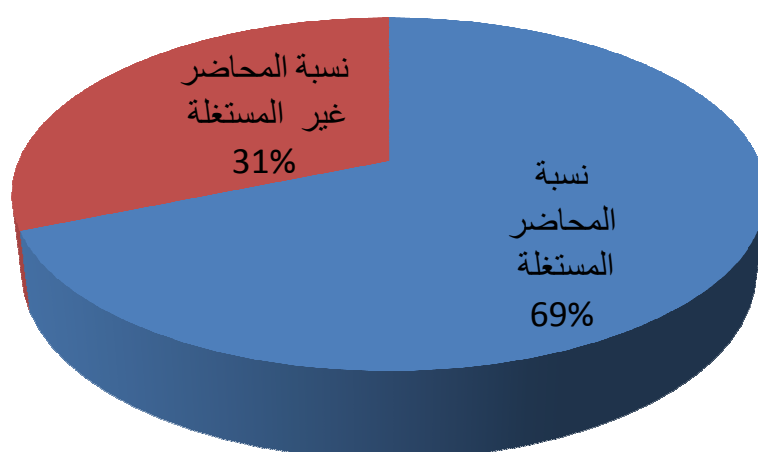


المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية الولائية للضرائب - المسيلة - خلال سنة 2016

التعليق: ما يلاحظ من الرسم البياني هو أن إستغلال المحاضر في الحصول على المعلومة الجبائية كانت بنسب متقاربة بين المفتشيات، و لكن كانت أعلى نسبيا في كل من مفتشيات: وعوac المديني، إشبيلية، مقرة و هذا بنسبة إستغلال: 76,67%، 75,00%، 71,43% على التوالي، و هذا خلال سنة 2016 .

و في ما يلي تمثيل الدائرة النسبية لنسبة الاستغلال الاجمالية للمحاضر الرسمية لمصالح التجارة :

الشكل رقم (11): النسبة الاجمالية لإستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة خلال سنة 2016



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية الولائية للضرائب - المسيلة - خلال سنة 2016

الفصل الثالث.....دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة خلال الفترة (2016-2017)

التعليق: من خلال الدائرة النسبية نلاحظ أن نسبة إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة بلغت حوالي 69 % و هي نسبة مرتفعة، و تعكس المجهودات المبذولة من طرف الإدارة الجبائية في مجال الحصول على المعلومة الجبائية لكن تبقى غير كافية و هذا نظرا إلى أن 31 % من المحاضر لم إستغلالها و كانت بمثابة معلومات جبائية ضائعة أي حقوق جبائية ضائعة وهو ما يعكس قلة الفعالية في مجال تحصيل المعلومة الجبائية .

الجدول رقم (02): إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة خلال سنة 2017.

	المفتشية	المحاضر المستلمة	المستغلة	غير المستغلة	نسبة الإستغلال (%)	المبالغ المحصلة (دج)
1	وعواع المدني	25	20	5	80,0	537650,00
2	الجعافرة	22	17	5	77,27	48555,00
3	إشيليا	25	20	5	80,00	1200500,00
4	حمام الضلعة	12	9	3	75,00	1367384,00
5	سيدي عيسى	15	10	5	66,67	2250433,00
6	جبل كردادة	7	6	1	85,71	950000,00
7	جبل عز الدين	24	20	4	83,33	1250366,00
8	جبل ثامر	5	4	1	80,00	460000,00
9	أولاد دراج	10	8	2	80,00	1750400,00
10	مقرة	30	20	10	66,67	3250128,00
11	الشلال	5	4	1	80,00	705125,00
12	عين الملح	6	5	1	83,33	765350,00
13	بن السرور	8	6	2	75,00	90450,00
	المجموع	194	149	45	76,80	14626341,00

المصدر: المديرية الولائية للضرائب - المسيلة - خلال سنة 2017

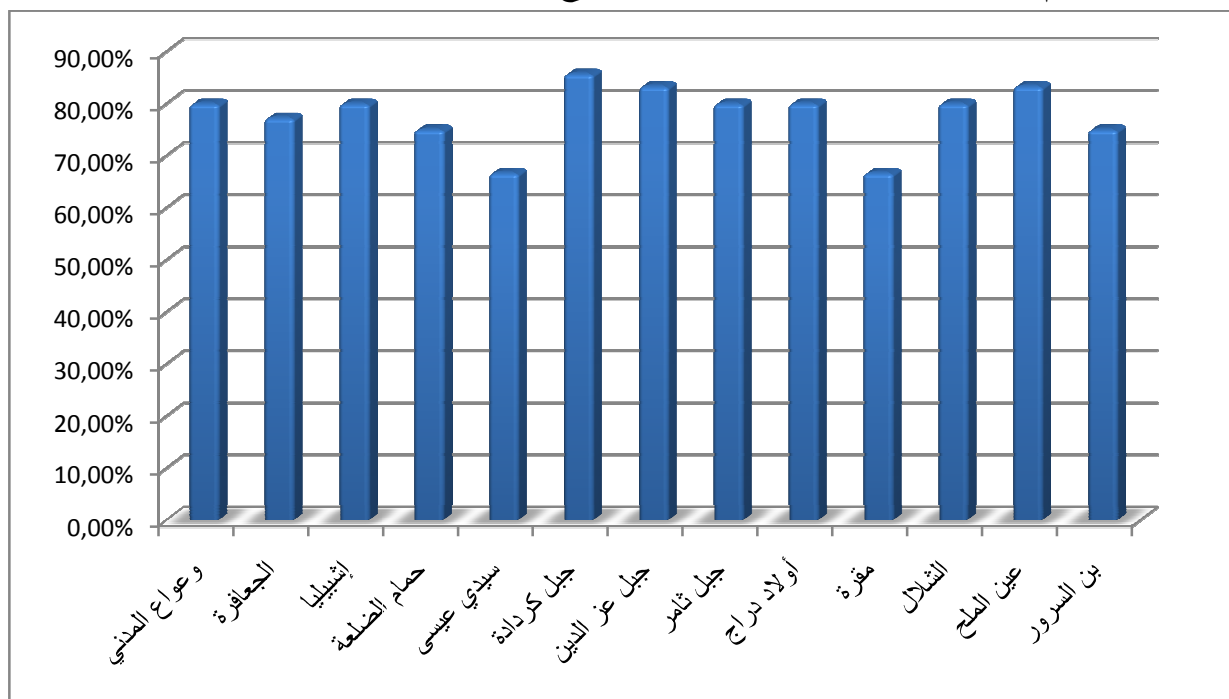
التعليق :

ما يلاحظ من الجدول رقم (02) أنه في سنة 2017 كان أكبر عدد من المحاضر المستلمة في كل من مفتشية مقرة و إشيليا، و وعواع المدني و يعزى ذلك الى تركيز الأنشطة التجارية في هذه المناطق، كما أن العدد الإجمالي للمحاضر المستلمة إرتفع ليصبح 194 محضر .

كما يلاحظ إنخفاض في عدد المحاضر التي لم يتم إستغلالها مقارنة بسنة 2016 .

و في ما يلي تمثيل بياني لنسبة إستغلال المحاضر حسب كل مفتشية :

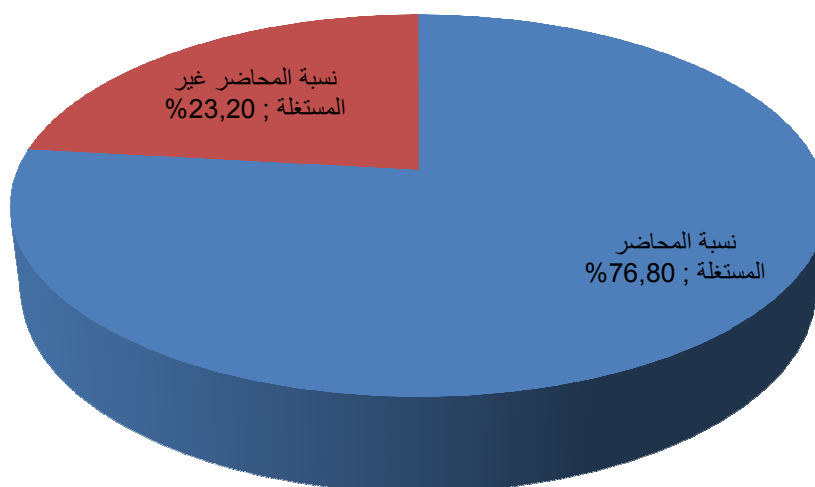
الشكل رقم (12): نسبة إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة حسب كل مفتشية خلال سنة 2017



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية الولائية للضرائب -المسيلة- خلال سنة 2017

التعليق: ما يلاحظ من الرسم البياني هو أن إستغلال المحاضر في الحصول على المعلومة الجبائية بقي بنسب متقاربة بين المفتشيات، لكن الملاحظ أنها إرتفعت في معظم المفتشيات مقارنة بسنة 2016، و كانت أعلى نسبيا في كل من مفتشيات: جبل كردادة، جبل عز الدين، عين الملح و هذا بنسبة إستغلال: 85.71% ، 83.33%، 83.33% على التوالي، و في ما يلي تمثيل الدائرة النسبية لنسبة الإستغلال الإجمالية للمحاضر الرسمية :

الشكل رقم (13): النسبة الاجمالية لإستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة خلال سنة 2016



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية الولائية للضرائب -المسيلة- خلال سنة 2016

الفصل الثالث.....دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة خلال الفترة (2016-2017)

التعليق: من خلال الدائرة النسبية نلاحظ أن نسبة إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة إرتفعت مقارنة بسنة 2016، و بلغت حوالي 77 % و هي نسبة مرتفعة تعكس المجهودات المبذولة من طرف الإدارة الجبائية في مجال تحسين آدائها بإستمرار في الحصول على المعلومة الجبائية، لكن وجب العمل على تحسين الآداء أكثر من أجل تقليص معدلات التهرب الجبائي، و تحقيق نسبة 100 % في مجال إستغلال المحاضر الرسمية لمصالح التجارة .

-أما بخصوص المبالغ المحصلة فكانت بنسب متفاوتة، وإرتفعت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بمبلغ: 618580.00 دج لتصل سنة 2017 الى مبلغ: 14626341,00 دج .

ثانيا: مراقبة الامتيازات الجبائية:

بخصوص متابعة الامتيازات الجبائية على مستوى مفتشيات الضرائب لولاية المسيلة، تم جمع المعلومات الجبائية من طرف مكتب البحث عن المعلومة الجبائية، و إرسالها إلى المفتشيات و ذلك بالنسبة لسنتي : 2016 و 2017 و كانت النتائج كالتالي :

الجدول رقم(03) : متابعة الإمتيازات الجبائية على مستوى مفتشيات الضرائب خلال سنة 2016

المفتشية	عدد الملفات المراقبة	نوعية المخالفة	مبلغ الحقوق (دج)	نسبة المبلغ المسترجع بالنسبة للمبلغ الاجمالي(%)
وعواع المدني	90	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	21053860,00	27,14
الجعافرة	85	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	9005489,00	11,61
اشبيليا	140	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	22563089,00	29,08
حمام الضلعة	3	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	2654309,00	3,42
سيدي عيسى	17	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	1589945,00	2,05
جبل ثامر	35	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	345388,00	0,45
جبل كردادة	43	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	536584,00	0,69
جبل عز الدين	33	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	578924,00	0,75
أولاد دراج	43	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	2500364,00	3,22
مقرة	46	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	14658213,00	18,89
الشلال	3	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	765828,00	0,99
عين الملح	29	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	395217,00	0,51
بن سرور	3	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	941329,00	1,21
المجموع	570		77588539,00	100,00

المصدر: المديرية الولائية للضرائب - المسيلة - خلال سنة 2016

الجدول رقم (04): متابعة الامتيازات الجبائية على مستوى مفتشيات الضرائب خلال سنة 2017.

المفتشية	عدد الملفات المراقبة	نوعية المخالفة	مبلغ الحقوق (دج)	نسبة المبلغ المسترجع بالنسبة للمبلغ الاجمالي (%)
وعواع المدني	95	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	24057820,00	29,36
الجعافرة	80	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	7514526,00	9,17
اشبيليا	168	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	14562832,00	17,77
حمام الضلعة	5	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	1654145,00	2,02
سيدي عيسى	20	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	6145665,00	7,50
جبل ثامر	40	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	4512458,00	5,51
جبل كردادة	35	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	736584,00	0,90
جبل عز الدين	29	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	798924,00	0,97
أولاد دراج	45	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	2565364,00	3,13
مقرة	50	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	16658213,00	20,33
الशलّال	6	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	951235,00	1,16
عين الملح	26	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	935145,00	1,14
بن سرور	7	عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية	854224,00	1,04
المجموع	606		81947135,00	100,00

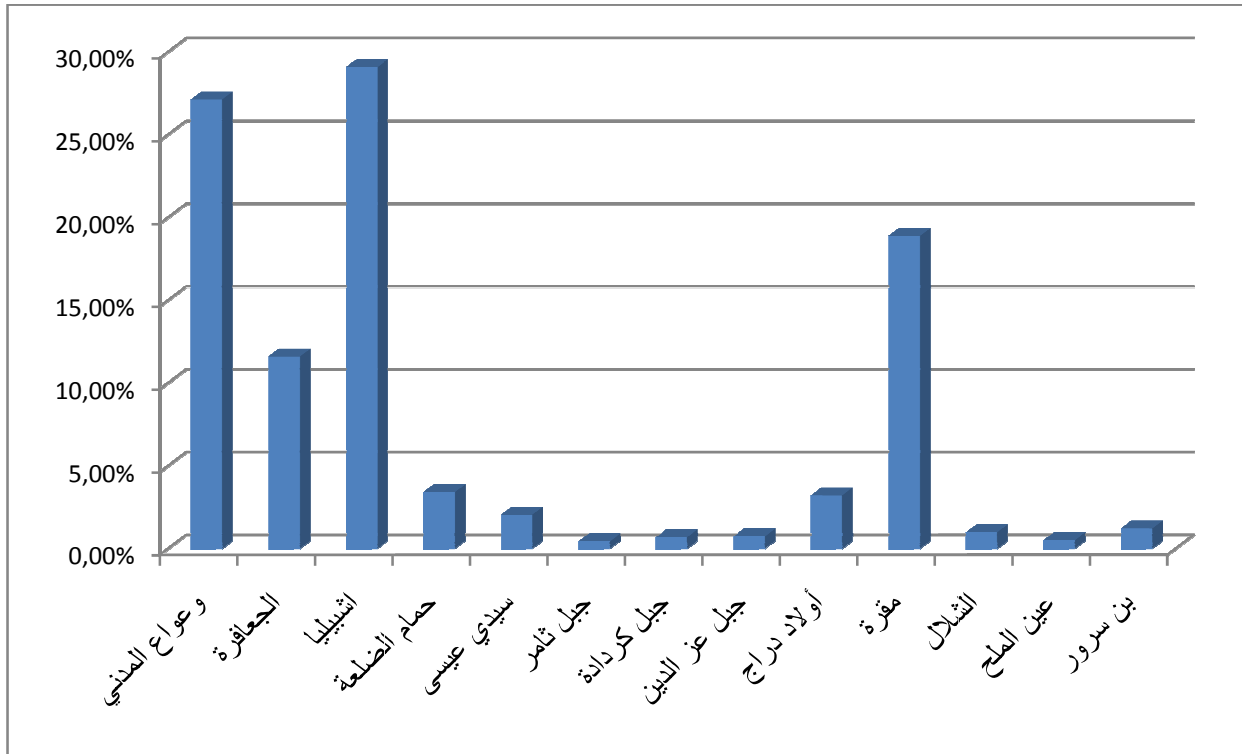
المصدر: المديرية الولائية للضرائب - المسيلة - خلال سنة 2017

التعليق :

ما يلاحظ على الجدولين السابقين أن المبالغ المسترجعة من خلال عملية متابعة الإمتيازات الجبائية كانت معتبرة حيث قدر المبلغ الاجمالي المسترجع خلال سنة 2016 بـ: 77588539,00 دج و خلال سنة 2017 بـ: 81947135,00 دج، و كانت أعلى المبالغ المسترجعة في كل من مفتشية: وعواع المدني، اشبيليا، مقرة، و هذا خلال سنتي: 2016 - 2017

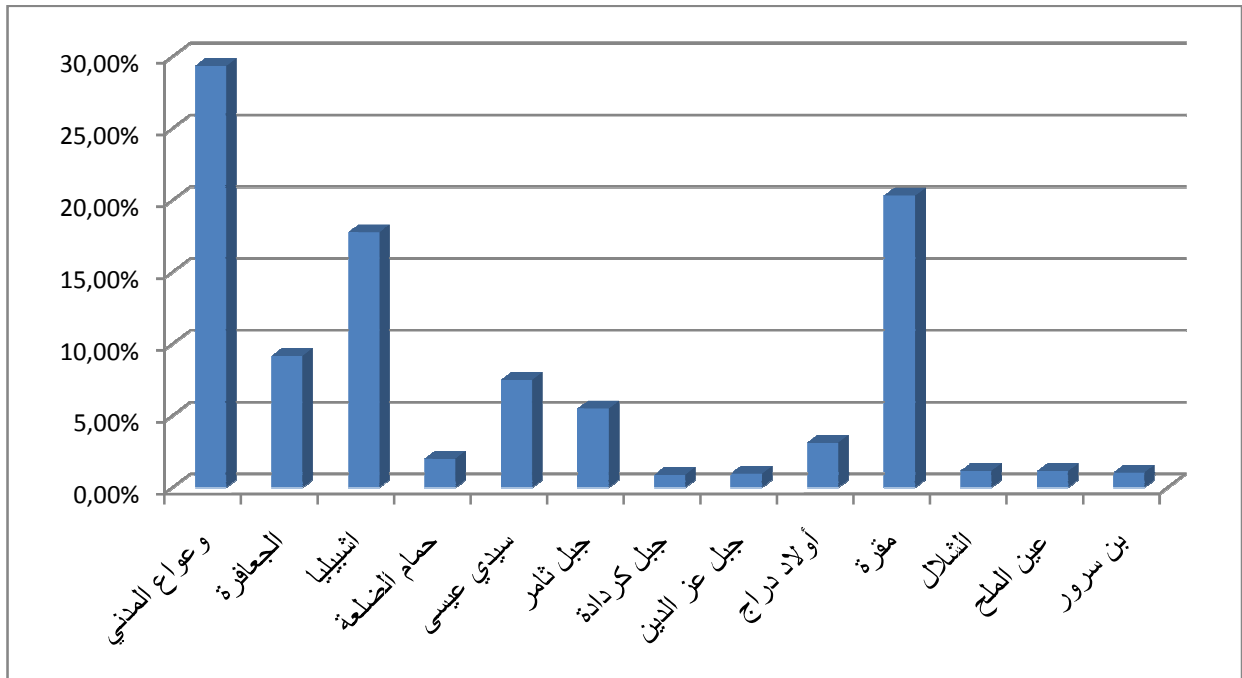
كما يلاحظ أن كل المخالفات كانت تتمثل في عدم التقيد بالإلتزامات الجبائية و في ما يلي تمثيل بياني يوضح نسبة المبلغ المسترجع بالنسبة للمبلغ الاجمالي حسب كل مفتشية :

الشكل رقم (14): نسبة المبلغ المسترجع بالنسبة للمبلغ الاجمالي في كل مفتشية خلال سنة 2016



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية الولائية للضرائب - المسيلة - خلال سنة 2016

الشكل رقم (15): نسبة المبلغ المسترجع بالنسبة للمبلغ الاجمالي في كل مفتشية خلال سنة 2017



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية الولائية للضرائب - المسيلة - خلال سنة 2017

الفصل الثالث..... دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة خلال الفترة (2016-2017)

التعليق: من خلال التمثيلات البيانية لنسبة المبلغ المسترجع بالنسبة للمبلغ الإجمالي في كل مفتشية و هذا خلال سنتي: 2016 – 2017 نلاحظ أن المبالغ المسترجعة كانت بنسب مختلفة و متباعدة نوعا ما مع تركيز أكبر النسب في كل من مفتشية: وعوac المدني، اشيليا، مقرة، و يرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من المكلفين يستفيدون من الإمتيازات الجبائية، و كذا إرتفاع حجم أنشطتهم في هذه المناطق .

ثالثا: متابعة و إستغلال المعلومات الجبائية (كشوف المطابقة) في كل مفتشية :

الجدولان أدناه يوضحان مدى إستغلال كشوف المطابقة التي يعدها مكتب البحث عن المعلومة الجبائية من طرف مفتشيات الضرائب على مستوى الولاية و ذلك خلال سنتي 2016 – 2017 :

الجدول رقم (05): إستغلال كشوف المطابقة على مستوى مفتشيات الضرائب خلال سنة 2016

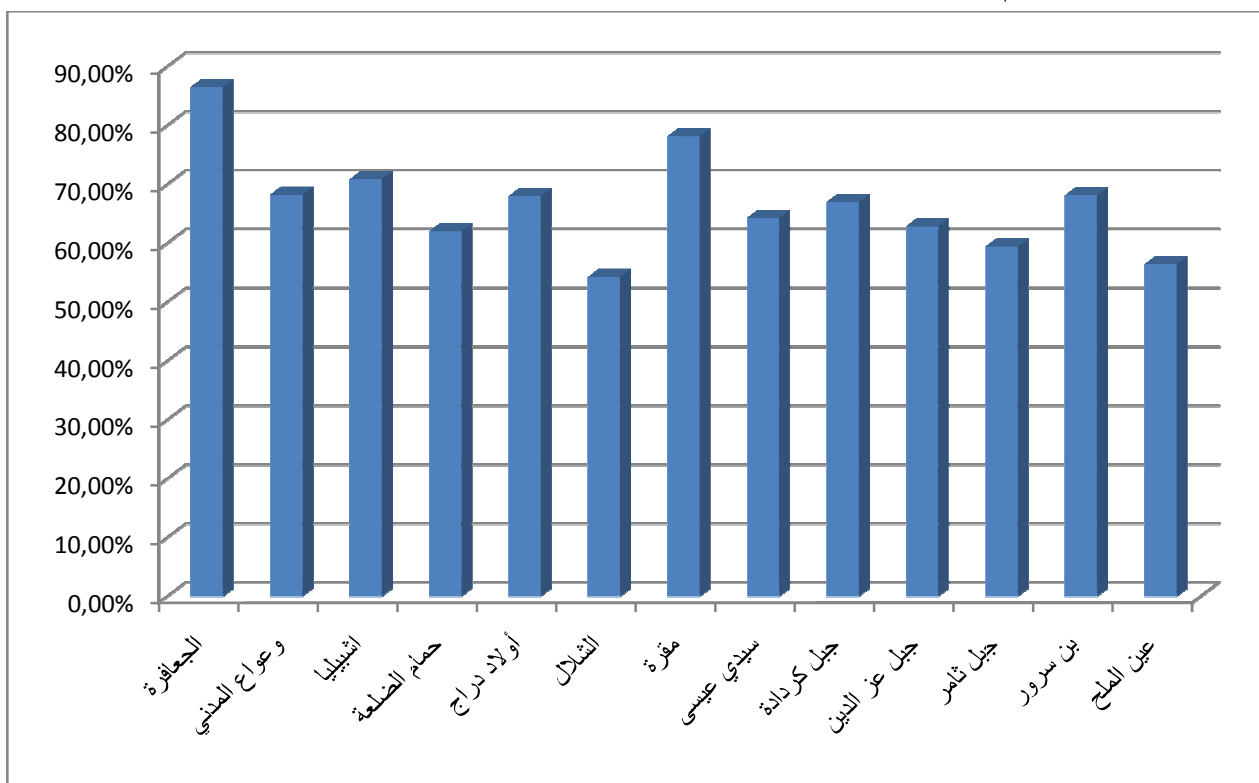
المفتشيات	المجموع الكلي للكشوفات	عدد الكشوفات المستغلة	عدد الكشوفات غير المستغلة	نسبة إستغلال الكشوفات	التسويات (دج)
الجعافرة	2972	2572	400	86,54	7324658,00
وعوac المدني	2827	1930	897	68,27	3635899,00
اشيليا	5214	3695	1519	70,87	5256822,00
حمام الضلعة	2822	1750	1072	62,01	3658914,00
أولاد دراج	2354	1601	753	68,01	2565888,00
الشلال	350	190	160	54,29	900562,00
مقرة	3870	3025	845	78,17	4658147,00
سيدي عيسى	2365	1521	844	64,31	2565894,00
جبل كردادة	1245	834	411	66,99	895333,00
جبل عز الدين	875	550	325	62,86	769825,00
جبل ثامر	488	290	198	59,43	635894,00
بن سرور	270	184	86	68,15	754128,00
عين الملح	888	501	387	56,42	889572,00
المجموع	26540	18643	7897	70,24	34511536,00

المصدر: المديرية الولائية للضرائب - المسيلة - خلال سنة 2016

التعليق : ما يلاحظ من الجدول رقم(05): أن المجموع الكلي لكشوف المطابقة وصل إلى 26540 كشف منها 18643 كشف تم إستغلالها، بينما ما يقارب 7897 كشف لم يتم استغلاله خلال سنة 2016 و هو ما يعكس ضعف فعالية نظام المعلومات الذي لم يستغل حوالي 30% من الكشوفات.

و التمثيل البياني الموالي يوضح نسبة إستغلال كشوف المطابقة في كل مفتشية و هذا خلال سنة 2016 :

الشكل رقم (16): نسبة استغلال كشوف المطابقة في كل مفتشية خلال سنة 2016



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية الولائية للضرائب -المسيلة- خلال سنة 2016

التعليق :

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ تقارب في نسب إستغلال كشوف المطابقة في مفتشيات الولاية و سجلت أعلى النسب في كل من مفتشية: الجعافرة، مقرة، اشبيليا بـ 86,54% ، 78,17% ، 70,87% على التوالي، و يرجع هذا الإرتفاع إلى الحجم المرتفع للأنشطة التجارية في هذه المناطق، و كذا محاولة الإدارة الجبائية إسترجاع و تحصيل أكبر قدر من المداخيل الجبائية .

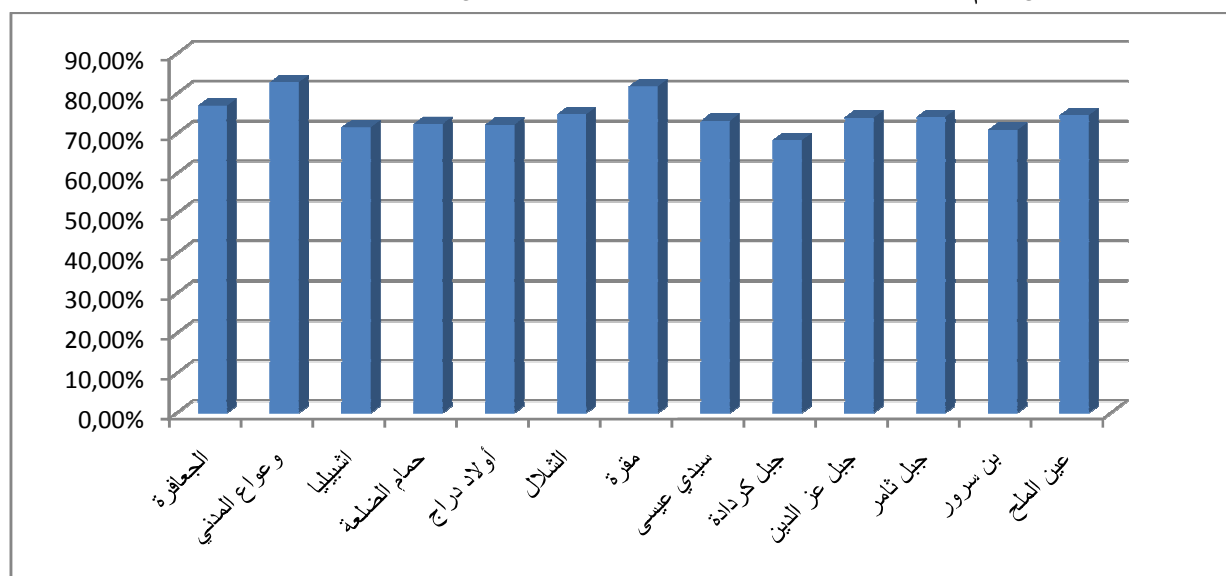
الجدول رقم (06): إستغلال كشوف المطابقة على مستوى مفتشيات الضرائب خلال سنة 2017

المفتشيات	المجموع الكلي للكشوفات	عدد الكشوفات المستغلة	عدد الكشوفات غير المستغلة	نسبة إستغلال الكشوفات (%)	التسويات (دج)
الجعافرة	2572	1980	592	76,98	8957325,00
وعواع المدني	2323	1925	398	82,87	4553217,00
اشبيليا	4680	3350	1330	71,58	6522548,00
حمام الضلعة	2141	1550	591	72,40	3987215,00
أولاد دراج	2287	1652	635	72,23	2900214,00
الشلال	254	190	64	74,80	814587,00
مقرة	3177	2600	577	81,84	5814766,00
سيدي عيسى	2165	1585	580	73,21	2700254,00
جبل كردادنة	1905	1302	603	68,35	950000,00
جبل عز الدين	1500	1110	390	74,00	856944,00
جبل ثامر	421	312	109	74,11	682147,00
بن سرور	234	166	68	70,94	852146,00
عين الملح	871	650	221	74,63	902547,00
المجموع	24530	18372	6158	74,90	40493910,00

المصدر: المديرية الولائية للضرائب - المسيلة - خلال سنة 2017

التعليق: ما يلاحظ من الجدول رقم: (06) أن المجموع الكلي لكشوف المطابقة إنخفض مقارنة مع سنة 2016 حيث وصل إلى 24530 كشف منها 18372 كشف تم إستغلالها، بينما ما يقارب 6158 كشف لم يتم إستغلاله خلال سنة 2017، و التمثيل البياني الموالي يوضح نسبة إستغلال كشوف المطابقة في كل مفتشية خلال سنة 2017:

الشكل رقم (17): نسبة إستغلال كشوف المطابقة في كل مفتشية خلال سنة 2017



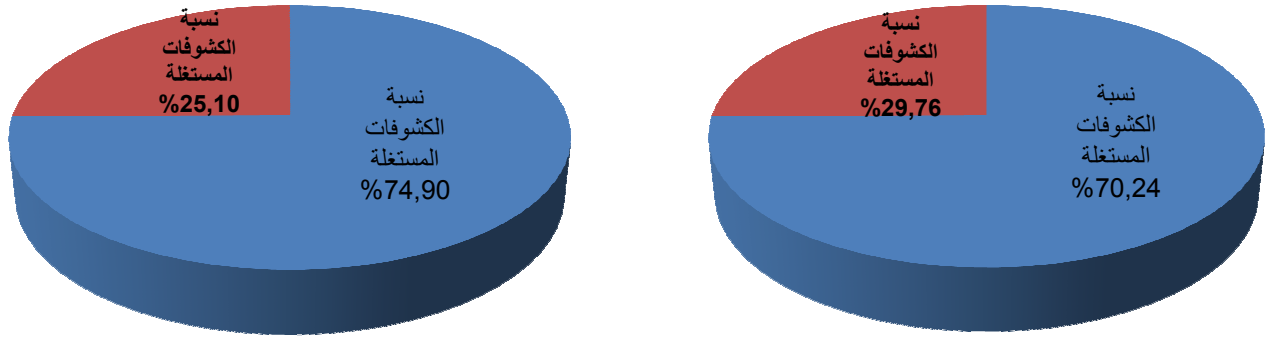
المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية الولائية للضرائب -المسيلة- خلال سنة 2017

الفصل الثالث.....دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة خلال الفترة (2016-2017)

التعليق: من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ تقارب في نسب إستغلال كشوف المطابقة في مختلف مفتشيات الولاية و سجلت أعلى النسب في كل من مفتشية: وعوac المدني، مقرة، الجعافرة، بـ 82,87% ، 81,84%، 76,98%، على التوالي، و يرجع هذا إلى الحجم المرتفع للأنشطة التجارية في هذه المناطق .

و الرسم البياني يوضح نسبة الاستغلال الاجمالية و هذا خلال سنتي : 2016 - 2017

الشكل(18):نسبة الكشوفات المستغلة خلال 2016 الشكل(19): نسبة الكشوفات المستغلة خلال 2017



المصدر:من إعداد الطالب بناء على معطيات المديرية الولائية للضرائب -المسيلة- خلال سنتي 2016-2017

التعليق: ما يلاحظ أن نسبة الإستغلال الإجمالية إرتفعت في سنة 2017 بحوالي 4 % مقارنة مع سنة 2016 لتصل الى حوالي: 74.90 % و هي نسبة جيدة لكن وجب العمل على تحقيق نسب عالية في مجال إستغلال كشوف المطابقة من أجل رقابة أشمل، و أنجع على تعاملات المكلفين .

المطلب الثاني:فعالية نظام المعلومات الجبائي المطبق على مستوى المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

نحاول من خلال هذا المطلب تطبيق ما أوردناه في الجانب النظري على الجانب التطبيقي من البحث أي محاولة إختبار مدى فعالية نظام المعلومات الجبائي المطبق على مستوى المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية، و نعني هنا بفعالية نظام المعلومات الجبائي قدرته على التقليل من معدلات التهرب الجبائي، و ذلك من خلال ما يقدمه هذا النظام من معلومات، و خدمات مختلفة للإدارة الجبائية، و كذا تسهيل عمل موظفي و أعوان إدارة الضرائب في مجال المراقبة و التنسيق و معالجة الملفات الجبائية .

و سوف نحاول تحليل المؤشرات و المعايير السابقة كالآتي :

1- التوقيت المناسب في تقديم المعلومات الجبائية :

من خلال الملاحظة الميدانية و الإطلاع على سير العمل على مستوى المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية نرى أن المعلومة الجبائية لا تصل في الوقت المناسب، و يوجد تأخر كبير في سرعة دوران المعلومة الجبائية بين المكاتب و كذا مع مختلف الإدارات و الهيئات، و هذا بسبب إستعمال الطرق التقليدية و المستندات الورقية .

2- مدى الشمولية و الإجمال في المعلومات المقدمة :

إن المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات الجبائي القائم في المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية معلومات غير شاملة لكافة أنشطة المكلفين، ولا تغطي جميع مجالات عملهم سواء كانت مالية، سلوكيات

3- مدى صحة و دقة المعلومات الجبائية المقدمة :

المعلومات الجبائية المقدمة تمتاز بالضبابية و عدم الوضوح، وبعدم الدقة و الثبات نتيجة تقادم الطرق المستعملة، و كذا كبر حجم العمل المطلوب إنجازه .

4- كفاءة العنصر البشري المستخدم للنظام :

هناك جهود تبذل من طرف موظفي، و إدارات الإدارة الجبائية، و توجد كفاءة للعنصر البشري المتواجد على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية خاصة إذا ما قورنت بالامكانيات المتاحة، و لكنها تبقى غير كافية وفي حاجة الى تكوينات و إعادة رسكلة بما يواكب التطورات الحاصلة في مجال أنظمة المعلومات و التكنولوجيات الحديثة .

5- كفاءة العنصر الآلي المستخدم في نظام المعلومات الجبائي :

العنصر الآلي المستخدم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية يمتاز بالتقادم حيث يلاحظ أن الأجهزة المستعملة قديمة، و قليلة جدا مقارنة مع حجم العمل المطلوب إنجاز، ناهيك عن الغياب التام لأنظمة المعلومات الآلية و قواعد البيانات، و التطبيقات الحديثة في مجال الإعلام الآلي .

6- ملائمة البيئة الجبائية السائدة :

البيئة الجبائية السائدة في الجزائر عموما تمتاز بالتعقيد، و التداخل و هي غير محفزة لقيام نظم معلومات متطورة و فعالة فالهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية متقادم و يمتاز بالتداخل التنظيمي بين الأفراد، كذلك الثقافة الجبائية السائدة قليلة، كما أن ضغوط العمل التي يعاني منها أعوان، و موظفي الإدارة الجبائية في تزايد، و أنماط الإتصالات بين أفراد الإدارة الجبائية غير متوازنة .

حوصلة عامة :

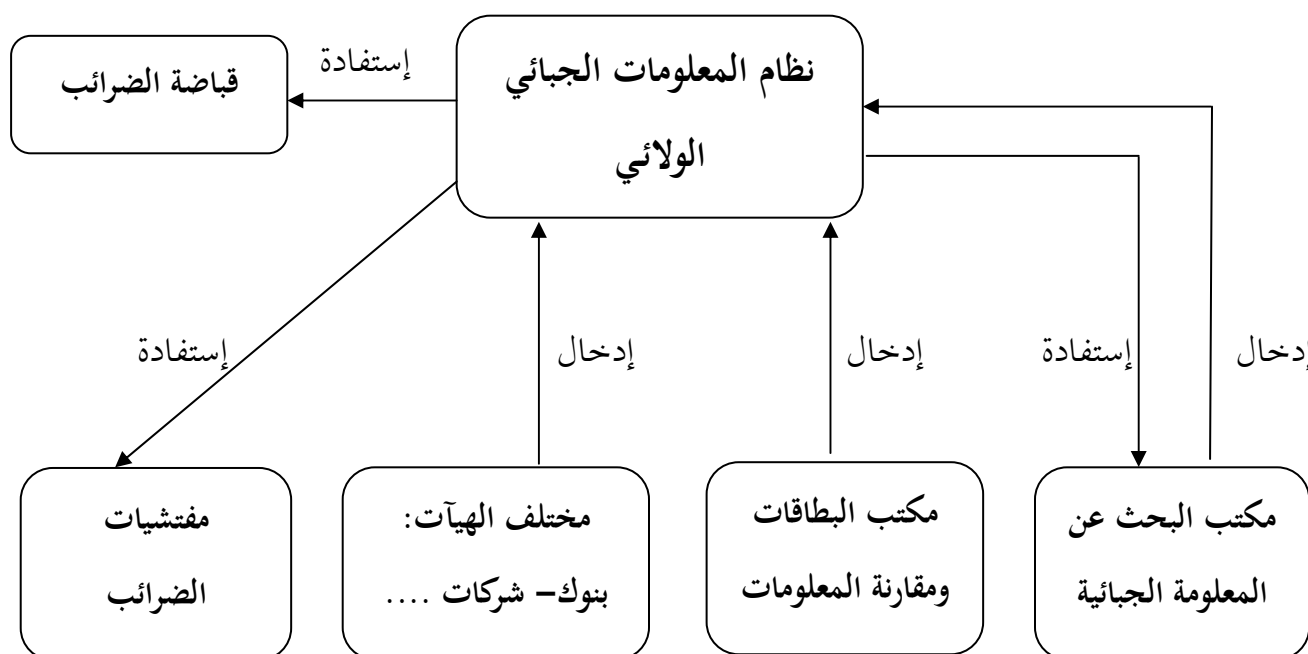
من خلال تحليل الجداول السابقة و الرسومات البيانية نلاحظ أن المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية تعتمد على ما يردها من معلومات من مختلف المفتشيات، أو الهيئات في مجال تحصيل المعلومات الجبائية أي أنها لا تعمل على إنتاج المعلومات الجبائية بشكل آلي و فعال .

المطلب الثالث: تصور لنظام المعلومات الجبائي على المستوى الولائي

يقوم هذا النظام على أساس تجميع المعلومة الجبائية من مكتب البحث عن المعلومة الجبائية و مكتب البطاقيات، مختلف الهيآت: بنوك- شركات التأمين.... الخ، هذه المعلومات يتم إدخالها في الإعلام الآلي و تصبح تحت تصرف كل من : مكتب البحث عن المعلومة الجبائية، مفتشيات الضرائب و قباضات الضرائب لاستعمالها في حدود صلاحيات كل واحد.

ويمكن تصور نظام المعلومات الجبائي على المستوى الولائي على النحو التالي:¹

الشكل رقم (20): تصور لنظام المعلومات على المستوى الولائي



المصدر: من إعداد الطالب.

¹ كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص18

الاستنتاجات :

- من خلال هذا البحث والاطلاع على سيرورة العمل في المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية وطرح مجموعة من الأسئلة على الموظفين وعلى مسؤولي المكاتب إستخلصنا أنه توجد الكثير من الصعوبات التي تعرقل عملية إنتقال المعلومة الجبائية يمكن تلخيص أهمها في ما يلي :
- عدم وجود إنسيابية كبيرة في إنتقال المعلومة الجبائية، وذلك لإستعمال الطرق التقليدية في نقل المعلومة الجبائية.
 - عدم إستعمال شبكات الإعلام الآلي الداخلية بين المكاتب، وهذا ما يقلل من سرعة إنتقال المعلومة الجبائية ويزيد من تكلفة إنتقالها .
 - نقص الأعوان المختصين في تحصيل وتجميع المعلومات الجبائية مقارنة مع شساعة الولاية وإزدياد حجم المعاملات الإقتصادية، وبالتالي عدم القدرة على الحصول على المعلومات الجبائية بشكل كاف .
 - عدم الإعتماد على التقنيات الحديثة في البحث عن معلومة الجبائية مثلا وجود شبكات إعلام آلي مربوطة بجميع مصادر المعلومة الجبائية (إدارة الجمارك ، البنوك ، شركات التأمين)
 - قلة الوسائل المادية المستخدمة والمتوفرة للمديرية الفرعية وتقادمها (سيارات ، أجهزة الإعلام الآلي) وذلك مقارنة مع متطلبات العمل وحجم العمل المطلوب إنجازة على مستوى المديرية .
 - نقص التكوين المتواصل وإعادة الرسكلة للموظفين بما يتواءم مع التطورات الحاصلة في المجال الجبائي .
 - وفي الأخير يمكن القول أن إدارة الضرائب تسير نحو الأحسن لكن بخطوات متثاقلة وبطيئة .

خلاصة الفصل :

رغم المجهودات المبذولة من طرف المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية في مجال محاربة التهرب الجبائي وذلك من خلال العمل على تطبيق نظام معلومات، و لو بشكل تقليدي إلا أنه لابد من زيادة الجهود و العمل على تحسين الأداء داخل المديرية بشكل يتلائم مع إتساع حجم المعاملات التجارية على المستوى الولائي، و بالموازاة مع هذا يجب أن توضع أحكام تنمي الثقافة الجبائية داخل المجتمع تعتمد أساسا على إنضباط جبائي الذي يمكن ضمانه بكل سهولة، لما تكون العقوبات غير قمعية و تطبق ضمن المعقول كذلك يجب رسم سياسة جبائية واقعية على المستوى الوطني تعمل على تنمية هذه الثقافة .

خاتمة

خاتمة:

تعتبر ظاهرة التهرب الجبائي ظاهرة عالمية تمس جميع إقتصاديات الدول ، وإن محاربتها و العمل على الحد منها ليس بالأمر السهل نظرا لإختلاف الأنظمة الجبائية، و كذا إبتكار المكلفين بالضريبة لطرق إحتيالية يصعب التحكم فيها و السيطرة عليها ، فالظاهرة قد تجعل التوازنات الكبرى للدولة في خطر لما تتركه من آثار سلبية على الاقتصاد بصفة عامة، و على الخزينة العمومية بصفة خاصة .

و يعتبر نظام المعلومات الجبائي أحد أنجع الطرق للحد من الظاهرة لذا وجب العمل على تطويره و تحديثه بما يواكب التطورات الحاصلة في هذا المجال، و كذا من أجل مسايرة الطرق الاحتيالية التي قد يلجأ إليها المكلفون و العمل على التضييق عليها، كما أن نظام المعلومات الفعال يعمل على تسهيل مهام المراقبة و المتابعة المستمرة للمكلفين و أنشطتهم من طرف الإدارة الجبائية ، و كذا تسهيل الحصول المعلومة الجبائية التي تعتبر الحلقة الرئيسية لمجابهة ظاهرة التهرب الجبائي .

أولاً: نتائج إختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى: "الهدف من وراء تبني نظام المعلومات الجبائي هو الحد من حجم التهرب الجبائي " إن الهدف الرئيس من وراء تبني نظام المعلومات الجبائي هو الحد من حجم التهرب الجبائي أو تدنية مستوياته على الأقل، و كذلك هناك أهداف فرعية تتمثل في: تسهيل عمل الإدارة الجبائية في مجال المراقبة والمتابعة لملفات المكلفين و إعطاء إرياحية أكبر لأعوان الإدارة الجبائية، كذلك تدنية تكلفة الحصول على المعلومة الجبائية و تقليص مدة تحصيلها .
- بالنسبة للفرضية الثانية: " يؤدي التطبيق الفعال لنظام المعلومات الجبائي إلى الحد من معدلات التهرب الجبائي " إن تطبيق نظام معلومات فعال سوف يؤدي إلى تسريع عملية الحصول على المعلومة الجبائية و إلى تحكم أكثر فعالية في ملفات المكلفين و بالتالي الحد من معدلات التهرب الجبائي و تحصيل مبالغ إضافية للخزينة العمومية .
- بالنسبة للفرضية الثالثة: " هناك عدة مؤشرات للحكم على فعالية نظام المعلومات الجبائي " نعم توجد عدة مؤشرات من خلالها يتم الحكم على مدى فعالية نظام المعلومات الجبائي من عدمها وهي : (التوقيت المناسب في تقديم المعلومات الجبائية - مدى الشمولية و الإجمال في المعلومات المقدمة - مدى صحة و دقة المعلومات الجبائية المقدمة - كفاءة العنصر البشري المستخدم للنظام - كفاءة العنصر الآلي المستخدم في نظام المعلومات الجبائي - ملائمة البيئة الجبائية السائدة)

- بالنسبة للفرضية الرابعة: " تستخدم الإدارة الجبائية نظام معلومات جبائي فعال في مواجهة التهرب الجبائي " إن نظام المعلومات الجبائي المطبق على مستوى الإدارة الجبائية هو نظام تقليدي متقادم مازال يعتمد على المستندات الورقية و الوثائق المعقدة، و هو نظام غير منتج للمعلومة الجبائية و عملية البحث عن هذه الأخيرة مازالت تتم بالطرق التقليدية التي تعتمد على ما يرددها من معلومات .

ثانيا: نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج التي نشير إلى أهمها كآآتي :

1. التهرب الجبائي يعد ظاهرة عالمية خطيرة تمس جميع الدول، و تضر بالإقتصاد الوطني لما يفقده من مبالغ مالية يمكن أن تساهم في تحقيق الإقلاع الإقتصادي خاصة في الدول النامية.
2. الدراسة بينت وجود مبالغ مالية كبيرة مفقودة نتيجة التهرب الجبائي.
3. الدراسة أظهرت ضعف و قلة فعالية نظام المعلومات الجبائي في مواجهة ظاهرة التهرب الجبائي.
4. الدراسة أظهرت عدم مواكبة الإدارة الجبائية للتطورات الحديثة في مجال أنظمة المعلومات.

ثالثا: الإقتراحات

بعد التعرف على الصعوبات التي تواجه عملية إنتقال المعلومة الجبائية وعملية تحصيلها على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية يمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات التالية :

- العمل على زيادة الموظفين المكلفين بالبحث عن المعلومة الجبائية وذلك من أجل الحصول على أكبر عدد من المعلومات وفي الوقت المحدد لمواجهة التهرب الجبائي وتقليل من حدته وريح عامل الوقت والتكاليف وبالتالي تحصيل مداخيل إضافية إلى خزانة الدولة .
- العمل على تحديث وإدخال التكنولوجيا الحديثة على مستوى المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية .
- العمل على وضع مخطط شامل لربط جميع مصادر المعلومات الجبائية بالمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية (البنوك ، شركات التأمين ، إدارة الجمارك)
- وضع شبكة إعلام آلي لانتقال المعلومة الجبائية داخل المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية وربطها بمختلف المفتشيات والقباضات لتسهيل عملية إنتقال المعلومة الجبائية وتقليل التكاليف وإدخار الجهد والوقت .
- وفي الأخير العمل على تجسيد ما يعرف حاليا بالدولة الالكترونية وذلك من خلال تطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع .

رابعا: آفاق الدراسة :

من خلال تحليلنا لظاهرة التهرب الجبائي و ما تركه هذه الظاهرة من آثار سلبية على الخزانة العمومية، و كذا إبراز أهمية أنظمة المعلومات في محاربة هذه الظاهرة إلا أنه في إعتقادنا مازالت بعض النقاط تستوجب دراسات أكثر عمقا و أكثر تحليلا يمكن أن تعالج في بحوث جديدة و هي :

- طرق و أساليب جديدة لقياس حجم التهرب الجبائي و ضبط إحصائياته .
- إقتراحات جديدة في مجال تفعيل أنظمة المعلومات على مستوى الإدارة الجبائية
- إقتراحات جديدة تساهم في تسهيل الحصول على المعلومة الجبائية .

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع و المصادر باللغة العربية :

أولاً: الكتب :

1. أحمد جامع، علم المالية، فن المالية العامة، دار النشر العربية، القاهرة، 1975 .
2. أعاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2008.
3. بشار يزيد الوليد، نظام المعلومات الإدارية، دار الـراية للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2009.
4. جادو محمد نجيب، ظاهرة التسرب الضريبي وآثارها المالية والاقتصادية دراسة تطبيقية في مصر، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2004 .
5. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، بن عكنون (الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 1992.
6. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، دون ط، الجزائر، 2005 .
7. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل، دون ط، عمان، 2005.
8. سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية و التطبيق، دار المفيد، الجزائر، 2011 .
9. عبد الحكيم الشرقاوي، التهرب الضريبي و الإقتصاد الأسود، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية ، 2006.
10. عبد الرزاق محمد القاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
11. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2011.
12. عبد الهادي نجار، مبادئ الإقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
13. عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها و مكوناتها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدوحة، 2000.
14. كامل السيد غراب، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
15. لموسي السيد حجازي، مبادئ الإقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2000 .
16. محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 .
17. محمد مرسي فهمي وسيد لطفي عبد الله، الضريبة الموحدة على الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، القاهرة، بدون دار النشر ، 1990 .
18. منال محمود الكردي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
19. المهاني محمد خالد، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.
20. ناصر مراد، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004 .
21. نوري منير، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 1، 2015 .

ثانيا: الرسائل و الأطروحات:

22. بلواضح الجيلالي، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و إستراتيجية المكافحة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2015/2014 .
23. بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية و أثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011/2010
24. حيزية عفاف، البحث عن المعلومة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الجبائي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، محمد بوضياف- المسيلة 2015/2014
25. عبد الدايم صباح، أهمية الثقافة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المحاسبية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2014/2013.
26. عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995 .
27. عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كاداة لمحاربة التهرب و الغش الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الحاج لخضر- باتنة- السنة الجامعية 2004/2003.
28. فاتح ساحل، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.
29. قرموش ليندة، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2014/2013 .
30. لابد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي و إنعكاساتها على الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة حالة ولاية تيارت، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011 .
31. محمد شريف، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009
32. يحياوي نصيرة، دراسة حول التهرب و الغش الضريبي حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998/1997 .

ثالثا: المجالات:

33. خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق- المجلد 12، العدد 02-2000 .
34. ولهي بوعلام، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الإقتصادي، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، العدد 08 لسنة 2008.

رابعا: الملتقيات و المؤتمرات :

35. فراحية العيد، شريف مراد، مداخله حول: أهمية نظم المعلومات في تشخيص و معالجة مشكلة البطالة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة .

خامسا: المحاضرات :

36. بلواضح الجيلالي، محاضرات في مقياس الرقابة الجبائية، السنة الجامعية 2015 / 2016 .
37. رحيم حسين أستاذ محاضر، نظام المعلومات الوطني كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار، جامعة الأغواط.

سادسا: القوانين و المراسيم :

38. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 2009/02/21، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها .
39. الجريدة الرسمية، مارس 2009، العدد 20 .

سابعا: المواقع الإلكترونية :

40. كمال رزيق، فضيلي عبد الحليم، نظام المعلومات الجبائي الجزائري، الموقع www.drdsi.cerist.dz
تم زيارة الموقع بتاريخ: 2018/02/01.

قائمة المراجع و المصادر باللغة الأجنبية :

41. G.Rivoli, vive l'impôt, édition seul, Paris 1970.
42. Jacques BRUSON, la fuite devant l'impôt et le contrôle fiscal, edition LITEC, Paris, 1988 .

الملخص :

تعالج الدراسة مدى فعالية و أهمية نظام المعلومات الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي، حيث قسمت الدراسة إلى جزئين: الأول نظري و الثاني تطبيقي حيث خصص الجزء الأول لدراسة ظاهرة التهرب الجبائي من خلال التطرق إلى مفهومها و أسبابها و الطرق المتبعة فيها، بالإضافة إلى آثارها و المناهج المستخدمة في قياسها، كما تم التركيز على نظام المعلومات الجبائي كآلية لمكافحة التهرب الجبائي . أما الجزء التطبيقي فكان بمثابة إسقاط للجانب النظري على مديرية الضرائب بالمسيلة من خلال دراسة ميدانية على مستوى المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية .

كما تبرز الدراسة الحاجة الماسة لتفعيل أنظمة المعلومات على مستوى الإدارة الجبائية و ذلك بغية تسهيل مهامها في مجال المراقبة و التنسيق بين مختلف المصالح، و في مجال البحث عن المعلومة الجبائية .

الكلمات المفتاحية :

التهرب الجبائي - المعلومة الجبائية - نظام المعلومات الجبائي.

Résumé :

L'étude porte sur l'efficacité et l'importance du système d'information fiscale pour réduire le phénomène de l'évasion fiscale , Alors que l'étude a été divisée en deux parties, la première est théorique et le second est pratique, où la première partie est consacrée à l'étude des phénomènes d'évasion fiscale , En abordant son concept, ses causes et ses méthodes, ainsi que ses effets et les méthodes utilisées pour les mesurer , L'accent était également mis sur le système d'information fiscale en tant que mécanisme de lutte contre l'évasion fiscale.

La partie pratique était une projection du côté théorique de l'administration fiscale de M'sila à travers une étude de terrain au niveau de la sous-direction du contrôle fiscal

L'étude souligne également le besoin urgent d'activer les systèmes d'information au niveau de l'administration fiscale, afin de faciliter ses tâches dans le domaine du suivi et de la coordination entre différents services, Et dans la recherche d'informations fiscales.

Les Mots Clés :

L'évasion Fiscale - Information Fiscale - Système D'information Fiscale